

"وكانني لست إنسانة"
الإساءات بحق عاملات المنازل الآسيويات الوافدات على المملكة
العربية السعودية

Copyright © 2008 Human Rights Watch
All rights reserved.
Printed in the United States of America
ISBN: 1-56432-352-8
Cover design by Rafael Jimenez

Human Rights Watch
350 Fifth Avenue, 34th floor
New York, NY 10118-3299 USA
Tel: +1 212 290 4700, Fax: +1 212 736 1300
hrwnyc@hrw.org

Poststraße 4-5
10178 Berlin, Germany
Tel: +49 30 2593 06-10, Fax: +49 30 2593 0629
berlin@hrw.org

Avenue des Gaulois, 7
1040 Brussels, Belgium
Tel: + 32 (2) 732 2009, Fax: + 32 (2) 732 0471
hrwbe@hrw.org

64-66 Rue de Lausanne
1202 Geneva, Switzerland
Tel: +41 22 738 0481, Fax: +41 22 738 1791
hrwgva@hrw.org

2-12 Pentonville Road, 2nd Floor
London N1 9HF, UK
Tel: +44 20 7713 1995, Fax: +44 20 7713 1800
hrwuk@hrw.org

27 Rue de Lisbonne
75008 Paris, France
Tel: +33 (1) 43 59 55 35, Fax: +33 (1) 43 59 55 22
paris@hrw.org

1630 Connecticut Avenue, N.W., Suite 500
Washington, DC 20009 USA
Tel: +1 202 612 4321, Fax: +1 202 612 4333
hrwdc@hrw.org

Web Site Address: <http://www.hrw.org>

"وكأنني لست إنسانة" الإساءات بحق عاملات المنازل الآسيويات الوافدات على المملكة العربية السعودية

- I. ملخص 1
- الإطار القانوني وممارسات الاستقدام للعمل 2
- الإساءات بحق عاملات المنازل 4
- آليات الانتصاف الضعيفة 6
- التوصيات الأساسية للحكومة السعودية 8
- التوصيات الأساسية لحكومات دول المهاجرين (منها أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال) 9
- II. منهج التقرير 10
- III. هجرة العمالة النسائية الآسيوية إلى المملكة العربية السعودية 14
- أوضاع النساء الآسيويات وأسباب هجرتهم 16
- أوضاع النساء في المملكة العربية السعودية 20
- نطاق الإساءات 21
- IV. الإطار القانوني لعاملات المنازل المهاجرات 24
- الاستبعاد من قوانين العمل 25
- نظام الكفالة 26
- عقود العمل وممارسات الاستقدام 27
- الاتفاقات الدولية 29
- الإصلاحات الحديثة 31
- V. العمل الجبري والإتجار والاسترقاق والأوضاع الشبيهة بالاسترقاق 33
- العمل الجبري 34
- الإتجار بالأشخاص 37
- الاسترقاق والأوضاع الشبيهة بالاسترقاق 40
- VI. الإساءات المتعلقة بالاستقدام للعمل والهجرة وتحديد الإقامة قسراً 45
- إساءات مكاتب الاستقدام في الدول الراسلة للعمالة 45
- الإساءات التي يرتكبها وكلاء الاستقدام للعمل في المملكة العربية السعودية 48
- تحديد أصحاب العمل للإقامة 50

VII	الإساءات النفسية والبدنية والجنسية.....	59
	الإساءات النفسية والشفهية.....	60
	الإساءات البدنية.....	62
	الحرمان من الطعام.....	64
	التحرش والإساءات الجنسية.....	65
VIII	الإساءات وأشكال الاستغلال الخاصة بالعمل.....	69
	الأجور الزهيدة وغير المتساوية.....	70
	عدم دفع الأجور والخصم من الراتب.....	71
	الإفراط في العمل والعمل لساعات المطولة وعدم أخذ فترات راحة.....	75
	ظروف الإقامة غير الملائمة.....	77
IX	القضايا الجنائية ضد عاملات المنازل.....	79
	الانتهاكات المتعلقة بالإجراءات.....	79
	توجيه اتهامات عكسية بالسرقة وعمل السحر أو بمزاعم كاذبة.....	82
	الجرائم "الأخلاقية".....	85
X	إجراءات وثغرات تدابير الحماية السعودية.....	89
	مركز عاملات المنازل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية.....	90
	الترحيل.....	99
	إعادة رفات المهاجرين إلى بلدانهم.....	101
	نظام العدالة الجنائية.....	102
XI	تدابير وثغرات الحماية في الدول الراسلة للعمالة.....	108
	القيود المفروضة على العمل في المملكة العربية السعودية.....	109
	نقص الموارد والاستجابة غير المنتظمة.....	110
	التحكيم في النزاعات العمالية من قبل البعثات الدبلوماسية.....	114
XII	التوصيات التفصيلية.....	118
	إلى الحكومة السعودية.....	118
	إلى حكومات دول المهاجرين (منها أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال).....	122
	إلى كل الحكومات.....	123
	إلى منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة.....	124
	إلى المانحين مثل البنك الدولي والمؤسسات الخاصة.....	125
	شكر وتنويه.....	126

١. ملخص

كنت أحصل في البداية على راتب شهري قوامه 400 ريال. وكل شهرين يزيد الراتب بواقع 100 أو 200 ريال. وفي النهاية أصبحت أربح 700 ريال [182 دولاراً¹ شهرياً... أعطوني، علاوة على راتبي، نقوداً إضافية لدى مغادرتي لأخر مرة. كنت أدخر النقود وأرسل 200 ريال أو 500 ريال أو 700 ريال إلى بيتي... وكان زوجي ينفق النقود في حرص بالغ، وفي العادة على تشييد المنزل وتعليم وإطعام الأطفال، ودفع نفقاتهم الطبية. - فاطمة ف.، عاملة منزلية عائدة، غامباها، سريلانكا، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

إذا رويت قصتي بالكامل فلن تنتهي ولو بعد يوم وليلة. حين أعود إلى بلدي فربما أعود مُعدة... منذ منتصف الليل وحتى الثانية والنصف صباحاً وصاحبة العمل تضربني بسلك كهربائي. وفي النهاية قالت: "أي مدام [صاحبة عمل] أخرى كانت لتعيدك إلى بلدك لكنني لن أفعل. لديك خيار من اثنين: إما أن تعلمي دون راتب أو تموتين هنا. وإذا مُت فسوف أخبر الشرطة أنك انتحرت".

حتى إذا كنت راضية بالعمل دون أجر، فلا أضمن أنني لن أتعرض للضرب. لهذا هربت. كانت كل الأبواب موصدة ولا مخرج أمامي، فحتى النوافذ عليها قضبان حديدية، لكن كانت توجد حفرة في منفذ التهوية في دورة المياه وهربت منها. وقبل الهروب صليت ودعوت الله أن يساعدي، ورغم أن جسدي كان متسخاً للغاية بما أنها لم تسمح لي بالاستحمام لمدة شهر؛ صليت.

- مينا س.، عاملة منزلية أندونيسية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 12 مارس/آذار 2008.

في الهجرة فرص ومخاطرة. وربما لا تتجسد هذه العبارة قدر ما تتجسد في التدفقات الهائلة للعاملين بعقود بين آسيا والشرق الأوسط. وعلى الجانب الإيجابي، يُرسل العاملون مليارات الدولارات إلى بلدانهم على شكل حوالات، وفي أفضل الأحوال تساعد هذه النقود على إخراج أسرهم من الفقر، وتمويل بناء الدور السكنية الجديدة، وتمويل التعليم ودفع كلفة الرعاية الطبية، مع الإسهام في اقتصاد

¹ بخلاف ما لم يُذكر خلاف ذلك، يستخدم هذا التقرير سعر صرف الريال أمام الدولار كما كان في ديسمبر/كانون الأول 2006. وفي ذلك الحين كان سعر الريال السعودي 0.26 دولاراً أميركياً.

الدولة المضيفة. وفي أسوأ الحالات، يفقد العاملون والعاملات حياتهم، أو يتعرضون للعمل الجبري والإتجار بالأشخاص. وغالبية خبرات المهاجرين والمهاجرات هي في موقع متوسط بين الحالتين المذكورتين أعلاه.

ويعمل في المملكة العربية السعودية زهاء 1.5 مليون امرأة كعاملات منازل، وهن بالأساس من أندونيسيا وسريلانكا والفلبين. وهاته العاملات، اللاتي يُرون في بلدانهن "بطلات العصر الحديث" لما يجنين من عملة صعبة، يلقين مقداراً من الحماية في المملكة العربية السعودية أقل من الحماية المتوفرة لغيرهن من العمال والعمالة، إذ يتعرضن لإساءات وانتهاكات جسيمة، في ظل أقل الأمل أو لا أمل بالمرّة في الانتصاف. وتشكل عاملات المنازل أقل من ربع تعداد العمالة الوافدة البالغ عددها ثمانية ملايين عامل في المملكة العربية السعودية، لكن سفارات الدول الراسلة للعمال تشير إلى أن الإساءات والانتهاكات المُرتكبة بحق عاملات المنازل تُمثل الأغلبية الساحقة من الشكاوى التي تتلقاها هذه السفارات.

وفيما تتمتع الكثير من عاملات المنازل بظروف عمل مُحترمة وجيدة، فإن غيرهن يعانين من طيف واسع من الإساءات يشمل عدم دفع الأجور، وتحديد الإقامة قسراً، والحرمان من الطعام، والعمل بإفراط، والتعرض للإساءات النفسية والبدنية والجنسية. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش عشرات الحالات التي ارتقى فيها مزيج من هذه الظروف إلى ما يُعادل العمل جبراً والإتجار بالأشخاص، أو ما يُشبهه أوضاع الاسترقاق.

وقد أقر مسؤولو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش بمشكلة الإساءة إلى عاملات المنازل، لكنهم ذهبوا إلى أن غالبية عاملات المنازل في البلاد يلقين معاملة طيبة. وليست ثمة بيانات متوافرة للخروج بتقدير دقيق لعدد عاملات المنازل اللاتي يواجهن انتهاكات خاصة بحقوق العمل وغيرها من حقوق الإنسان. إلا أن الثغرات القائمة في نظام [قانون] العمل وممارسات الهجرة التقييدية تُعلي من خطر تعرض عاملات المنازل للإساءات. كما تُسهم في عزلة عاملات المنازل إجراءات الفصل الصارم بين الجنسين والتمييز بين الجنسين المُطبقة بحق النساء في المملكة العربية السعودية. ومن يكابدن الإساءات لا يشعرن إلا بأقل الأمل في الانتصاف الكامل من الإساءات.

الإطار القانوني وممارسات الاستقدام للعمل

نظام العمل السعودي، كما عُدل بموجب المرسوم الملكي رقم م/51 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر/أيلول 2005، يستبعد جميع عاملات المنازل، وينكر عليهن تدابير الحماية الممنوحة بموجب النظام

لغيرهن من العمال، مثل يوم العطلة الأسبوعية، والحدود المطبقة على عدد ساعات العمل، والقدرة على اللجوء إلى محاكم العمل المشكلة حديثاً بموجب إصلاح نظام المحاكم المعلن عنه في أكتوبر/تشرين الأول 2007. وقد تكرر إعلان الحكومة أنها ستضيف ملحقاً إلى نظام العمل من شأنه تغطية عاملات المنازل، لكن حتى يونيو/حزيران 2008 لم يكن قد تم الانتهاء من إعداد الملحق بعد.

وتعتقد هيومن رايتس ووتش أن تبني وتطبيق هذا الملحق المقترح يمكن أن يمثل خطوة إيجابية هامة. إلا أنه حتى يكون الإصلاح فعالاً بحق، فعلى السلطات السعودية تقديم ضمانات لعاملات المنازل تساوي ما يحصل عليه غيرهن من العمال من ضمانات، مع آليات ملائمة لإنفاذها. وإن لم يحدث هذا، فلن يكون الملحق إلا تغيير تجميلي لا يكفي للتصدي للتمييز القانوني بحق عاملات المنازل.

كما أن نظام الكفالة السعودي التقييدي، الذي يربط تأشيرة عمل العمال الوافدين بأصحاب عملهم يزيد من إمكانية الاستغلال والإساءات. إذ أنه بموجب هذا النظام، يتولى صاحب العمل مسؤولية استخدام العامل الوافد ويجب أن يمنحه إذنًا صريحاً قبل أن يتمكن العامل من دخول المملكة، أو لدى رغبته في تغيير العمل أو مغادرة البلاد. ويمنح نظام الكفالة لصاحب العمل قدرة واسعة على السيطرة على العامل. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش حالات كثيرة لم يتمكن فيها العمال من الفرار من ظروف العمل المنطوية على الإساءة أو حتى العودة لبلدانهم لدى انتهاء فترة العقد، لمجرد أن صاحب العمل ينكر عليهم الإذن بمغادرة البلاد.

وتعاني عاملات المنازل من مثالب نُظم [قوانين] العمل والهجرة، بالإضافة إلى معاناتهن من سوق استقدام العمال الكبير، بما لديه من إعلاء للربحية وفي ظل مراقبة ضعيفة عليه، سواء في الدول الراسلة للعمال أو المملكة العربية السعودية. وقد انتعش العمل بمجال استقدام العمال من آسيا وإرسالهم لأصحاب العمل في الشرق الأوسط، مع تضاعف معدلات تدفق المهاجرين بنسب هائلة على مدى العقود القليلة الماضية. وفي الدول الراسلة للعمال، تفرض مكاتب الاستقدام رسوماً طائلة مُبالغ في تقديرها، وتوفر معلومات غير كاملة أو مُضللة عن ظروف العمل، وفي أندونيسيا تُعرض هذه المكاتب النساء والفتيات لتقييد الإقامة قسراً لشهور ولغيرها من الإساءات التي تقع قبيل السفر في مراكز التدريب. وفي المملكة العربية السعودية، وثقت هيومن رايتس ووتش حالات تجاهل فيها وكلاء الاستقدام أو رفضوا التماس عاملات المنازل المساعدة، وفي الحالات التي رغب فيها عاملات المنازل في العودة إلى بلدانهم، تم نقلهن بدلاً من ذلك إلى أصحاب عمل آخرين لتقاضي دفع تكاليف إعادة إلى بلدانهم.

وتتظر الحكومة السعودية في مسألة إصلاح نظام الكفالة باستبداله بثلاث أو أربع هيئات استقدام كبيرة تعمل كجهات لكفالة العمال الوافدين. ويحل هذا الخيار بعض المشكلات الخاصة بنظام كفالة صاحب العمل للعامل، لكنه يفرض تحديات جديدة بما أنه يضع سوق الاستقدام المربح في يد حفنة من الهيئات الكبيرة التي ستتمتع بسلطات هائلة على حياة العمال الوافدين. ولتفادي الفساد والإساءات التي يتعرض لها العمال الوافدين على يد مكاتب الاستقدام، فإن أي إصلاح يجب أن يشمل توازنات وضمانات كفيلة بحماية حقوق العمال الوافدين، بما في ذلك وجود آليات للرقابة المستقلة والمُشددة.

الإساءات بحق عاملات المنازل

تجد عاملات منازل كثيرات أصحاب عمل يقدرّون المسؤولية ويعاملوهن معاملة طيبة ويدفعون لهن أجورهن بانتظام ويضمنون لهن العمل في ظروف ملائمة. وتُشكل خبرات هاته العاملات عادة الأساس لانتشار الإدراك في بلدانهم الأصلية بوجود فرص العمل المربحة والجيدة بالخارج. لكن للأسف فإن الاستمتاع بأوضاع تتوفر فيها الحدود الدنيا للعمل اللائق هي مسألة حظ ولا توجد أي ضمانات بها. ومن لا يتمتع بنفس الحظ الحسن ربما يستقر بهن المقام حبيسات أوضاع استغلالية في ظل أقل الفرص للخروج منها بسلام.

ويستغل بعض أصحاب العمل سلطتهم على الوضع القانوني لعاملات المنازل وتحرّره من الالتزامات حسب نُظم العمل السعودية. وقد تبين من بعض المقابلات مع عاملات المنازل والمسؤولين الدبلوماسيين من الدول الراسلة للعمالة، ومع مسؤولين سعوديين، أن الشكاوى الشائعة لعاملات المنازل تشمل عدم دفع الأجور والحصول على أجور زهيدة أقل من الحد الأدنى. فضلاً عن أن العديد من النساء أفدن بأن الأجور التي تلقينها كانت أقل من الأجور الموعودة في العقود الموقعة ببلدانهم الأصلية.

وقامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق عدة حالات تعرضت فيها عاملات المنازل للإساءات البدنية والنفسية من قبل أصحاب العمل، ومن قبل وكلاء الاستقدام في بعض الحالات. ومن أمثلة الإساءات، التعرض للضرب، والإحراق عمداً بقضبان حديدية ساخنة، والتهديد وكيال الإهانات، وغيرها من أشكال الإهانة مثل حلق شعر رأس العاملة المنزلية. وتبين أن من بين الإساءات الشائعة الحرمان من الطعام. وقابلت هيومن رايتس ووتش نساء أفدن بتعرضن للاغتصاب ومحاولة الاغتصاب والتحرش الجنسي، وهذا عادة من قبل أصحاب العمل الذكور وأبنائهم، وفي بعض الحالات من قبل عمال وافدين آخرين لجأن إليهم التماساً للمساعدة. وأفادت السفارات أن نساء قليلات لجأن للسلطات السعودية للشكاوى، خشية تعرضهن للمحاكمة جراء الزنا وغيرها من "المخالفات" الأخلاقية.

ومن الشكاوى الشائعة الأخرى التي تلقتها السفارات ووزارة الشؤون الاجتماعية السعودية الشكاوى من "العمل بإفراط". وقد أفادت غالبية عاملات المنازل بأنهن يعملن لمدة 15 إلى 20 ساعة يومياً، مع نيل ساعة واحدة من الراحة أو لا راحة بالمرة. ولا تحصل أي ممن تم إجراء المقابلات معهن على يوم عطلة أسبوعية أو إجازة مدفوعة الأجر. ويتزايد حمل العمل وساعات العمل عادة في شهر رمضان. وقد أفادت عاملات المنازل باضطرابهن للعمل حتى لو كنّ مريضات أو مُصابات بمعزل عن الرعاية الصحية. كما أن عاملات منازل كثيرات يعملن في منازل كبيرة لكنهن أفدن بالعيش في ظروف غير ملائمة، بما في ذلك الاضطراب للنوم في أماكن مثل صوانات التخزين، وفي دورة المياه في إحدى الحالات.

وتتطلب سياسة الهجرة السعودية أن يوقع أصحاب العمل على "تأشيرات الخروج" الخاصة بالعمال الوافدين الراغبين في العودة إلى بلدانهم. ويرفض أصحاب عمل كثيرون التوقيع على تأشيرات الخروج هذه، مما يدفع عاملات المنازل إلى الاستمرار في العمل ضد رغبتهم لشهور أو سنوات. وفي حالات أخرى أدى رفض أصحاب العمل السابقين التوقيع إلى تمديد فترة انتظار العاملات للعودة لمدة شهور، إذا كنّ قد هربن وينتظرن السفر في مأوى مؤقت. وحين يجبر أصحاب العمل العاملات على الاستمرار في العمل ضد رغبتهم، مع تعريضهن لظروف عمل استغلالية، ثم الإساءة إليهن بدنياً أو جنسياً ومنع أجورهن عنهن وتحديد إقامتهن بمقر العمل، تصبح هؤلاء النساء ضحية للعمل الجبري أو الاسترقاق.

وتسهم عوامل كثيرة في عزلة عاملات المنازل الوافدات، منها الضغوط المالية واقتصار القدرة على التماس المساعدة. وربما لا ترى عاملات المنازل أي سبيل للخروج من المواقف المنطوية على الإساءة. وبسبب ارتباط تصاريح العمل بأصحاب العمل، فإن ترك الوظيفة أو فقدانها يعني الترحيل الفوري للعامل. ويصادر أصحاب عمل كثيرون جوازات سفر وتصاريح عمل عاملات المنازل اللاتي يعملن لديهم، مما يعني أن النساء والفتيات الفارات من الإساءة يمكن أن يتعرضن للاعتقال والاحتجاز على ذمة الترحيل. وقد صادر أصحاب العمل غالبية جوازات سفر عاملات المنازل الذين تمت مقابلتهم، وفي حالات كثيرة رفضوا منحها لهن حتى بعد تدخل السلطات السعودية أو سفارات العاملات. كما يقيد بعض أصحاب العمل من قدرة عاملات المنازل على إجراء مكالمات هاتفية أو تلقيها، أو التحدث إلى الجيران، أو مغادرة محل العمل وحدهن. وقد أفادت غالبية عاملات المنازل اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش أنه إذا خرج أصحاب العمل من البيت، يوصدون الأبواب من الخارج، وأفادت العديديات منهن حبسهن في حجرات النوم أو دورات المياه لأيام.

آليات الانتصاف الضعيفة

تتلقى الحكومة السعودية والبعثات الدبلوماسية للدول الراسلة للعمالة آلاف الشكاوى سنوياً من عاملات المنازل. وتشير أبحاث هيومن رايتس ووتش إلى أن الكثير من مشكلات عاملات المنازل قد لا يتم الإبلاغ عنها بالمرّة نظراً لعزلتهن داخل البيوت، ونظراً لقدرة أصحاب العمل على ترحيل العاملات إذا شاءوا، ولضعف آليات الانتصاف التي لا تحفز كثيراً على اللجوء للمسؤولين التماساً للمساعدة.

أما بالنسبة للشكاوى التي تصل السلطات السعودية أو السفارات، فرد الفعل على استغلال العمال والإساءات إجرامية الطابع بحق عاملات المنازل هو رد يختلف من حالة لأخرى وقد يفاقم من الإساءات. وفيما يمكن للسلطات السعودية أحياناً مساعدة بعض عاملات المنازل على الحصول على أجورهن والعودة لبلدانهم، ففي حالات أخرى تعيد العاملات إلى أوضاع يواجهن فيها الإساءات، وتقاضي العاملات بناء على اتهامات عكسية يتقدم بها أصحاب العمل، أو تتفاوض على تسويات غير عادلة بين أصحاب العمل والعاملات. ونظراً لاختلال القوة التفاوضية في غير صالح العاملات، عادة ما تعود عاملات المنازل إثر التفاوض على التسوية إلى بلدانهم دون الحصول على رواتبهن بالكامل أو الانتصاف لما تعرضن له من إساءات أخرى.

وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية مركزاً في الرياض لعاملات المنازل اللاتي يطلبن تأشيرات خروج، وتذكر عودة وأوراق هوية، ومن نشبت بينهن وبين أصحاب العمل نزاعات حول الأجور. ويمثل هذا المركز خطوة إيجابية نحو إمداد عاملات المنازل بألية كفيلة بحل مشكلات الهجرة والعمل. إلا أن ثمة عناصر عديدة ضمن إجراءات العمل الخاصة به تثير التساؤلات. فعلى عاملات المنازل مثلاً قبول تسويات مالية غير عادلة والانتظار لشهور في مأوى مكتظ بالنزليات مع أقل المعلومات المتوافرة عن قضاياهن.

وتواجه عاملات المنازل الوافدات عدة مشكلات إذا خالفن نظام العدالة الجنائية السعودي. إذ يتعرضن للتأخير الجائر والمطول في الحصول على خدمات الترجمة والمساعدة القانونية ومقابلة محاميهم، وكذلك يتعرضن لاتهامات أصحاب العمل العكسية الزائفة بالسرقة أو ممارسة السحر في محاولة من أصحاب العمل للتغطية على سوء المعاملة، ثم يتعرضن لقوانين تمييزية متشددة فيما تراه أخلاقياً تُجرّم الاختلاط بالرجال من غير الأقارب أو الدخول في علاقات جنسية بالاتفاق بين الطرفين. كما أن عاملات المنازل اللاتي يتعرضن للاغتصاب أو التحرش الجنسي ثم لا يمكنهن إثبات الواقعة حسب معايير الأدلة المُشددة المستقاة من الشريعة الإسلامية، ربما يتعرضن للمحاكمة جراء

انتهاج سلوك لا أخلاقي أو الزنا. وتشمل الأحكام لدى الإدانة بهذا النوع من الجرائم الحبس والجلد والإعدام في بعض الحالات.

ويشكو مسؤولو السفارات من غياب إجراءات مُحددة أو نظام في المملكة العربية السعودية لانتهاجه في قضايا الإساءة إلى عاملات المنازل. وقال مسؤول بإحدى السفارات طلب عدم ذكر اسمه: "لا يوجد معيار مُحدد، ولا يمكننا معرفة ما إذا كان هذا أو ذاك هو الإجراء المُتبع مع النساء خارج الرياض، لأن كل قضية حالة قائمة بذاتها لا علاقة لها بالقضايا الأخرى، إذ تجد في كل مرة حلاً مختلفاً عن المرة السابقة بسبب غياب إجراءات مُحددة".²

وفي غياب آليات الانتصاف الفعالة محلياً لضحايا الإساءات، تلعب البعثات الدبلوماسية للدول الراسلة للعمالة دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق رعاياهم وفي إمدادهم بخدمات مثل المأوى والمساعدة القانونية والمساعدة في الحصول على الأجور التي لم يدفعها أصحاب العمل. ويتباين أشد التباين مقدار الدعم الذي تقدمه البعثة الدبلوماسية لكل من أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال وغيرها من الدول الراسلة للعمالة. وتجاهد أغلبية البعثات في نظرها كميات هائلة من الشكاوى، نظراً لعدم كفاية الموارد المالية والبشرية بهذه البعثات. ورغم أن هذه البعثات يمكنها توفير دعم هام في بعض الحالات، فإن عاملات المنازل اللاتي يلجأن إلى البعثات التماساً للمساعدة يشتكين من طول فترات الانتظار وغياب المعلومات الكافية الخاصة بحالاتهن. أما المأوى التي تديرها سفارات أندونيسيا وسريلانكا فهي مكتظة للغاية بالنزليات وظروف الإقامة فيها غير صحية بالمرة، كما أنه لا يوجد مأوى لنيبال رغم نظر البعثة الدبلوماسية النيبالية في كم كبير من الشكاوى.

وكرر فعل لأصناف الإساءة التي تم توثيقها في هذا التقرير، دعت بعض الدول الراسلة للعمالة إلى حظر هجرة النساء إلى المملكة العربية السعودية. إلا أنه يظهر من هذه الدعوات أن هذا الحظر زاد من سفر النساء الوافدات إلى السعودية عبر قنوات غير شرعية أقل أمناً تعرضن لقدر أكبر من الأخطار. وعلى الجانب الآخر حاولت المملكة العربية السعودية وبلدان التوظيف الأخرى أن تقلل من اعتمادها على العمالة المهاجرة وأن تسن سياسات تقييدية على الهجرة في محاولة للتحكم في تدفق العمالة.

وثمة حاجة لقدر أكبر من التعاون بين مختلف الجهات على المستوى الإقليمي من أجل سن وتنفيذ سياسة هجرة سليمة ذات مرجعية حقوقية. ونظراً لاختلال ميزان القوى في التفاوض بين الطرفين،

² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

فإن اتفاقات العمل ثنائية الأطراف بين الدول الراسلة للعمالة والمتلقية لها هي اتفاقات ضعيفة. وثمة مبادرات جديدة تجتمع فيها الحكومات لمناقشة شؤون الهجرة مثل "عملية كولومبو" و"حوار أبو ظبي" و"المنتدى العالمي للهجرة والتنمية" وكان لها أبلغ الأثر كأدوات فعالة للتصدي لمشكلات حقوق عاملات المنازل المهاجرات. ويجب أن تطور هذه الاجتماعات صلات أقوى بقنوات الأمم المتحدة، وأن تبني على معاهدات حقوق الإنسان القائمة والأدلة الإرشادية المتوفرة الخاصة بالهجرة والمهاجرين.

التوصيات الأساسية للحكومة السعودية

إن الطريق نحو القضاء على الإساءات بحق المهاجرين لا يبدأ بالقضاء على الهجرة، بل بضمان تدابير حماية كافية تُمكن عاملات المنازل من الهجرة بناء على الاختيار المستتير، في ظل ضمانات لحقوقهن. وكثيرة هي الإساءات بحق عاملات المنازل التي يمكن تفاديها، ولدى وقوعها توجد خطوات واضحة معروفة يمكن أن تتخذها الحكومات لمحاسبة الجناة.

وتوصي هيومن رايتس ووتش الحكومة السعودية بـ:

- إصلاح نظام كفالة التأشيرة بحيث تصبح تأشيرة العامل غير مرتبطة بالكفيل، وبحيث يتمكن العامل من تغيير الوظيفة أو مغادرة البلاد حسبما يشاءوا.
- تبني الملحق المقترح لنظام العمل لعام 2005 الذي يمد مظلة حماية العمال إلى عاملات المنازل، وضمان تساوي هذه الحماية مع ما يحصل عليه العمال الآخرين من تدابير، وإعداد جدول زمني وأدوات للتنفيذ.
- التعاون مع الدول الراسلة للعمالة من أجل مراقبة أوضاع عمل عاملات المنازل، وتيسير عمليات الإنقاذ، وضمان الحصول على الأجور التي لم يتم دفعها، والترتيب للترحيل العاجل إذا لزم الأمر.
- تحسين أوضاع المنشآت والإجراءات الخاصة بمراكز عاملات المنازل التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية.
- التعاون مع الدول الراسلة للعمالة بإخطارها بأسماء الرعايا المُحتجزين وإنشاء مآوى لضحايا الإساءات، على أن تتوفر فيها الرعاية الصحية والمشاورات والمساعدة القانونية.
- سن آليات خاصة بالمراقبة المنتظمة والمستقلة لمكاتب وممارسات الاستقدام، بما في ذلك الاستعانة بالتفتيش المفاجئ.

التوصيات الأساسية لحكومات دول المهجرين (منها أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال)

- تحسين الخدمات المقدمة لعمالات المنازل في السفارات والمكاتب القنصلية بالمملكة العربية السعودية، ومن هذه الخدمات توفير المأوى والاستشارة القانونية وتوفير ما يكفي من العاملين المدربين للخدمة بالمأوى.
- تعزيز تنظيم أوضاع مكاتب الاستقدام ومراقبتها، بما في ذلك الاستعانة بالتفتيش المفاجئ والآليات الفعالة لتقديم الشكاوى.
- توسيع برامج التوعية لعمالات المنازل الراغبات في الهجرة وتحسين برامج التدريب السابقة على السفر.

توجد قائمة بالتوصيات التفصيلية في آخر التقرير.

II. منهج التقرير

يستند هذا التقرير إلى أبحاث أجريت عبر عامين، منها أبحاث ميدانية ومقابلات مع مسؤولين حكوميين في المملكة العربية السعودية، تمت في شهر مارس/آذار 2008 وديسمبر/كانون الأول 2006، وفي سريلانكا في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وأكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2006. وتم إجراء الأبحاث في المملكة العربية السعودية أثناء زيارات لوفود من هيومن رايتس ووتش قدمت إلى المملكة بدعوة من الحكومة السعودية واستضافتها هيئة حقوق الإنسان السعودية.

وبالإضافة إلى البحوث الميدانية، تم تحليل القوانين والأنظمة القائمة ومراجعة التقارير الصحفية والدراسات التي قامت بها الحكومة السعودية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. ورغم أننا تمكنا في بعض الأحيان من الحصول على معلومات ونسخ من الأنظمة بناء على طلبات مقدمة للحكومة السعودية والأندونيسية والسريلانكية والفلبينية والنيبالية والهندية، فقد تقدمنا ببعض الطلبات مراراً ولم نتلق ردوداً عليها بالمرّة. وبالتالي فثمة بعض الفجوات التي لم نتمكن من الحصول على وثائق قانونية أصلية بشأنها وكذلك الحال بالنسبة لبعض الإحصاءات الحكومية الحديثة.

ويجدر بالذكر زيارة قامت بها باحثة هيومن رايتس ووتش إلى مركز وزارة الشؤون الاجتماعية الخاص بعاملات المنازل في الرياض، في 6 ديسمبر/كانون الأول 2006. وعلى الرغم من الوعود المبرمة بأن الزيارة ستكون مفتوحة وتتمكن فيها الباحثة من فحص المركز ومقابلة عاملات المنازل بحرية، فقد قيل لنا من مصدر موثوق إن العاملين بالمركز قاموا بنقل مئات النساء من المركز بحيث يبدو المأوى وكأن لا يشغله إلا عشرات النزليات. كما تم نقل كل النزليات اللاتي كن في المأوى لأكثر من عدة أيام، والاستنتاج المفترض من هذه الفعلة هو التغطية على الأوضاع الفعلية للحفاظ على النساء لعدة أسابيع أو شهور في مأوى مكتظ بشكل مفرط.³

ومن محاور منهجية التقرير الأساسية إجراء مقابلات متعمقة مع عاملات منازل يعملن حالياً في المملكة العربية السعودية أو قمن مؤخراً بفسخ عقود عملهن. كما تم إجراء مقابلات مع عناصر الاستقدام، وعناصر من المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين، وتحدث بعضهم من منظور كونهم

³ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين من البلدان الراسلة للعمالة، ديسمبر/كانون الأول 2006 ومارس/آذار 2008. أيضاً: مقابلة مع أندرا ني ب.، عاملة منزلية سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006، ولوز ب.، عاملة منزلية فلبينية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

أصحاب عمل لعاملات منازل. ولم نتمكن من العثور على أصحاب عمل مستعدين للمشاركة في إجراء مقابلة رسمية مع هيو من رايتس ووتش، لكننا خضنا في مناقشات غير رسمية مع أصحاب عمل كثيرين بخصوص خبراتهم في استخدام عاملات المنازل ومواقفهم من الممارسات السائدة بشأن عاملات المنازل، مثل التحفظ على جوازات سفرهن.

وفيما يخص هذا التقرير، لم تفحص أوضاع العمل الخاصة بالعمال في المنازل، من قبيل السائقين أو البستانيين، لكننا ركزنا على النساء العاملات داخل المنازل، في وظائف مثل المربيات أو مدبرات المنازل أو في رعاية كبار السن والمرضى.

ولا تمثل عاملات المنازل اللاتي تم إجراء المقابلات معهن بالضرورة كل عاملات المنازل في المملكة العربية السعودية، لكن ما يمكن استنتاجه من تجارب من كابدين الإساءات وجود إطار عام يسمح بتعرضهن لمثل هذه الإساءات، وكذلك ردود أفعال السلطات السعودية إزاء حالاتهن الفردية كل على حدة. وغالبية عاملات المنازل التي تم إجراء المقابلات معهن في السعودية هم من بين من التمسن مساعدة الحكومة لتحصيل الأجور التي لم يحصلن عليها، وبشأن مشكلات الهجرة أو غيرها من الأمور. أما المقابلات التي أجريت في سريلانكا فشملت طيف أوسع من التجارب والخبرات، وتمت مع عاملات منازل عائدات من السعودية في العام الماضي. وضمن من تم إجراء المقابلات معهم:

عاملات المنازل: أجرت هيو من رايتس ووتش مقابلات فردية متعمقة مع 86 عاملة منزلية مهاجرة وتتراوح أعمارهن بين 17 إلى 52 عاماً. وغالبية النساء تتراوح أعمارهن بين 22 و35 عاماً.

- قابلنا 64 عاملة منزلية في المملكة العربية السعودية: 20 عاملة سريلانكية، 20 عاملة فلبينية، 22 عاملة أندونيسية، عاملتان نيباليتان. وتمت المقابلات في مآوى السفارات بكل من الرياض وجدة، وفي البيوت. وقابلنا 54 عاملة منزلية في ديسمبر/كانون الأول و13 عاملة في مارس/آذار 2008، بما في ذلك ثلاث نساء تمت مقابلاتهن فيما سبق في عام 2006.

- تمت مقابلة 22 عاملة عائدة مؤخراً إلى سريلانكا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وتم إجراء الأبحاث في سبع من المقاطعات الثماني الأساسية الراسلة للعمالة النسائية إلى الخارج. وتمت المقابلات في البيوت وفي مكاتب الاستقدام، ومراكز التدريب قبل السفر، ومآوى مطار كولومبو للعاملات العائدات.

كما أجرينا مقابلات جماعية مع عاملات في السعودية في ديسمبر/كانون الأول 2006 ومارس/آذار 2008، وتابعتنا عشرات من حالات الإساءة بمساعدة عناصر من المنظمات غير الحكومية بالدول الراسلة للعمالة، ومسؤولي السفارات في السعودية، ومن خلال تقارير الصحف.

ولم نَقم في بعض الحالات بالتحقق بصورة مستقلة من التفاصيل الدقيقة لبعض حالات الإساءة التي عرفنا بها، لكن نظراً للنسق المتكرر وميل الروايات جميعاً للدوران حول خبرات مُحددة متكررة حسب ما تبين من النساء التي أُجريت معهن المقابلات، علماً بأنهن لم يكنّ على اتصال ببعضهن البعض، فليس ثمة سبب لدينا للشك في مصداقية رواياتهن.

عناصر الاستقدام: أجرت هيومن رايتس ووتش ثماني مقابلات فردية ومقابلة جماعية واحدة مع 13 عنصر من العاملين بمجال الاستقدام. واستمرت المراسلات قائمة مع بعض هؤلاء الأشخاص بالبريد الإلكتروني والهاتف بعد المقابلات.

- ستة عناصر سعوديين من المشتغلين باستقدام العمالة في مقابلة جماعية بالغرفة التجارية في الرياض، في ديسمبر/كانون الأول 2006.
- سبعة عناصر سريلانكيين من المشتغلين باستقدام العمالة (متخصصون في المملكة العربية السعودية) في كولومبو وكورونيغالا في سريلانكا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ونوفمبر/تشرين الثاني 2007.

المسؤولون الحكوميون: أجرت هيومن رايتس ووتش 39 مقابلة فردية وجماعية مع مسؤولين حكوميين.

- 16 مقابلة فردية وجماعية مع مسؤولين حكوميين سعوديين في ديسمبر/كانون الأول ومارس/آذار 2008، وتشمل مقابلات مع وزراء وغيرهم من كبار المسؤولين من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخارجية، وكذلك مسؤولين من وزارة الداخلية، من سجن الحائر وضباط شرطة ممن يتعاملون في قضايا عاملات المنازل، ومندوبين عن هيئة حقوق الإنسان السعودية.
- 17 مقابلة فردية وجماعية مع مسؤولين بالسفارات والقنصليات الخاصة باندونيسيا والفلبين وسريلانكا ونيبال والهند، في الرياض وجدة، في ديسمبر/كانون الأول 2006 ومارس/آذار 2008، ومنهم سفراء وملحقين شؤون العمال ومستشارين قانونيين ومسؤولي شؤون اجتماعية.

- 6 مقابلات فردية وجماعية مع كبار المسؤولين بوزارة التوظيف الخارجي السريلانكية، ووزارة الخارجية ووزارة العمل ومكتب التوظيف الخارجي السريلانكي في كولومبو، في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ونوفمبر/تشرين الثاني 2007.

المجتمع المدني: قابلت هيومن رايتس ووتش سبعة نشطاء في المملكة العربية السعودية في ديسمبر/كانون الأول 2006 ومارس/آذار 2008، ومنهم أشخاص نشطون في شبكات غير رسمية لمساعدة عاملات المنازل اللاتي يتعرضن للإساءات.

ومتوسط زمن المقابلة مع عاملات المنازل هو 45 دقيقة إلى ساعة ونصف الساعة، وشملت هذه المقابلات أسئلة عن أسباب الرغبة في الهجرة، وإجراءات الاستقدام للعمل، وظروف العمل، ومعاملة أصحاب العمل لهن، ورد فعل الحكومة السعودية ودولة الأصل إزاء وقائع الإساءة. وتم إجراء المقابلات بلغات العاملات الأصلية، وأجريت المقابلات مصحوبة بالترجمة الفورية في لغات تراوحت بين الإنجليزية والعربية ولغة باهاسا الأندونيسية وسينهاالا وتاميل وتغالوغ، أو بالإنجليزية بين طرفي المقابلة.

ولم نقوم بإجراء المقابلات إلا بعد الحصول على موافقة مستنيرة من كل ممن أجريت معهن المقابلات، بعد وصف طبيعة عمل هيومن رايتس ووتش والغرض من المقابلة وخطط الضغط من أجل التغيير الخاصة بالأبحاث والتقارير. ولم يتم منح أي مقابل مالي أو أي من أشكال المساعدة مقابل إجراء المقابلات، وكان من حق الذين أجريت معهم المقابلات رفض إجراء المقابلة أو إيقافها وإنهاءها في أي وقت.

ولضمان سلامة النساء التي تحدثنا إليهن، استخدمنا أسماء مستعارة لأغلب عاملات المنازل اللاتي أجريت معهن المقابلات. وفي بعض الحالات طلبت عاملات المنازل صراحة استخدام أسمائهن الحقيقية، أو قدمن تصريحاً بهذا. وعرض الكثير من المسؤولين بالبعثات الدبلوماسية للدول الراسلة للعمالة معلومات تفصيلية شريطة حجب هوياتهم لتفادي الإضرار بالعلاقات الدبلوماسية بين دولهم وبين المملكة العربية السعودية.

III. هجرة العمالة النسائية الآسيوية إلى المملكة العربية السعودية

أصبحت عاملات المنازل سلعة تكميلية والغرض منها التباهي

- مسؤول بسفارة إحدى البلدان الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008

تشكل النساء نصف عدد الأشخاص المهاجرين على مستوى العالم. وقد أصبحت الهجرة من بعض البلدان الآسيوية نسائية بالأساس، في ظل أن ما يتراوح بين 50 إلى 80 في المائة من المهاجرين الموثقين القادمين من الفلبين وأندونيسيا وسريلانكا ممن يعملون بالخارج، هم بالأساس من النساء، وتهاجر غالبيةهن كعاملات منازل إلى الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من آسيا.⁴ وتسهم عدة عوامل شد وجذب في تزايد عاملات المنازل الآسيويات في الشرق الأوسط.

وطبقاً لصندوق النقد الدولي، فإن "بالنسبة لدول نامية كثيرة، فالتحويلات القادمة من الخارج تشكل أكبر مورد للعملة الأجنبية، وتتعدى في مقدارها الأرباح القادمة من الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها من أشكال تدفقات رأس المال الخاص".⁵ فمثلاً أرسل العمال المهاجرون الفلبينيون إلى الفلبين - ومنهم نساء يعملن في دول الخليج كعاملات منازل - ما يُقدر بـ 15.2 مليار دولار في عام 2006، وهو 13 في المائة من إجمالي الناتج الوطني للفلبين في ذلك العام.⁶

والتحويلات القادمة من الخارج تزايدت بثبات على مدى الثلاثين عاماً المنقضية ويقدر البنك الدولي أن العمال المهاجرين من الدول النامية أرسلوا 240 مليار دولار إلى بلدانهم في عام 2007.⁷ وقد أرسل العمال المهاجرون في السعودية إلى بلدانهم 15.6 مليار دولار في عام 2006، وهو ما يُقدر

⁴ الإدارة الفلبينية للتوظيف بالخارج، "OFW Global Presence: A Compendium of Overseas Employment Statistics 2006" على: <http://www.poea.gov.ph/stats/2006Stats.pdf> (تمت الزيارة في 29 مايو/أيار 2008)، وأيضاً: المكتب السريلانكي للتوظيف بالخارج، "Estimated Stock of Sri Lankan Overseas Contract Workers by Country 2006"، على:

<http://www.slbfe.lk/feb/statistics/statis9.pdf> (تمت الزيارة في 29 مايو/أيار 2008)، و Komnas Perempuan and Solidaritas, *Indonesian Migrant Domestic Workers: Their Vulnerabilities and New Initiatives for the Protection of Their Rights* (Jakarta: Komnas Perempuan and Solidaritas Perempuan/CARAM Indonesia, 2003)، صفحة 9.

⁵ صندوق النقد الدولي، "تحويلات العمال والتنمية الاقتصادية"، *World Economic Outlook: Globalization and External Imbalances* (Washington D.C.: IMF, 2005) صفحات 69 إلى 84.

⁶ انظر: World Bank, *Migration and Remittances Factbook*, March 2008، <http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPPECTS/0,,contentMDK:21352016~isCURL:Y~menuPK:3145470~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html>؛ تمت الزيارة في 9 أبريل/نيسان 2008.

⁷ المرجع السابق.

بخمسة في المائة من إجمالي الناتج الوطني السعودي، مما يجعل المملكة العربية السعودية ثاني أكبر دولة في العالم تُرسل التحويلات المالية إلى الخارج، بعد الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الأولى.⁸

وطبقاً لقسم الإحصاءات العامة السعودي، فإنه يوجد أكثر من 8 ملايين عامل مهاجر في المملكة.⁹ ويشكلون قرابة ثلث سكان المملكة العربية السعودية الذي يبلغ 24.7 مليون نسمة.¹⁰ وتسهم كل من أندونيسيا والهند والفلبين بأكثر من مليون عامل في المملكة العربية السعودية، ويأتي أكثر من 600000 عامل من سريلانكا. وتساعد هذه العمالة الاقتصاد السعودي بما أنها تسد الفجوات وما تتطلبه من عمالة ومهارات في المجال الصحي والإنشاءات والخدمة المنزلية والأعمال.

وتتباين التقديرات الخاصة بعاملات المنازل في المملكة العربية السعودية أبلغ التباين، نظراً لغياب البيانات المتوافرة علناً ولصعوبة تعقب بعض العمال. فأصحاب العمل لا يستخرجون في كل الأحوال تصاريح إقامة لعاملات المنازل، وهي إحدى آليات مراقبة أعداد العمال في المملكة. وطبقاً للتقارير الصحفية، فإن الأرقام السعودية الرسمية تشير إلى أن قرابة 20000 عاملة منازل تصل إلى المملكة شهرياً بتأشيرات عمل، لكن السفارة الأندونيسية تقول إنها وحدها تُصدر 15000 عقد جديد شهرياً.¹¹ وتقدر مجموعة من مكاتب الاستقدام السعودية ولوج ما يتراوح بين 30000 إلى 40000 عاملة منزلية إلى البلاد شهرياً.¹²

وأعطت وزارة العمل السعودية هيومن رايتس ووتش أرقاماً رسمية تُقدر بـ 1.2 مليون عمال بالمنازل في السعودية، تشمل عاملات منازل، وسائقين، وبستانيين. وطبقاً لهذه الأرقام، فإن 480000 عاملة مُسجلة كعاملة منازل.¹³ إلا أن إحصاءات توظيف عاملات المنازل من البلدان الراسلة للعمالة توحى بأن الرقم يتعدى مليون عاملة منازل. ويُقدر أندونيسيا أن ثمة 600000

⁸ المرجع السابق.

⁹ انظر: [http://www.saudi-us-P.K. Abdul Ghafour, "Government Jobs for Saudi Women," Arab News, May 29, 2007, relations.org/articles/2007/loi/070529-saudi-women.html](http://www.saudi-us-P.K. Abdul Ghafour,) تمت الزيارة في 30 مايو/أيار 2007.

¹⁰ قسم الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بالأمم المتحدة، "آفاق سكان العالم: مراجعة عام 2006"، ورقة عمل رقم 2007، ESA/P/WP.202، على: http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2006/WPP2006_Highlights_rev.pdf (تمت الزيارة في 10 يونيو/حزيران 2008).

¹¹ انظر: <http://www.gulfnews.com/070529-saudi-women.html>، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. Mariam Al Hakeem, "Runaway maids face jail and flogging," Gulf News, April 5, 2007; وأيضاً: مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ر. من سفارة أندونيسيا، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹² مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع مكاتب استقدام، اللجنة الوطنية لمكاتب الاستقدام السعودية، الغرفة التجارية السعودية، الرياض، 12 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، المدير العام لقسم تخطيط القوة العاملة، وزارة العمل

عاملة منازل أندونيسيات في المملكة العربية السعودية،¹⁴ وسجلت سريلانكا قرابة 275000 عامل،¹⁵ وسجلت الفلبين عدد 200000 عامل.¹⁶ وتحاول التقديرات التي تخرج بها الصحف أن تصل إلى عدد العمال غير الموثق، وتقدره عادة بمليوني عاملة منازل. وفي أعقاب توقيع اتفاقات لاستقدام العمال في أواخر عام 2007 ومطلع 2008 مع نيبال وفيتنام، فربما تتزايد أعداد عاملات المنازل القادمات من هاتين الدولتين. كما تستضيف المملكة العربية السعودية عدداً ضئيلاً من عاملات المنازل من بلدان أخرى، منها الهند وبنغلاديش وأثيوبيا وإرتريا.¹⁷

أوضاع النساء الآسيويات وأسباب هجرتهن

كنت أقيم في كوخ صغير للغاية مصنوع من القماش، وزوجي عاطل عن العمل ولدينا خمسة أطفال نرعاهم. وبسبب الفقر والمشكلات المادية قررت السفر للخارج لكسب الدخل... بحثت عن وظيفة [في سريلانكا] لكن لم أعثر على أي عمل... وأثناء الأيام المطيرة كنا لا نجد أحياناً طعاماً نأكله.

- نور ف.، عاملة منزلية سريلانكية تكررت هجرتها للعمل في الشرق الأوسط، غامباها، سريلانكا، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

يؤثر عدم مساواة النساء والفتيات بالرجال كثيراً على قدرتهن على تلقي التعليم والعمل مما يدفع بالكثيرات منهن إلى الهجرة من أجل كسب العيش. وقد خلطت حكومات كل من أندونيسيا والفلبين وسريلانكا أوراقها الخاصة بحماية حقوق المرأة، وما زال التمييز بناء على النوع والعنف الموجه للنساء من المشكلات الجدية القائمة.¹⁸ وفي مواجهة الفقر ومحدودية فرص العمل في بلدانهن الأصلية، تقوم النساء في أندونيسيا والفلبين وسريلانكا وغيرها من البلدان الراسلة للعمالة، بالسعي للعمل في البلاد الأخرى.

¹⁴ سجلت السفارة الأندونيسية في الرياض 626895 عامل أندونيسي في عام 2007، منهم 96 في المائة عاملات منازل وسائقي، لكنها لاحظت أن وزارة العمل السعودية سجلت أكثر من 980000 عامل أندونيسي إجمالاً. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سوكامتو جالافادي، ملحق شؤون العمل، السفارة الأندونيسية، الرياض، مارس/آذار 2008.

¹⁵ المكتب السريلانكي للتوظيف بالخارج، "تقدير العمال السريلانكيين بالخارج ممن يعملون بعقود مقسمين حسب الدولة لعام 2006".

¹⁶ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين بالسفارة الفلبينية، الرياض، مارس/آذار 2008.

¹⁷ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين دبلوماسيين من البلدان الراسلة للعمالة، الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006 ومارس/آذار 2008.

¹⁸ للاطلاع على تحليل لكل دولة على حدة من حيث الانتهاكات الموجهة لحقوق المرأة وما يتعلق بها من إصلاحات حكومية، يرجى مراجعة: <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/reports.htm> يشمل هذا الموقع تقارير حكومية مرفوعة إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والملاحظات الختامية للجنة. وهذه اللجنة المشكلة من خبراء مستقلين تراقب الالتزام بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، G.A. res. 34/180, 34 U.N. GAOR Supp. (No. 46) at 193, U.N. Doc. A/34/46 دخلت حيز النفاذ في 3 سبتمبر/أيلول 1981.

وتتراوح أوضاع النساء كثيراً بين البلاد الثلاثة. فكل من هذه البلدان الثلاثة خبرت نوعاً من التقدم في العقود الأخيرة وحركات قوية لحقوق المرأة أثارت الوعي وساعدت على دعم الخدمات المقدمة للمرأة، ومبادرات إصلاح السياسات الموجهة للتمييز والعنف ضد المرأة. وقد تزايدت معدلات تعليم الفتيات كثيراً، وفي كل من البلدان الثلاثة أصبحت نسب مشاركة الصبية والفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية متساوية تقريباً.¹⁹

ويقع العنف بحق النساء والفتيات في البلدان الثلاثة ويتخذ عدة أشكال، منها العنف المنزلي، والإتجار بالأشخاص، والعنف الجنسي. وتسببت عدة عوامل في خلق معوقات في السعي للانتصاف عبر نظم العدالة الجنائية في أندونيسيا والفلبين وسريلانكا. وفي العادة لا يكون مسؤولي إنفاذ القانون مدربين على النحو الكافي للتعامل مع قضايا العنف الموجه للمرأة وأساليب جمع الأدلة في هذه القضايا. وربما لا تبلغ الضحايا عما تعرضت له من عنف خشية وصم المجتمع لهن بالعار، وخشية الانتقام أو لعدم الإلمام بحقوقهن في هذا المجال.

وما زالت عدم المساواة بناء على النوع تتبدى في التعليم العالي، والمشاركة في قوة العمل، والتمكين.²⁰ وتتراوح نسبة دخل المرأة عادة ما بين 41 إلى 61 في المائة مما يجنيه الرجل في المتوسط في البلدان الثلاثة، كما يظهر في جدول 1 أدناه.

والاختلافات البينة بين دخل الرجل والمرأة تُعزى إلى عدة عوامل، منها تركيز النساء في الصناعات الأقل تنظيماً وحقيقة أن النساء تواجهن عوائق اجتماعية وثقافية في كسب دخول أعلى، وكذلك كثرة الصناعات التي يهيمن عليها الرجال. وتعوز الحكومة والقطاع الخاص الالتزام الكافي لتقديم خدمات رعاية الأطفال وإجازات الحمل والولادة وسياسات التصدي للتحرش الجنسي، والحماية من التمييز بناء على النوع في تشغيل العمال، وهو ما يؤثر مجتمعاً على مشاركة النساء في قوة العمل وفي التمكين.

¹⁹ انظر: World Bank, "Gender Stats: database of gender statistics," updated regularly, <http://devdata.worldbank.org/genderstats/home.asp> (تمت الزيارة في 20 أغسطس/آب 2007).

²⁰ المرجع السابق.

جدول 1: تقدير بالدخل الذي كسبه الرجال والنساء عام 2005²¹

الدولة	الدخل الذي تربحه المرأة (بالدولار)	الدخل الذي يربحه الرجل (بالدولار)	نسبة ما تربحه المرأة إلى ما يربحه الرجل (نسبة مئوية)
أندونيسيا	2,410	5,280	46
الفلبين	3,883	6,375	61
سريلانكا	2,647	6,479	41

وفيما تسعى بعض النساء للتجارب الجديدة والمغامرة، فإن أغلب النساء المهاجرات التي قابلتهن هيومن رايتس ووتش قلن إنهن هاجرن بدافع من اليأس، وليس بدافع من الاختيار الحر. وقالت شانديريكا م، امرأة تبلغ من العمر 45 عاماً من سريلانكا وعلى وشك الهجرة:

أنا أبكي من قلبي. أعتقد أنه من الحماسة أن أهاجر كلما تذكرت فتاتي الصغيرة... إذا كنت قادرة على حل مشكلاتي المالية هذه المرة فلن أهاجر ثانية أبداً... وإذا لم تعد لدينا نقود فلن يصبح أمامنا من خيار سوى السفر للخارج. يجب على الحكومة أن تتخلص من الفقر.²²

وقالت يونياري، مهاجرة أندونيسية: "أرجو ألا يضطر الجيل القادم للعمل في السعودية. أرجو أن يذهبوا إليها للحج فقط... [الحكومة] عليها واجب توفير فرص العمل في أندونيسيا".²³ كما هاجرت بعض النساء اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش فراراً من العنف المنزلي.

أما أغلب حالات الهجرة فهي من أجل تمويل عاملات المنازل المهاجرات لتعليم إخوتهن أو أطفالهن أو لبناء أو إصلاح البيوت، ولكسب النقود اللازمة لضروريات الحياة اليومية، أو لسد ديون خاصة بالرعاية الصحية أو نتيجة خسارة في العمل. مثلاً قالت فرزانا م، عاملة منزلية سريلانكية مهاجرة: "كنت بحاجة للنقود لكي [أعيد حيازة] بيتنا... كان علينا دين بمبلغ 70000 روبية [625 دولاراً] يجب دفعها. وأراد زوجي أن أسافر إلى السعودية، وقال: إذا كان بإمكانك كسب ما يكفي من نقود

²¹ عام 2005 هو أحدث عام توافرت فيه البيانات الكافية للمقارنة. من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "Human Development Report"، <http://hdrstats.undp.org/indicators/> (تمت الزيارة في 9 أبريل/نيسان 2008). وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن معدل كسب الدخل مشتق بناء على نسبة من أجور النساء في الصناعات غير الزراعية مقارنة بأجور الرجال في الأعمال غير الزراعية، ويتشارك الرجال والنساء في كونهم أطراف في إجمالي السكان النشطين اقتصادياً، ومشتقة النسبة كذلك من إجمالي عدد السكان الرجال والنساء، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني.

²² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شانديريكا م، عاملة منازل سريلانكية، كورونيغالا، سريلانكا، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يونياري، عاملة مهاجرة أندونيسية، جدة، المملكة العربية السعودية، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

فسوف نتمكن من استرجاع البيت. واضطرت للمجيئ لدفع الدين، فلم يكن أمامي أي خيار".²⁴ وبدأت أديلينا ي. في البكاء وهي تقول لـ هيومن رايتس ووتش: "أنا أم وحيدة بلا زوج، وأريد أن يذهب أطفالي إلى المدرسة وأن أساعد أسرتي. جئت إلى هنا [السعودي] لأنني أريد النقود، لكن هذا لم يكن في صالحه".²⁵ وأجبر زوج هيمانثي ج. زوجته على الهجرة، وقالت: "لم أرغب في المجيء إلى السعودية، لكن زوجي أجبرني على هذا... قال: سافري للخارج واكسبي بعض النقود حتى نشترى لنا بيتاً".²⁶

وفي بعض الحالات، لا تتمكن النساء ذوات التعليم العالي من كسب ما يكفي من نقود في بلدانهن الأصلية ويلجأن إلى العمل كعاملات منازل بالخارج لدفع ما تأخر عليهن من التزامات مالية. وقالت ماريلو ر.، وهي عاملة منازل فلبينية تأخر صاحب العمل السعودي الذي تعمل لديه عن دفع أجرها: "معي درجة بكالوريوس في العلوم الزراعية، في علم المحاصيل. وكنت أعمل تقنية في مينداناو. نعم كنت استمتع بالوظيفة كثيراً، وأربح 5000 بيسو [107 دولاراً]. [وهاجرت لأنني] لدي ابن أخ أصيبت بمرض في القلب. وكل شهر نحتاج إلى 10000 بيسو [214 دولاراً] لشراء الدواء له".²⁷

وتقابل نساء كثيرات مهاجرات عائدات نجحن في كسب النقود بالخارج، وقمن بمقارنة ما يكسبن في بلدن بالخارج الذي يمكن أن يحصلن عليه بالخارج. وفي إحدى مثل هذه الحالات، قالت كريشنان س.: "أعتقد أن العمل بالخارج أفضل [من العمل في مزرعة شاي] لأنني في شهرين يمكنني أن أربح 20000 روبية [179 دولاراً]، لكن إذا عملت في مزرعة، فهم يخصمون نقوداً لهذا وذلك، فأحصل على 2000 إلى 3000 روبية [18 – 27 دولاراً]".²⁸

وتتخذ النساء قرار الهجرة مرات عديدة وليس مرة واحدة. ففي مواجهة الضغوط المالية الشديدة تجد أغلب المهاجرات وأسرهن صعوبة في الادخار بعد الانتهاء من عقد العمل الأول لمدة سنتين، فترى المرأة نفسها في مواجهة نفس النفقات التي دفعتها للهجرة في المقام الأول. وقد قابلت هيومن رايتس ووتش نساء هاجرن لما يبلغ 14 مرة كعاملات منازل. وقالت كريشنان س.، المذكورة أعلاه: "تمكنت من شراء تلفزيون وراديو، وتمكنت من إرسال نقود إلى بيتي للإنفاق على اغلنقات اليومية

²⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فارزانا م.، عاملة منزلية سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أديلينا ي.، عاملة منزلية فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع هيمانثي ج.، عاملة منزلية سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماريلو ر.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريشنان س.، عاملة منازل سريلانكية، ماسكيليا، سريلانكا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

مثل العناية بابتني ووجبات الطعام، وتمكنت من شراء بعض المجوهرات. والآن أنا مضطرة لإطعام أربعة أشخاص ودفع فاتورة الكهرباء، لهذا أخطط للسفر إلى الخارج ثانية بعد الولادة".²⁹

وكما سيُعرض للمناقشة لاحقاً بمزيد من التفاصيل، فإن بعض النساء والفتيات يهاجرن دون رغبة منهن بسبب خداعهن أو بالإكراه في حالات ترقى إلى درجة الإتجار بالأشخاص.

أوضاع النساء في المملكة العربية السعودية

تتمتع النساء من أندونيسيا والفلبين وسريلانكا بقدر أكبر من الحرية وظيف من الحريات في بلدانهم الأصلية عما تتمتع به نظيراتهم من النساء اللاتي يوظفن لديهن في المملكة العربية السعودية. وربما تستغرب النساء المهاجرات القيود المفروضة على لباسهن وحرية التنقل والتفاعل مع الرجال الذين لا تربطهم بهن أي صلات، وحرية المعتقد. مثلاً قالت جورني ل.: "خلفت بعض النقود لأحبائك في بلدك للحياة... ثم تَجِئِينَ إلى هنا فتشعرين بالصدمة من الثقافة السائدة. فقد جئْتُ من بلد مفتوح... وهنا ليس مسموحاً لك التحدث مع الرجال. تعرفين أن عليك ارتداء عباءة، لكن لا يمكنك التكيف معها على الفور، ولا تتكيفين مع ارتدائها كل مرة حتى لو كنت في عجلة من أمرك. وتشعرين بالخطر لمجرد أنك تسيرين وحدك".³⁰

والتمييز الشامل بحق النساء السعوديات يحرمهن من العمل على قدم المساواة بالرجال، وكذلك من المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والمشاركة العامة والمساواة أمام القانون، وظيف واسع من الحقوق الأخرى. وقد وضعت الأمم المتحدة السعودية في المرتبة الثانية والتسعين بين 93 دولة فيما يتعلق بتمكين المرأة، وهو المؤشر الدال على ضعف مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية.³¹ وتؤثر أوضاع المرأة السعودية المتدنية وغير المتساوية على حقوق المرأة الخاصة بالنساء المهاجرات وفي معاملتهن كعاملات منازل. ويفاقم من عزلتهن وحصارهن داخل محل العمل الفصل الصارم بين الرجل والمرأة في السعودية.

وتضيق سياسات الحكومة السعودية والممارسات المجتمعية من حريات النساء بما أنها تطالب النساء البالغات بالحصول على إذن من أولي الأمر الرجال من أجل العمل أو السفر أو الدراسة أو الزواج أو تلقي الرعاية الصحية أو الحصول على خدمات عامة كثيرة. وتعامل الحكومة والمؤسسات الدينية

²⁹ المرجع السابق.

³⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جورني ل. عاملة منازل فلبينية، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

³¹ "Human Development Report 2007/2008"، UNDP، مقياس تمكين المرأة يتشكل من مؤشرات تقيس عدم مساواة المرأة بالرجل في ثلاثة مجالات: درجة مشاركة المرأة السياسية، والمشاركة الاقتصادية، والتمكين على الموارد الاقتصادية.

والمجتمع النساء كقاصرات قانوناً وتمارس عليهن رقابة قوية على كل مظاهر الحياة والأنشطة اليومية. وتطبق الحكومة فصلاً صارماً بين الرجل والمرأة، بما في ذلك باستخدام المطوعين (الشرطة الدينية). وغالبية أماكن العمل والمطاعم ومراكز التسوق والبيوت الخاصة توجد فيها مساحات منفصلة للرجال والنساء.

وتواجه المرأة السعودية عوائق عدة تقف في طريق انتصافها عبر نظام العدالة الجنائية. ونظراً للمعايير السائدة من فصل بين الرجل والمرأة فإن المرأة السعودية تتردد عادة في الدخول إلى مركز الشرطة بما أن كل مراكز الشرطة يديرها الرجال. وتُجرم المملكة العربية السعودية أي اتصال بين أفراد غير متزوجين من الجنس الآخر، مما يُعرض ضحايا الاغتصاب لخطر المقاضاة جراء "الاختلاط غير الشرعي" أو ارتكاب أعمال جنسية خارج نطاق الزواج إذا لم يتمكن من الوفاء بالمعايير الصارمة للأدلة لإثبات الاغتصاب. وفي قضية شهيرة وقعت في القطيف، لم تقم المحكمة بإدانة مجموعة من الرجال قاموا باغتصاب جماعي للضحية بدعوى "الاختلاط غير الشرعي" ولامت المرأة على الخروج وحيدة، لكنها ضاعفت من عقوبتها للحبس ستة أشهر ومائتي جلدة بما أنها لجأت إلى وسائل الإعلام.³² وقام الملك عبد الله بالعفو عن الشابة بعد استنكار دولي موسع للقضية، لكن النظام السعودي مستمر في فرض عوائق لا حصر لها تعترض طريق من يسعى للانتصاف في قضايا الاعتداء الجنسي.

وجاء في تقرير لـ هيومن رايتس ووتش صدر عام 2008 بعنوان "قاصرات إلى الأبد: انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ولاية الرجل والفصل الجنسي في المملكة العربية السعودية" مناقشات لانتهاكات حقوق المرأة ونظام ولاية الرجل على النساء البالغات بقدر أكبر من التفاصيل.³³

نطاق الإساءات

أعترف بأن الكثير من الانتهاكات والمعاملة اللاإنسانية تحدث. وإذا أخبرتك بالرقم فسوف أكون كذاباً. الشيء الوحيد الذي أعرفه هو أن الحالات التي نعرف بها تلقى العقاب.

- د. غازي القصيبي، وزير العمل، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³² انظر: "Saudi Arabia: Rape Victim Punished for Speaking Out," Human Rights Watch news release, November 17, 2007, <http://hrw.org/english/docs/2007/11/16/saudia17363.htm>; "Saudi Arabia: Ministry of Justice should Stop Targeting Rape Victim," Human Rights Watch news release, November 29, 2007, <http://hrw.org/english/docs/2007/11/28/saudia17433.htm>

³³ انظر: Human Rights Watch, *Perpetual Minors: Human Rights Abuses Stemming from Male Guardianship and Sex Segregation in Saudi Arabia*, 1-56432-307-2, April 2008, <http://hrw.org/reports/2008/saudiarabia0408/>.

العقود ليست واضحة، فمكاتب الاستقدام [السعودية] غير واضحة ولا تتحلّى بالأمانة... بعض أصحاب العمل يسيئون معاملة عاملات المنازل ويعتبرنهن بمثابة الجوّاري، ويعاملهن البعض الآخر كأنهن من أفراد الأسرة. يجب أن نواجه هذه الحقيقة.

- د. عبد المحسن العكاس، وزير الشؤون الاجتماعية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول

2006

قال المسؤولون من الوزارات السعودية للعمل والشؤون الاجتماعية في مقابلات مع هيومن رايتس ووتش والصحافة إن غالبية أصحاب العمل يعاملون عاملات المنازل لديهم معاملة طيبة، وكأنهن من أفراد الأسرة. ويزعمون أنه ليس إلا عدد قليل من عاملات المنازل يواجهن الإساءات وأن هذه الحالات يتم التعامل فيها على النحو الواجب وعبر المحاكم. وقال أحد مسؤولي وزارة العمل: "التعذيب ليس بالشيء الطبيعي المتبع. فغالبية الحالات تلقى معاملة طيبة. وربما وقعت حالة قتل أو ضرب لكن ليس هذا هو ما يحدث للأغلبية".³⁴

ويصعب تقدير نسبة تفشي الإساءات، وعلى الأغلب فإن عدم الإبلاغ عن معظم حالات الإساءات هو السائد، نظراً لعزلة عاملات المنازل في البيوت، وقدرة أصحاب العمل على الانتقام من عاملات المنازل قبل أن يسعين لطلب المساعدة، وكذلك نظراً للطبيعة الاجتماعية والقانونية لهذه الإساءات، مثل تقييد حرية التنقل أو الإفراط في ساعات العمل. وقابلت هيومن رايتس ووتش عاملات منازل في بلدانهم الأصلية كابدن الإساءات في المملكة العربية السعودية لكن لم يحظين قط بفرصة للحصول على مساعدة.³⁵ وتم توثيق مثل هذه الحالات أيضاً في بلدان الأصل من جانب وزارات التوظيف بالخارج في هذه البلدان، ومن جانب المنظمات غير الحكومية والإعلام المحلي.

وفيما لا توجد بيانات لتقدير دقيق لعدد عاملات المنازل اللاتي يواجهن الإساءات، فإن المعلومات المتوفرة توحى بوجود مشكلة جدية. وغالبية أنواع الإساءات هي تلك اجتماعية الطابع غير الخاضعة للتنظيم. مثلاً فحتى حين تفيد عاملات المنازل أنهن "سعيدات" في عملهن فربما يواجهن أمور من قبيل مصادرة أصحاب العمل لجوازات سفرهن، أو العمل لساعات طويلة دون الحصول على يوم عطلة أسبوعية، وعدم تلقي الأجور الخاصة بالعمل لساعات إضافية. وثمة أبحاث كثيرة مطلوبة للكشف عن درجة انتشار وتفشي هذه الأنواع من ظروف العمل، لكن المعلومات المتوفرة توحى بأنها سائدة ومنتشرة على نطاق واسع.

³⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

³⁵ يعرض هذا التقرير بوضوح مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش تم إجراؤها في سريلانكا، لكن النتائج العامة تعكس أيضاً مقابلات تمت في أندونيسيا في مايو/أيار 2006.

ونظراً لإطار العمل القانوني المتبع حالياً، فإن عادة ما لا تصل إلى السلطات غير الحالات المتطرفة من عدم دفع الأجور أو الإساءات البدنية أو التحرش والاعتداء الجنسي أو مشكلات الهجرة. ولم تتمكن هيومن رايتس ووتش من الحصول على تقدير موثوق بعدد الحالات التي تنظرها وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، لكنها تدير ملجأ في الرياض، تتم مناقشته في جزء لاحق من التقرير، يتعامل مع حالات آلاف عاملات المنازل كل عام.

وقد أفادت سفارة أندونيسيا في الرياض أنها تعاملت مع 3687 شكوى في عام 2006، و3428 شكوى في عام 2007.³⁶ وهذه الأرقام منفصلة عن الأرقام الخاصة بالقنصلية في جدة، التي تتعامل مع ما يُقدر بعشرين شكوى يومياً.³⁷ وبالمثل فإن سفارة سريلانكا في الرياض تتعامل مع 200 إلى 300 حالة شهرياً، وقد قامت بترحيل 606 عاملة منازل بين 1 يناير/كانون الثاني و11 مارس/آذار 2008.³⁸ واستضاف مأوى عاملات المنازل الفلبينيات في الرياض 1129 امرأة في عام 2007، وتعاملت سفارة نيبال – وهي الدولة صاحبة عدد أقل من عاملات المنازل في السعودية – مع 94 حالة بين أغسطس/آب 2007 ومارس/آذار 2008.³⁹

³⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سوكامتو جالافادي، ملحق العمل، سفارة أندونيسيا، الرياض، مارس/آذار 2008.

³⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ويناردي هانافي لوكي، نائب القنصل، القنصلية الأندونيسية، جدة، ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ن. ل. د. أبيرانتى، القنصل، سفارة سريلانكا، الرياض، مارس/آذار 2008.

³⁹ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع روستيكو س. م. ديلا فوينتى، ملحق العمل، سفارة الفلبين، الرياض، مارس/آذار 2008، ومع براكاش كومار، نائب مدير البعثة، سفارة نيبال، مارس/آذار 2008.

IV. الإطار القانوني لعمليات المنازل المهاجرات

يعتبر نظام العدالة السعودي متأخراً كثيراً عن المعايير الدولية المُتبعة ويفرض عوائق كثيرة على عمليات المنازل المهاجرات. وتستبعد قوانين العمل السعودية عمليات المنازل من مظلة الحماية الأساسية، وتفرض سياسات الهجرة على المهاجرات الخطر المتمثل في نظام الكفالة. وربما تكون بالبلدان الراسلة للعمالة سياسات للحدود الدنيا لعمل المهاجرات بالخارج، على الرغم من أن لا الفلبين ولا أندونيسيا أو سريلانكا تمكنت من التفاوض على اتفاقات ثنائية الأطراف مع السعودية بشأن عمليات المنازل.

وتُطبق المملكة العربية السعودية تفسيرها للشريعة الإسلامية باعتبارها الإطار القانوني الحاكم. وغياب قوانين شريعة مُقننة وقواعد إجرائية مُتبعة تُفسح للحكومة والقضاء مجالاً واسعاً لتفسير القوانين تفسيرات متباينة، وتقوض من مبدأ المساواة أمام القانون.⁴⁰ وللاطلاع على مزيد من التحليل التفصيلي للمحاكمات غير العادلة وانتهاكات الحق في إجراءات التقاضي السليمة ومعاملة الأطفال في نظام العدالة الجنائية السعودي، يمكن الرجوع إلى تقرير هيومن رايتس ووتش بعنوان "عدالة غير آمنة: الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة في ظل القصور الذي يعتري نظام العدالة الجنائية السعودي" و"كبار قبل الأوان: الأطفال في نظام العدالة الجنائية السعودي".⁴¹

وقد بدأت المملكة العربية السعودية مؤخراً في إدخال أنظمة إدارية. ففي عام 1992 أدخل الملك فهد النظام الأساسي، وهو نظام دستوري يُعلن المملكة العربية السعودية نظام ملكي إسلامي دستوره هو القرآن والسنة.⁴² ومنذ عام 1992 وضعت الحكومة أنظمة جديدة للتصدي للفجوات التي خلفها النظام الأساسي، بما في ذلك نظام الإجراءات المدنية لعام 2000 ونظام الإجراءات الجزائية لعام 2002.

⁴⁰ تتبع المملكة العربية السعودية المذهب الحنبلي. ويتبع المسلمون السنة عادة إحدى أربعة مذاهب يُسمى كل منها باسم منشئها، سواء الشافعية أو الحنفية أو المالكية أو الحنبلية. ولا يمكن في المذهب الحنبلي الرجوع إلى السوابق أو المصادر المشتقة للشريعة أو الأخذ بالقواعد التي يوجد عليها إجماع جمهور الفقهاء للنظر في أي موضوع. بينما تعطي المذاهب الأخرى الإجماع قوة الرأي الملزم قانوناً. وبدلاً من الإجماع يُفضل فقهاء الحنبلية الرجوع إلى اجتهادهم في تفسير القرآن والسنة لاشتقاق القواعد المُطبقة على كل الحالات والقضايا.

⁴¹ انظر: هيومن رايتس ووتش "عدالة غير آمنة: الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة في ظل القصور الذي يعتري نظام العدالة الجنائية السعودي" مجلد 20، عدد 3 (E)، مارس/آذار 2008، على: <http://hrw.org/arabic/reports/2008/saudijustice0308>، و"كبار قبل الأوان: الأطفال في نظام العدالة الجنائية السعودي" مجلد 20، عدد 4 (E)، مارس/آذار 2008، على: <http://hrw.org/arabic/reports/2008/saudicrdo308>

⁴² كما أعلن الملك عن نظام المناطق الذي حدد اختصاصات كل من المناطق والحكومة المركزية. وفي الوقت الحالي فإن كل المناطق يحكمها أمراء موالين للملك. والنظام الإداري الثالث هو ما يخص مجلس الشورى. ويقوم الملك بتعيين أعضاء الستين (أصبحوا 150 عضواً حالياً) ممن يمكنهم "دراسة" و"تفسير" التشريعات، لكن ليس إصدارها.

الاستبعاد من قوانين العمل

قامت المملكة العربية السعودية بتعديل نظام العمل بموجب مرسوم ملكي رقم م/51 في 27 سبتمبر/أيلول 2005.⁴³ وعلى وضعه الحالي فإن نظام العمل السعودي يستبعد عاملات المنازل من أحكامه، مما يخلفهن دون تدابير الحماية الممنوحة للعمال الآخرين.⁴⁴ وتشمل تدابير الحماية هذه وضع حد على ساعات العمل، وعلى خصوم الرواتب، وعلى أيام الراحة وآليات حل النزاعات الخاصة بالعمل.

وقد اقترحت الحكومة السعودية وضع ملحق لنظام العمل ينظر في شؤون عاملات المنازل المهاجرات. وطبقاً لمذكرة أعطتها وزارة العمل لباحثو هيومن رايتس ووتش، فإن مسودة الملحق الخاص بعاملات المنازل تشمل 49 مادة تغطي تعريف العمل وواجبات صاحب العمل وواجبات عاملات المنازل وعقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة وساعات العمل والإجازات، وخرق العقد. وذكرت مذكرة وزارة العمل أن أصحاب العمل سوف يصبح مطلوباً منهم دفع كل رسوم الاستقدام، ومعاملة العاملات باحترام، ودفع الأجور في أوقاتها الواجبة، وتوفير سكن ملائم، كحجرة نوم مفروشة وملحق بها دورة مياه، مع توفير الرعاية الطبية. كما أن الملحق الجديد يتطلب وجود عقود عمل تحريرية بأجال محددة وأحكام خاصة بأجر العمل لساعات إضافية.⁴⁵

ومن شأن هذه التغييرات أن تقدم تحسناً ملموساً على الأنظمة الحالية وأن تعكس الاعتراف بأن "صاحب العمل عليه معاملة العامل باعتباره إنساناً".⁴⁶ إلا أنه من غير الواضح إن كان الملحق سوف يمد مظلة الحماية إلى عاملات المنازل بالتساوي مع الحماية التي يتمتع بها باقي العمال في المملكة العربية السعودية، وما إذا كانت ستبقى بعض الاستثناءات في الحماية. مثلاً تنص مسودة الملحق الحالية على حد أقصى 12 ساعة عمل يومياً، و72 ساعة عمل أسبوعياً لعاملات المنازل، مقارنة بـ 48 ساعة عمل أسبوعياً لغيرهن من العمال.⁴⁷ كما لم توضح السلطات السعودية كيف سيتم تطبيق الحقوق والواجبات المذكورة في الملحق، مثلاً إن كانت هنالك آلية أساسية متبعة في محاكم العمل مثلما هو الحال مع فئات العمال الآخرين.

⁴³ نظام العمل السعودي، مرسوم ملكي رقم م/51، 27 سبتمبر/أيلول 2005، الباب 4.

⁴⁴ المرجع السابق، الباب 1، الفصل 2، مادة (2).

⁴⁵ نائب الوزارة للتخطيط والتنمية، وزارة العمل، "مذكرة عن مسودة بنظام توظيف المساعدات في المنازل وما شابههن"، مقدمة لـ هيومن رايتس ووتش، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 9 مارس/آذار 2008.

⁴⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 9 مارس/آذار 2008.

⁴⁷ المرجع السابق.

نظام الكفالة

لا تتعرض عاملات المنازل المهاجرات للخطر فقط لأنهن مستبعدات من أنظمة العمل، بل أيضاً بسبب سياسات الهجرة التقييدية التي تعتمد على إصدار التأشيرات بنظام الكفالة. وقد أدخلت المملكة سياسات تزيد من المكون السعودي في قوة العمل لكن هذا النظام فاشل إلى حد كبير حتى الآن. وسياسات السعودة هذه حاولت الحد من عدد العمال الأجانب وتوزيعهم على مختلف قطاعات الاقتصاد. وأحد الإستراتيجيات المتبعة لهذا هو نظام الكفيل، حيث يتم ربط تأشيرة العامل ووضعه القانوني بصاحب عمله. ويخلق هذا النظام سلطة قوية تجعل ميزان القوى مختل لصالح صاحب العمل وفي غير صالح العامل، ويفرض قيود مشددة على حقوق العامل المهاجر.

ويصل غالبية العمال المهاجرين إلى المملكة العربية السعودية بعقود لمدة سنتين وتكون تأشيراتهم خلال الإقامة مربوطة بصاحب العمل أو "الكفيل". ويحمل الكفيل مسؤولية رسوم استقدام العامل وإتمام الاختبارات الطبية وحيازة الإقامة. وعلى العامل الحصول على موافقة الكفيل لتغيير عمله أو لمغادرة البلاد (الحصول على تأشيرة خروج). ويمنح هذا صاحب العمل سلطة غير عادية على قدرة العامل على تغيير وظيفته وعلى العودة إلى بلده الأصلي.

وكما ستتم المناقشة لاحقاً، فإن بعض أصحاب العمل المسيئين يستغلون نظام الكفيل لإجبار عاملات المنازل على الاستمرار في العمل ضد رغبتهم ويحرمونهن من العودة إلى بلدانهن. وهذا العائق القانوني، الذي يمكن أن ينجم عنه الحرمان التعسفي وغير القانوني للعاملة المنزلية من حقها في مغادرة السعودية والعودة إلى بلدها، هو وحسب الظاهر يخالف ما ورد في المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي نصت على الحق في حرية التنقل والحق في عودة المرء إلى بلده.⁴⁸ وبالإضافة إلى السند القانوني لحق عودة المرء إلى بلده بموجب قانون المعاهدات،⁴⁹ فإن عودة المرء إلى بلده هو إحدى القواعد المعترف بها في القانون الدولي العرفي.⁵⁰

⁴⁸ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم تبنيه في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948، G.A. Res. 217A(III), U.N. Doc. A/810 at 71 (1948).

⁴⁹ انظر على سبيل المثال، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تم تبنيه في 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، G.A. Res. 1976، مادة 12. كما تحمي اتفاقية العمال المهاجرين حق المهاجرين في دخول بلدانهم الأصلية. والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تم تبنيها في 18 ديسمبر/كانون الأول 1990، G.A. Res. 45/158, annex, 45 U.N. GAOR Supp. (No. 49A) at 262, U.N. Doc. A/45/49 (1990) دخلت حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2003، مادة 8. والسعودية ليست طرفاً في أي من الاتفاقيتين.

⁵⁰ انظر: "Current Trends in the Right to Leave and Return," U.N. Doc. E/CN.4/Sub.2/1985.

وقد أخطرت وزارة العمل السعودية وهيئة حقوق الإنسان السعودية هيومن رايتس ووتش بأن نظام الكفيل يخضع للمراجعة وأن ثمة بدائل يتم النظر في طرحها.⁵¹ وأحد العروض المطروحة هو تشكيل ثلاث أو أربع وكالات كبرى للاستقدام تعمل كفيل لكل العمال المهاجرين في البلاد. وحسب الزعم فهذا الاقتراح يتصدى لتحكم أصحاب العمل في العمال عندما يصبحون بالنسبة إليهم كفلاء للهجرة أيضاً.

وطبقاً لوزير العمل السعودي د. غازي القصيبي:

يوجد حالياً زهاء 350 مكتب للاستقدام. وسوف تُدخل إصلاحات جذرية لتقليل العدد إلى ثلاث وكالات كبرى، فيها موارد كافية وبإشراف من الحكومة. ونحن مستمرون في إغلاق المكاتب السيئة، لكن تظهر مكاتب جديدة فنغلقها... نريد أن تصبح هناك متطلبات، بأن يكون لدى المشتغلين بالاستقدام درجات جامعية ورصيد مالي في البنك. فالكثير من المكاتب لديها موارد ضعيفة، إنها مجرد متاجر صغيرة يعمل فيها شخص أو شخصين. وسوف نحلها ونضع بدلاً منها شركات كبيرة من القطاع الخاص تشرف عليها الحكومة.⁵²

وإذا تم تحريك مثل هذا الاقتراح، فسوف تولد هيئات الاستقدام هذه كمأ هائلاً من السلطة والنقود. وسوف تحتاج الحكومة إلى تنظيم ومراقبة وكالات الاستقدام هذه بقوة وصرامة، في ظل معايير واضحة لنظم العمل، وعقوبات في حالة ارتكاب الإساءات، وأحكام خاصة بالمراقبة المستقلة. وأوضح أحد المسؤولين من الدول الراسلة للعمالة أن هناك نظام مشابه معمول به في الكويت لكن نتائجه متواضعة. وقال: "ثمة أبعاد سيئة لهذا النظام. فالفتاة تضيق في نظام الوكالة. يمكن للكفيل أن يعيدها إلى الوكالة والوكالة تعيد تشغيلها في مكان آخر... لماذا الوكالات مهتمة [بهذا العرض]؟ لأنه يشمل وجود مهاجرين كثيرين بدخول مرتفعة. والوكالات تريد استغلال هذه السوق".⁵³

عقود العمل وممارسات الاستقدام

في غياب الحماية بموجب قوانين العمل، فإن عقود العمل هي الآلية الأساسية لتحديد حقوق والتزامات كل من صاحب العمل والعامل. وممارسات الاستقدام، ومنها دفع رسوم أولية يتحملها صاحب العمل ودفع ثمن تذكرة عودة عاملة المنازل إلى بلدها، تُحدد أيضاً بعض الالتزامات والمحفزات المالية.

⁵¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

⁵² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. غازي القصيبي، وزير العمل، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁵³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول دبلوماسية بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

وتنص عقود العمل عادة على الأجر الشهري لعاملة المنازل، وفترة التوظيف لمدة عامين، ومسؤولية صاحب العمل الخاصة بتوفير وجبات وإقامة للعاملة بالإضافة إلى راتبها الشهري. وهذه العقود عادة ما تشمل إجازة لمدة شهر تحصل عليها العاملة كل شهرين. وفي عقود العمل هذه ثغرات كثيرة، فهي نادراً ما تذكر معلومات محددة عن أوضاع العمل، مثل تحديد ساعات العمل ووصف تفصيلي بمسؤوليات العمل. ولا تشمل عقود العمل هذه نفس النوع من آليات التنفيذ مثل الحماية بموجب أنظمة العمل. والفصل السادس أدناه يناقش مشكلات ممارسات الاستقدام الخداعية والمواقف التي تجد العاملات المهاجرات نفسها فيها تجد اختلافاً بين العقود التي توقعها لدى الاستقدام للعمل، ولدى بدء العمل الفعلي.

وتبرم مكاتب الاستقدام جملة من الاتفاقات بين أصحاب العمل وعاملات المنازل فيما يتعلق بدفع ثمن تذكرة العودة. فعلى أصحاب العمل دفع تذكرة طائرة العاملة لدى الانتهاء من فترة العقد لمدة عامين، أو في حالة إساءة معاملتها. وإذا فسخت العاملة عقدها مبكراً، فربما تكون مسؤولة عن دفع تذكرة العودة. كما تقوم مكاتب الاستقدام، سواء في الدول الراسلة للعمالة أو في السعودية، بتوفير فترات انتقالية يقدمون فيها لأصحاب العمل "خادمة بديلة" خلال ثلاثة أشهر إذا قرر صاحب العمل أو العاملة المنزلية اعتبار ترتيبات العمل غير ملائمة. وفي مثل هذه الحالة، قد يدفع مكتب الاستقدام ثمن تذكرة عودة عاملة المنازل أو تكلفة نقلها إلى صاحب عمل جديد، بينما في حالات أخرى يحثون بمثل هذه الوعود. وتتم في جزء لاحق من التقرير مناقشة المشقة التي تكابدها بعض عاملات المنازل للحصول على ثمن تذكرة العودة إلى بلدانهم.

وقد تؤثر رسوم الاستقدام الأولية كثيراً على علاقة العمل وعلى أوضاع العمل. فمكاتب الاستقدام تطلب من أصحاب العمل السعوديين ما يتراوح بين 5000 إلى 9000 ريال (1300 إلى 2340 دولاراً) لاستخدام عاملة منزلية. وحين يتحمل صاحب العمل مسؤولية رسوم الاستقدام الأولية، يمكن للعاملة المنزلية تفادي الديون الطائلة التي تتكبدتها حين تُهاجر. وفي الوقت نفسه يشعر بعض أصحاب العمل بأنهم استثمروا الكثير من أموالهم ويشيرون إلى ما دفعوه في بداية الاستقدام لتبرير الإجراءات التقييدية التي تمنع عاملة المنازل من "الفرار"، مثل مصادرة جواز سفرها، وحجب أجرها عنها وتحديد إقامتها في محل العمل.

ومن مجالات الإصلاح الهامة الواجبة هي حماية حق عاملة المنازل في حرية التنقل وتوفير ظروف العمل الملائمة. وبالإضافة إلى تجريم الممارسات المسيئة وعقاب مرتكبيها، وتوعية أصحاب العمل بأن مثل هذه المعاملة تزيد من احتمال محاولة العاملة للفرار، على الحكومة السعودية أن تنظر في

مثار اهتمام أصحاب العمل الذين لم يرتكبوا أي إساءات، مثلاً بتوفير برنامج تأمين تتم بموجبه استعادة رسوم الاستقدام إذا هجرت العاملة المنزلية عملها قبل انتهاء العقد.

الاتفاقيات الدولية

بالإضافة إلى نظام العمل المحلي، فإن المملكة العربية السعودية صدقت أيضاً على خمس معاهدات دولية لحقوق الإنسان تلزم الدول الأطراف فيها بالقضاء على التمييز العنصري والجنسي، وحماية حقوق الأطفال وحظر التعذيب ومنع الإتجار بالأشخاص وعقاب من يفعل هذا.⁵⁴ والواجبات المحددة في المعاهدات تلزم المملكة العربية السعودية بضمان أن سياساتها تمنع الأوضاع المؤدية إلى الإتجار بالأشخاص وحماية عاملات المنازل من التمييز ومن المعاملة المهينة.

وطبقاً للمسؤولين السعوديين، فإن هذه المعاهدات الدولية تدخل إلى القانون المحلي تلقائياً. وبالنتيجة، فهذه المعايير الدولية لها نفس الوضع القانوني الخاص بالتشريعات المحلية ويمكن أن يتم الاستعانة بها مباشرة في مجريات المحاكمات.⁵⁵ إلا أن السعودية أدخلت تحفظات كثيرة على هذه المعاهدات لدى دخولها طرفاً فيها، وذكرت في حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "في حالة وجود تعارض بين أي من بنود الاتفاقية وبين الشريعة الإسلامية، فالمملكة حل من الالتزام بتطبيق البنود المتناقضة من الاتفاقية". والتحفظات التي تخالف الهدف والغرض من المعاهدة تنتهك القانون الدولي وتعتبر غير مقبولة لأنها تجعل من الالتزام الدولي الأساسي غير ذات معنى.⁵⁶

وتتجاوز الهجرة الحدود الوطنية، فالدول الراسلة للعمالة والمستقبل لها ازداد اعتمادها على اتفاقات العمل الثنائية وآليات غير رسمية يتم بموجبها وضع سياسات استقدام عابرة للحدود. كما تبادر الدول الراسلة للعمالة بإدخال إجراءات تدخل ضمن أنظمة العمالة المهاجرة. مثلاً قضي المكتب الفلبيني

⁵⁴ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، صدقت عليها السعودية في 7 سبتمبر/أيلول 2000. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، تم تبنيها في 21 ديسمبر/كانون الأول 1965 U.N. GAOR Supp. (No. 14) 1965, 2106 (XX), annex, 20 U.N. Doc. A/6014 (1966), 660 U.N.T.S. 195, at 47, U.N. Doc. A/6014 (1966), 660 U.N.T.S. 195, دخلت حيز النفاذ في 4 يناير/كانون الثاني 1969، صدقت عليها السعودية في 23 أكتوبر/تشرين الأول 1997. اتفاقية حقوق الطفل، تم تبنيها في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، G.A. Res. 44/25, annex, 44 U.N. GAOR, 1989, دخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر/أيلول 1990، وصدقت عليها السعودية في 26 يناير/كانون الثاني 1996. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)، تم تبنيها في 10 ديسمبر/كانون الأول 1984، G.A. res. 39/46, annex, 39 U.N. GAOR Supp. (No. 51) at 197, U.N. Doc. A/39/51 (1984)، دخلت حيز النفاذ في 26 يونيو/حزيران 1987، وصدقت عليها السعودية في 23 سبتمبر/أيلول 1997. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، تكميلاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (بروتوكول الإتجار)، (2001) U.N. Doc. A/45/49 (Vol. I) at 60, U.N. GAOR, 55th Sess. Supp. No. 49, annex II, U.N. GAOR, 25, G.A. Res. 25, دخل حيز النفاذ في 25 ديسمبر/كانون الأول 2003، صدقت عليه السعودية في 20 يوليو/تموز 2007.

⁵⁵ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، "ملخص الاجتماع رقم 1114 (غرفة أ)"، U.N. Doc. CRC/C/SR.1114, 30 يناير/كانون الثاني 2006.

⁵⁶ انظر اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، 23 مايو/أيار 1969، دخلت حيز النفاذ في 27 يناير/كانون الثاني 1980، مادة 19. United Nations, Treaty Series, vol. 1155, p. 331.

لإدارة التوظيف بالخارج بأنه بدءاً من 15 ديسمبر/كانون الأول 2006 يجب ألا يقل أجر عمال المنازل الفلبينيين بالخارج عن 400 دولار شهرياً وأنه لا يتم التصريح لهم بالهجرة بتأشيرات عمل إلا إذا تلقوا هذا الحد الأدنى من الأجور.⁵⁷ وجراء الغضب من التقارير التي أشارت إلى الإساءات بحق عاملات المنازل المهاجرات، جمدت أندونيسيا هجرة عاملات المنازل لخمس سنوات في عام 2005.⁵⁸

وفي حالات أخرى، تتفق جمعيات الاستقدام في الدول الراسلة للعمالة والدول المستقبلة لها على أجور العمال المهاجرين لكن نادراً ما تتصدى لأوضاع وظروف العمل. مثلاً في سبتمبر/أيلول 2007 اتفقت غرفة التجارة في السعودية مع نظيرتها في أندونيسيا على أن يكون الحد الأدنى للأجور 800 ريال (208 دولارات) شهرياً لعاملات المنازل الأندونيسيات، وبتاريخ 1 يناير/كانون الثاني 2008 رفعت الحكومة السريلانكية وغرفة التجارة السعودية الحد الأدنى لأجور عاملات المنازل السريلانكيات من 400 ريال (104 دولارات) إلى 650 راييل (169 دولاراً) شهرياً.⁵⁹

ونظراً لاختلال قوة التفاوض بين الدول الراسلة للعمالة والمستقبلة لها، فإن اتفاقات العمل الثنائية تكون في العادة ضعيفة. فالمنافسة غير الحميدة بين الدول الراسلة للعمالة تعني أن الحكومات الراسلة للعمالة تتردد عادة قبل رفع معايير العمل بحيث تشمل إجازات أسبوعية أو أجور أعلى خشية فقدان الوظائف وأن تحصل عليها عاملات من بلدان أخرى. وثمة احتياج لاتفاقات متعددة الأطراف تكون أوسع نطاقاً من أجل التطبيق السليم المستند إلى الحقوق لسياسات الهجرة. وتوصي منظمة العمل الدولية بأن يتم التفاوض على الاتفاقات الثنائية في إطار الاتفاقات متعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية.⁶⁰

وفي يناير/كانون الثاني 2008، شاركت المملكة العربية السعودية في "منتدى الخليج للعمالة المؤقتة بموجب عقود" ("حوار أبو ظبي")، الذي جمع للمرة الأولى ما بين 22 وزير عمل من آسيا والخليج لمناقشة هجرة العمال بموجب عقود. وشملت المبادرات الدولية الأخرى منتدى الخليج للهجرة

⁵⁷ المكتب الفلبيني لإدارة التوظيف بالخارج، Guidelines on the Implementation of the Reform Package Affecting Household Workers (HSWs)، [http://www.poea.gov.ph/Service Workers \(HSWs\)](http://www.poea.gov.ph/Service Workers (HSWs))، (تمت الزيارة في 9 أبريل/نيسان 2008).

⁵⁸ انظر: Ali Al-Migbali, "Kingdom, Indonesia Iron Out Maid Flap," *Al-Eqtisadiyah/Arab News*, 1 أغسطس/آب 2005.

⁵⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008. انظر أيضاً: Mariam Al Hakeem, "Sri Lankan maids' wages up by 65 percent," *Gulf News*, 31 ديسمبر/كانون الأول 2007.

⁶⁰ انظر: Piyasiri Wickramasekara, "Labour Migration in Asia: Role of Bilateral Agreements and MOUs," ILO presentation at the JIPLT workshop on International Migration and Labour Market in Asia, Tokyo, 17 فبراير/شباط 2006.

والتنمية واتفاقية مقترحة من منظمة العمل الدولية بشأن عاملات المنازل. ويمكن أن تكون هذه التطورات والمبادرات بمثابة القوة المحركة لحماية حقوق عاملات المنازل المهاجرات.

الإصلاحات الحديثة

بدأت الحكومة السعودية في تبني إصلاحات تعالج استغلال العمال والإتجار بالأشخاص. وتشمل هذه الإصلاحات قرار وزير العمل رقم 1/738 بتاريخ 1425/5/16 هـ (4 يوليو/تموز 2004) الذي يحظر كافة أشكال الإتجار بالأشخاص ويقضي بإنشاء قسم خاص لرعاية العمال الأجانب.⁶¹ وفي قرار آخر، يمكن للعمال المهاجرين الآن أن يحصلوا على عفو من الحصول على تصريح صاحب العمل بتأشيرة الخروج إذا لم يكونوا قد حصلوا على أجر آخر ثلاثة شهور أو لم يعد بإمكانهم تحديد مكان صاحب العمل.⁶²

كما وضعت وزارة العمل دليلاً إرشادياً في لغات كثيرة للعمال الأجانب لتوعيتهم بحقوقهم والموارد المتوفرة للتقدم بالشكاوى. وذكر الدليل أن العمال الأجانب لهم الحق في حرية التنقل طالما لديهم تصاريح إقامة سليمة وطالما جوازات سفرهم معهم.⁶³ وما زال نطاق توزيع هذا الدليل الإرشادي غير معروف.

وقال وزير العمل السعودي لـ هيومن رايتس ووتش إن العمال يمكنهم الآن تحويل قضاياهم مباشرة إلى محاكم العمل بدلاً من مطالبتهم بتسجيل الشكاوى في مراكز الشرطة أولاً.⁶⁴

ومن الناحية العملية، فهذه الخطوات الإيجابية تركز أكثر على فئات أخرى من العمال المهاجرين، ولا تنص على أوضاع عاملات المنازل على الأخص. مثلاً فإن قسم رعاية العمال المهاجرين، ومقره وزارة العمل، لا توجد فيه إدارة خاصة للتعامل في حالات عاملات المنازل.⁶⁵ والعفو من المطالبة بالحصول على تصريح صاحب العمل لتأشيرة الخروج ينطبق بالأساس على عمال مهاجرين آخرين، بما أن عاملات المنازل اللاتي يقعن في خلاف مع أصحاب العمل تتم إحالتهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية (انظر الفصل العاشر أدناه). ولا يوجد دليل إرشادي موجه لعاملات المنازل

⁶¹ قرار وزارة العمل رقم 1/738 بتاريخ 1425/5/16 هـ.

⁶² انظر: P.K. Abdul Ghafour, "New Measures to Help Workers," *Arab News*, 1 فبراير/شباط 2007.

⁶³ وزارة العمل، "دليل إرشادي للمغتربين القادمين للعمل في المملكة العربية السعودية"، 2006.

⁶⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. غازي القصيبي، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006. د. غازي القصيبي لم يحدد ما إذا كان هذا التغيير قد بدأ العمل بمقتضاه ولا عبر أية آلية.

⁶⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد رشيد السليمان، مدير قسم رعاية العمال المغتربين، وزارة العمل، الرياض، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

تحديداً يذكر أطرأ تنظيمية مختلفة عن الخاصة بالمهاجرين الآخرين، بما أنهم لسن مذكورات في نظام العمل. إلا أن الحكومة أجرت حملة إعلامية استهدفت أصحاب العمل في أواخر 2007 عن المعاملة اللائمة لعاملات المنازل.⁶⁶

ولم تتبن المملكة العربية السعودية بعد إصلاحات موسعة تطالب بتوفير تدابير حماية كافية لعاملات المنازل، وإن كانت بعض هذه الإصلاحات يجري النظر فيها حالياً. وتشمل هذه الإصلاحات الملحق المطروح لنظام العمل لعام 2005 واقتراح إصلاح نظام الكفيل، بحيث يصبح كل عاملات المنازل تحت إشراف ثلاث أو أربع وكالات استقدام كبرى بدلاً من أصحاب العمل. ولا يوجد إطار زمني محدد لتبني وتنفيذ الإصلاحات، وغالبية العروض خاضعة للنقاش منذ سنوات مع أقل القليل من النتائج.

⁶⁶ انظر: "Be nice to your maids, Be kind to your guests," *Manila Times*, October 9, 2007, <http://www.manilatimes.net/national/2007/oct/09/yehey/opinion/20071009opi1.html> تمت الزيارة في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

v. العمل الجبري والإتجار والاسترقاق والأوضاع الشبيهة بالاسترقاق

قامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق طيف واسع من الإساءات المرتكبة بحق عاملات المنازل المهاجرات في المملكة العربية السعودية، شملت الخداع أثناء الاستقدام، وانتهاك الحق في حرية التنقل، والإساءات البدنية والجنسية والاستغلال في العمل، والتجريم في نظام العدالة الجنائية لدى اللجوء إليه للشكوى. وسوف تناقش الفصول القادمة كل هذه القضايا بقدر أكبر من التفصيل. وفي بعض الحالات، لحقت الكثير من هذه الإساءات بعاملات المنازل في وقت واحد.

وقابلت هيومن رايتس ووتش 36 امرأة وفتاة تعمل كعاملات منازل ارتقت أوضاعهن بما لا يدع مجالاً للشك إلى درجة العمل الجبري أو الإتجار بالأشخاص أو الاسترقاق أو أوضاع العمل الشبيهة بالاسترقاق. ودراسات الحالة التالية تُظهر كيف أن الإساءات المتعددة بحق عاملات المنازل أثناء الاستقدام والعمل قد تتقاطع وتجتمع لتخلق مثل هذه الأوضاع.

ولا يوجد تقدير لعدد هذه الحالات في المملكة العربية السعودية، رغم أن مثل هذه الإساءات الجدية ربما تُشكل أقلية مقارنة بالشكاوى المعتادة التي تشمل تأخير دفع الأجور والعمل بإفراط. إلا أن حالات كثيرة من العمل الجبري والإتجار والاسترقاق والأوضاع الأشبه بالاسترقاق ربما لم يتم التعرف عليها قط أو الإبلاغ عنها، جراء عزلة العاملات ونقص المعلومات عن حقوقهن، وقدرة أصحاب العمل على الانتقام منهن إذا شاءوا.

ويحظر القانون الدولي العمل الجبري، والإتجار بالأشخاص، والمؤسسات والممارسات التي ترقى إلى الاسترقاق أو الخدمة بالسخرة أو ما ماثلها. والمصادر الأساسية للقانون الدولي التي تُعرف وتحظر هذه الممارسات هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية العمل الجبري لمنظمة العمل الدولية، وبروتوكول الإتجار، واتفاقية الاسترقاق، والاتفاقية التكميلية الخاصة بإلغاء الاسترقاق وتجارة الرقيق وغيرها من المؤسسات والممارسات الشبيهة بالاسترقاق (اتفاقية الاسترقاق التكميلية)، ونظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.⁶⁷

⁶⁷ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 29 الخاصة بالعمل الجبري أو الإلزامي (اتفاقية العمل الجبري)، تم تبنيها في 28 يونيو/حزيران 1930، U.N.T.S. 55، 39 دخلت حيز النفاذ في 1 مايو/أيار 1932، وصدقت عليها السعودية في 15 يونيو/حزيران 1978. وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة العابرة للحدود (برتوكول الإتجار)، تم تبنيها في 25 سبتمبر/أيلول 1948، L.N.T.S. 253، 60 دخل حيز النفاذ في 9 مارس/آذار 1927. واتفاقية الأمم المتحدة المكملة لاتفاقية إلغاء الاسترقاق وتجارة الرقيق والمؤسسات والممارسات المشابهة للاسترقاق، تم تبنيها في 7 سبتمبر/أيلول 1956، U.N.T.S. 3، 226 دخلت حيز النفاذ في 30 أبريل/نيسان 1957، وصدقت عليها السعودية في 5 يوليو/تموز 1973. ونظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)، U.N. Doc. A/CONF.183/9، 17 يوليو/تموز 1998، دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002.

وفي عام 1962 ألغى الملك فيصل ملك السعودية في ذلك الحين الاسترقاق في المملكة العربية السعودية بموجب مرسوم ملكي.

العمل الجبري

نور مياتي

هذه هي المرة الثالثة التي أهاجر فيها. المرة الأولى كانت في المدينة لمدة أربع سنوات. الثانية كانت في الطائف لمدة عامين. وكان أصحاب عملي السابقين طيبين وأعطوني راتبي بالكامل.

[المرة الثالثة في الرياض]، ضربتني زوجة صاحب العمل، ولم تكن تعمل. كل يوم تضربني، تضربني على رأسي حتى أضطر لأن أغطي رأسي بيدي. وكانت تضربني على قدمي بكعبها العالي الحاد. وكل يوم تفعل هذا حتى تدمي قدمي. وحين أطلعت الزوج على سلوك زوجته ضربني بدوره. وبعدها ضربتني على يدي حتى انتفختا، [ثم أمروني بأن] أغسل يدي... بكوب كامل من مسحوق الغسيل. شعرت بالأذى البالغ وبألم رهيب. لم أكن أحصل على طعام كافٍ قط. وبعد عام ما زالوا لم يعطوني راتبي.

لم أحصل قط على فرصة للراحة، أستيقظ في الرابعة صباحاً وأحضر الفطور للأطفال، وأعمل طوال اليوم دون راحة. ثم أذهب للنوم في الثالثة صباحاً. في أحيان كثيرة لا أحظى بفرصة النوم ليلاً بالمرة، فأعمل على مدار الساعة.

صاحب العمل معه جواز سفري. إنه رجل شرطة [عضو بالحرس الوطني]. ولم أحظ قط بفرصة ترك المنزل. يغلقون عليّ الباب كلما خرجوا. وبعد أن بقيت في البيت لمدة عام واثنتي فرصة للفرار، وكان يوم خميس عندما هربت. كانت حالتي صعبة للغاية، فلم أكن أرى بعيني اليسرى، وكان جسدي كله منتفخاً. استقلت سيارة أجرة إلى الشرطة... ذهب صاحب عملي إلى مركز الشرطة وعاد بي. رفضت وقلت: صاحب العمل شخص سيئ، فقال صاحب العمل: أنت لم تنه عقدك بعد، ويجب أن تعلمي لعامين.

حين بلغت البيت ضربوني مجدداً. ضربوني على فمي فانخلعت إحدى أسناني [وأظهرت ندبة على شفتها]. وبعدها أغلقوا عليّ كل الأبواب، ولم يبق غير باب دورة المياه مفتوحاً. ولم يُسمح لي بالخروج قط، ولا حتى لإلقاء القمامة. ولم يدعوني أستخدم الهاتف. وكان الموقف جد سيئ. وراح الزوج والزوجة يضربانني كل يوم، ولم يعطيانني دواءً قط.

وتدهور الوضع بعدما حاولت الفرار... وفي الشهر الأخير نمت في دورة المياه... ووضعوا شريطاً لاصقاً على فمي حتى لا أتكلم بأي شيء بما أن أصحاب عملي لم يرغبوا في أن يعرف الجيران أي شيء عني.

لم أهرب، وطلبت [من صاحب العمل] أن يأخذني إلى المستشفى بسبب تدهور حالتي. في البداية اضطررت لأن أعد بأنني لن أكشف عن سلوكه معي. وأجبراني على التزام الصمت.

[تعرف أحد الأطباء على طبيعة الإساءات وأخطر السلطات. ثم خضعت نور ميأتي لعلاج طبي مكثف لمدة شهور، بما في ذلك إجراء بتر لأصابعها بسبب الإصابة بالغرغرينا.

ويجري النظر في قضيتها في المحكمة منذ ثلاثة أعوام، فيما انتظرت نور ميأتي في مأوى السفارة الأندونيسية المكتظ على آخره إلى أن تصل إلى حل لقضيتها. وفي البداية أدانت محكمة بالرياض نور ميأتي جراً الإدلاء بمزاعم كاذبة، وحكمت عليها بـ 79 جلدة، لكن فيما بعد تم إلغاء الحكم. وأسقطت المحكمة جميع الاتهامات بحق صاحب العمل. وحكمت على صاحبة العمل بـ 35 جلدة جراء ارتكاب الإساءات، لكن في 19 مايو/أيار 2008 أسقط أحد القضاة أيضاً الاتهامات بحق صاحبة العمل. وحكم القاضي نفسه بأن تحصل نور ميأتي على 2500 ريال (668 دولاراً) كتعويض، وهو نذر يسير من التعويض الذي يتم منحه في مطلق الأحوال جراء هذه الإصابات التي لحقت بها.⁶⁸ وتعترم السفارة الأندونيسية الطعن في الحكم الأخير.⁶⁹

[وهي تبكي] إنني لست قلقة إلا على أنني لن أتمكن من العمل جراء ما حدث ليدي. لا أعرف ماذا يحمل لي المستقبل.

- نور ميأتي (تم استخدام الاسم الفعلي بناء على طلبها)، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006، و11 مارس/آذار 2008

⁶⁸ هذا الرقم محسوب على أساس سعر الصرف للدولار الأميركي أمام الريال السعودي في 21 مايو/أيار 2008.

⁶⁹ بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش "المملكة العربية السعودية: نور ميأتي حُرمت من الانتصاف بعد تعذيبها"، 21 مايو/أيار 2008، على: <http://hrw.org/arabic/docs/2008/05/21/saudia18923.htm>

طبقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية عن العمل الجبري، رقم 29، فإن العمل الجبري أو الإلزامي "هو أي عمل أو خدمة يسديها الشخص تحت التهديد بعقوبة أو إذا قال من أدى العمل أو الخدمة أنه لم يؤدها طوعاً".⁷⁰

وتُعد منظمة العمل الدولية أمثلة على "التهديد بالعقاب" بحيث يشمل: "العنف البدني ضد العامل أو أشخاص قريبين منه، تحديد الإقامة، العقوبات المالية، التسليم للسلطات (الشرطة أو سلطات الهجرة)، الترحيل، الصرف من العمل الحالي، منع العمل المستقبلي، حجب حقوق أو مزايا".⁷¹ وفي غالبية قضايا العمل الجبري التي راجعناها بالمملكة العربية السعودية، قام أصحاب العمل بتحديد إقامة عاملات المنازل في مقر العمل، بما في ذلك حبسهن وإغلاق الأبواب عليهن من الخارج، ومصادرة جوازات سفرهن، وتعريضهن لخطر الاعتقال والعقاب إذا قمن بالفرار. وكما حدث في قضية نور مياي، قام أصحاب عمل كثيرون بارتكاب العنف البدني أو هددوا به، وتزداد حدة العقوبات عادة إذا حاولت عاملة المنازل الفرار.

والأمثلة التي قدمتها منظمة العمل الدولية على الطبيعة غير الطوعية للعمل شملت: تحديد الإقامة في محل العمل، الإلزام النفسي (الأمر بالعمل مصحوباً بالتهديد القابل للتصديق بوجود عقوبة إذا لم يتم الامتثال بالأمر)، الاستدانة المفتعلة (بتزوير حسابات والإفراط في حساب الفائدة، إلخ)، والخداع بشأن طبيعة العمل وشروطه، وحجب الأجور وعدم دفعها، واحتجاز جزء من أوراق الهوية أو غيرها من الممتلكات الشخصية الثمينة.⁷²

وقامت هيومن رايتس ووتش بتوثيق حالات عديدة حققت فيها خبرات عاملات المنازل هذه المعايير. ويتفق المسؤولون الحكوميون السعوديون مع مسؤولو السفارات وعاملات المنازل على أن من الممارسات المتبعة والسائدة مصادرة أصحاب العمل لجوازات سفر العاملات. وحجب الأجور وعدم دفعها هو من الشكاوى الأكثر تكراراً التي تذهب بها عاملات المنازل إلى السلطات. وكما سنناقش بقدر أكبر من التفصيل أدناه، فالكثير من مكاتب العمل تخدع عاملات المنازل بشأن شروط وأوضاع العمل الخاصة بهن.

⁷⁰ اتفاقية العمل الجبري، منظمة العمل الدولية، مادة 2. كما تستخدم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا المعيار لتفسير الحظر على الاسترقاق والعمل الجبري أو الإلزامي في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (انظر قضية: فان دير موسيلي ضد بلجيكا)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 1983، سلسلة أ، عدد 70، وقضية سيليادين ضد فرنسا، 1 فبراير/شباط 2005، 2005 ECHR.

⁷¹ انظر: ILO, A Global Alliance Against Forced Labour: Global Report under the Follow-up to the ILO Declaration on Fundamental Principles and Rights of Work (Geneva: ILO, 2005) صفحة 6. كما وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن غياب "عقوبة" معينة مفروضة على العامل، فإن ثمة موقف مماثل ينشأ عندما يوجد إحساس جاد بوجود تهديد بالعقوبة... مثل خشية الترحيل إذا تم العثور على العامل دون جواز سفره أو أوراق إقامته، أو إذا قام بالفرار، سيليادين، فقرة 118.

⁷² انظر: ILO, A Global Alliance Against Forced Labour: صفحة 6.

ومطالبة المملكة العربية السعودية لعاملات المنازل بالحصول على إذن صاحب العمل من أجل استخراج تأشيرة الخروج لمغادرة البلاد تزيد كثيراً من خطر العمل الجبري. وقد قابلت هيو من رايتس ووتش عدة عاملات منازل أجبرن على العمل لشهور، وفي بعض الأحيان لسنوات، بعد انتهاء عقودهن، لأن أصحاب العمل لا يسمحون لهن بمغادرة البلاد. وهذا المطلب وتبعاته تُناقش بقدر أكبر من التفصيل في الفصل السادس أدناه.

حتى إذا كانت عاملة المنازل قد وصلت إلى السعودية بمحض إرادتها وبالمعرفة الكاملة لظروف العمل، فقد ينتهي بها الأمر في مواقف عمل جبري. وتلاحظ منظمة العمل الدولية أنه من الممكن للعاملات سحب الموافقة الكاملة الممنوحة طوعاً: "تدخل ضحايا كثيرات إلى أوضاع العمل الجبري في البداية بموافقتهم... ثم تكتشف فيما بعد أنها ليست حرة في الانسحاب من هذا الوضع. وفيما بعد لا تتمكن من مغادرة محل العمل نظراً للإكراه القانوني والبدني والنفسي المفروض عليها".⁷³ على سبيل المثال تهاجر الكثير من عاملات المنازل إلى المملكة العربية السعودية طوعاً، ثم ينتهي بهن المطاف في مواقف عمل جبري، لأن أصحاب العمل لا يوافقون على منحهن تأشيرات خروج لمغادرة البلاد، ويمنعون عنهن الأجور لشهور أو سنوات، أو يقومون بحبسهن في محل العمل.

الإتجار بالأشخاص

آني ر.

تزوجت رجلاً سعودياً، وهو مُعلم. تزوجنا في أندونيسيا. جاء إلى ب. ت. ساريواتي [مكتب استقدام]، وقال [في مكتب الاستقدام] إنه يبحث عن زوجة. قابلته في ب. ت. لأن [وسيلة] من سيانجور عرفتنا على أحدها الآخر.

قابلته حوالي الساعة الخامسة مساءً، وتزوجته في منتصف الليل... فعلت هذا لأنني كنت أرغب في مساعدة أبوي على الخروج من مأزقهما المالي [تبدأ في البكاء]. وعدني بأن أحصل على 15 مليون روبية [1636 دولاراً أميركياً]⁷⁴ قبل الزواج، لكن لم أحصل على المهر قط. وعدني بأن يعطيني إياه حين أذهب معه إلى المملكة العربية السعودية، وأنه... سيرسل النقود إلى أبوي، عبر الوسيلة التي كانت في سيانجور [ما زالت تبكي]

⁷³ انظر: ILO, A Global Alliance Against Forced Labour, صفحة 6.

⁷⁴ هذا الرقم محسوب على أساس سعر الصرف للدولار الأميركي أمام الريال السعودي في 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

تلقى أبي ستة ملايين روبية. لا أعرف ما حدث للستة ملايين الأخرى. حين تزوجنا أخذني زوجي إلى السعودية، وفي الشهر الأول كان لطيفاً. ثم... بدأ يعاملني كأنني مديرة المنزل وراح يضربني... لم يدعني زوجي أستخدم الهاتف أو أكتب رسائل.

حين طلب مني الزواج قال إنه ليس متزوجاً. وبعد أن أقمنا علاقة جنسية قال لي إن له زوجتان وستة أطفال، لكل زوجة منهما ستة أطفال. وأردت أن أعود إلى بلدي حين سمعت هذا... وكان مكتب الاستقدام في أندونيسيا يعرف بأن زوجي متزوج لكنه تركه يتزوجني. وكانت وسيطة سيانجور تعمل في بيت شقيقته خادمة [وخذعتني].

حين تواجه المشكلات [زوجي] بالخارج، يصب غضبه عليّ في البيت. كان يمسح المكتب بمنديل ورقي ليرى إن كان عليه غبار أم لا. وإذا رأى غباراً، كان يمسك بشعري ويقول: يا كذابة... ويمسك بشعري ويصطحبني إلى حجرة النوم ويضربني. وكان يقول لي دائماً إنني لا أعمل كما ينبغي ويضربني.

في أول مرة أهرب منه، ذهبت [إلى مأوى]... كان كل نزيلاته من الهارب، وبنفس مشكلتي، فقد كان الكفيل يضربهن. وظللت في المأوى لمدة أسبوع وحضر زوجي وطلب مني ضابط الشرطة أن أذهب مع زوجي. وقال ضابط الشرطة لي أن أذهب مع زوجي لأنهم لم يكونوا يعرفوا سوى أنه كفيلي، وحسبوني خادمتة...

أجبرتني الشرطة على العودة إلى زوجي، كفيلي. وأجبروني على الذهاب معه. قلت للشرطة: لا أريد الذهاب مع كفيلي لأنه ليس طيباً، فهو يضربني دائماً. أريد العودة إلى السفارة الأندونيسية. وقالت الشرطة: الأفضل أن تذهبي مع كفيلك لأنك لم تكسبي ما يكفي من نقود لتحصيل ثمن تذكرة العودة لبلادك. وبعد أن عدت إلى البيت منح زوجي الشرطة نقوداً. نقوداً كثيرة لكن لا أعرف مقدارها بالضبط.

حين عدت معه في سيارته، قام برمي ثيابي. أحضرت ثوبين وملابس تحتية في الطريق إلى البيت وألقى باقي ثيابي. حين وصلنا البيت ضربني فقلت: أنا أتألم، لكنه لم يتوقف. رحت أبكي لكنه لم يبال.

وفي بيت أمه عاملتني كأني خادمة، لأنها لم تكن تعرف أنني زوجته. حتى أخته لم تكن تعرف.

أريد العودة لدياري لا أكثر. [تبكي]. لا أريد رؤية زوجي مجدداً. أخشى من زوجي، وقد تألمت كثيراً من ضربه لي، ودائماً ما أنكر كيف يضربني. إذا ظلت هنا فسوف يستمر إحساسي بالقلق والاكتئاب. الأفضل لي أن أعود إلى أندونيسيا وإلى أبيي.

- آني ر. فتاة أندونيسية تبلغ من العمر 17 عاماً خُدمت لتعتقد أنها ستتزوج من رجل سعودي، لكنها حضرت إلى السعودية بتأشيرة عاملة منزلية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006

يشمل الإتجار بالأشخاص أي عمل استقدام أو إرسال أو نقل أو استقبال أو بيع أو شراء لبشر، بالقوة أو بالخداع أو بالتزوير أو بغيرها من الوسائل المنطوية على الإكراه لأغراض وضعهم في ظروف عمل جبري أو ممارسات تشبه الاسترقاق أو الخدمة قسراً.⁷⁵ وتتحقق هذه الظروف حين يتم العمل بناء على وسائل إكراه بدنية أو غير بدنية، تشمل الابتزاز أو التزوير أو الخداع أو التهديد باستخدام القوة أو بالضغط النفسي.

والهجرة والإتجار بالأشخاص أمران متصلان، بما أن المتاجرين بالأشخاص يستغلون عادة الإجراءات التي يتبعها الأشخاص من أجل الهجرة. مثلاً قد يخدع القائمون على الاستقدام عاملات المنازل بشأن أوضاع العمل الفعلية. ففي قضية آني ر.، تعاون رجل سعودي وأندونيسية تعمل باستقدام العمال على خداع آني لكي تعتقد أنها ستهاجر من أجل الزواج، إلا أن الرجل السعودي جلبها إلى بلده كعاملة منزلية وعاملها على هذا النحو. وقد يجد ضحايا الإتجار بالأشخاص أنفسهم في مواقف يتعرضون فيها للعمل المنزلي بالسخرة أو غيرها من أشكال العمل قسراً، والعمل الجنسي القسري، والزواج كرهاً.

ويحظر مرسوم منع الإتجار بالأشخاص السعودي (انظر "إصلاحات حديثة" أعلاه) كافة أشكال الإتجار بالأشخاص، وتشمل أحكاماً معينة تخص العمال المهاجرين والأطفال. مثلاً يحظر المرسوم بيع تصاريح العمل وتلقي العمولات مقابل التوظيف، والإخلال بالالتزامات التعاقدية أو المعاملة غير الأخلاقية.⁷⁶ والعقوبات قوية نسبياً، إذ يتم منع الجناة من استقدام عمال أجنبية لمدة خمسة أعوام. وتكرار الانتهاكات قد ينجب عنه حظر أائم على استقدام العمال الأجانب.⁷⁷

وقد تكرر تركيز تقرير الولايات المتحدة السنوي للإتجار بالأشخاص على المملكة العربية السعودية باعتبارها إحدى أسوأ الدول في العالم من حيث معالجتها للإتجار بالبشر. وقد لاحظت وزارة

⁷⁵ بروتوكول الأمم المتحدة للإتجار بالبشر، مادة 3.

⁷⁶ مرسوم وزارة العمل رقم 1/738 بتاريخ 1425/5/16 هـ.

⁷⁷ المرجع السابق.

الخارجية الأميركية أن مما يسهم في الإتجار بالأشخاص والعمل قسراً كلٌ من الإساءات أثناء الاستقدام، ونظام الكفيل، ومعاملة أصحاب العمل للعمال المهاجرين. وورد في تقرير عام 2008:

لا تلتزم حكومة المملكة العربية السعودية بالكامل بالمعايير الدنيا للقضاء على الإتجار بالأشخاص ولا تبذل جهوداً ملموسة على هذا الصعيد. وتستمر الحكومة في عدم توفير قوانين مكافحة الإتجار بالأشخاص الملائمة، وعلى الرغم من وجود أدلة كثيرة على تفشي الإتجار والإساءات المتعلقة به، فلم تجر الحكومة أية عمليات ملاحقة قضائية جنائية، ولا أدانت أحداً أو أصدرت أحكاماً في جرائم الإتجار بالأشخاص التي يتم ارتكابها بحق عاملات المنازل الأجنيات.⁷⁸

ونظراً لعدم التزام المملكة العربية السعودية بتنفيذ حتى الحدود الدنيا لمكافحة الإتجار بالأشخاص، فهي عرضة لعقوبات تأديبية من الولايات المتحدة. إلا أن ولمدة ثلاثة أعوام تنازلت الولايات المتحدة عن هذه العقوبات بدعوى تعارضها مع مصالحها الوطنية.

الاسترقاق والأوضاع الشبيهة بالاسترقاق هايما ج.

أبلغ من العمر 17 عاماً، وأنا من مينداناو. انتهيت من الدراسة لمدة 3 أعوام بالمدرسة الثانوية. كنت في الخامسة عشرة حين غادرت. كنت أريد مساعدة أسرتي. خدعتني بنات العم حتى جئت إلى هنا، وطن أبوي أنني سأكون معهن، لكن في واقع الأمر كنت على مسافة بعيدة منهن... خدعتني حقاً، إذا كنت أعرف كيف هو الوضع في المملكة العربية السعودية ما كنت لأحضر، ولا حتى لو أعطوني الملايين [بعملة مغرورة بالدموع]. لم يطلب والدي مني الإذن، كنت مضطرة للذهاب. حسبت أنني سأجالس أطفالاً وأذهب للمدرسة في الوقت نفسه. لم أكن أعرف أنني سأصبح خادمة بدوام كامل، ومهمتي التنظيف. لم أكن حتى أعرف راتبي.

اصطحبوني إلى مكتب استقدام [في السعودية] يكذبون فيه الأشخاص. ظللت في المكتب لمدة أسبوع. واضطرت للعمل في خمسة منازل في أسبوع واحد. وذات يوم قال لي الوكيل إنه سيأخذني إلى بيت شقيقته. وكان الوحيد الذي وجدته في ذلك البيت. بدأ يعانقني ويقبلني. قال إنه سيتزوجني،

⁷⁸ انظر: US Department of State, *Trafficking in Persons Report 2007* (Washington, D.C.: U.S. Department of State, June 2008) على: <http://www.state.gov/g/tip/rls/tiprpt/2008/105389.htm> (تمت الزيارة في 10 يونيو/حزيران 2008).

وإنه سيتصل بأسرتي ويعطيني النقود. سألني كم أبلغ من العمر. قال: أنا عمري 24 عاماً وأعرف أنك لست في الرابعة والعشرين. قبلني ثانية. كنت أبكي وقلت: لا تفعل بي هذا، أنا مُسلمة.

حين عُدنا إلى المكتب، كان صاحب عملي الفعلي، الذي سيتم بيعي إليه، هناك. لم أرغب في العودة إلى المكتب لأنه قبلني ولا مسمي وحسبت أنه سيغتصبني. أخذني صاحب العمل الفعلي إلى البيت وقال: كوني جيدة ولن أعيذك [إلى المكتب].

وبعد فترة بدأ صاحب العمل يُظهر إعجابه بي. ناداني إلى حجرة نومه وقال: أريد أن أخبرك كيف جئت بك من المكتب. دفعت فيك 10000 ريال... وعندها اكتشفت أنه تم بيعي...

قال: سأفعل بك شيئاً لكن لا تخبري أحداً. وحقتني بشيء ما، لكنني لم أكن أعرف ما هو، وقال: إذا كنت لا تريدين العودة إلى المكتب فالأفضل أن تبقي هنا. أحسست بالدوار وبالحمى بعد أن حقنتني. وهددني فعلياً وقال: لا تخبري المدام.

[تهذاً] أحسست أن لا أمل هنالك. اغتصبني صاحب العمل. وكانت السيدة صاحبة العمل قد بدأت تلاحظ شيئاً طراً عليّ، أنني أصبحت مُنهكة للغاية. اغتصبني صاحب العمل عدة مرات. ليس في حجرة نومي لأنني كنت أوصد الباب، بل في مختلف أرجاء المنزل.

[وهي تبكي] خطر لي أنني لا أقدر على التحمل، بقيت في حجرة نومي لمدة يومين، وكان في حجرتي هاتف لأنهم أثرياء، وأتصلوا بي. أخبرت المدام بكل شيء. بكّت المدام هي الأخرى وقالت: لا يمكننا فعل أي شيء حيال هذا، أعرف أنه سيئ جداً، وكلما شرب وأصبح مخموراً يفعل أشياء سيئة.

قلت: أريد الذهاب إلى الفلبين. ولم ترغب الأسرة في أن أغادر، سواء المدام أو صاحب العمل. أغلقوا كل الأبواب والبوابات. وذات ليلة في شهر فبراير/شباط كان هناك حفل. قلت لنفسني الآن يمكنني الفرار، ودعوت الله ودعوت كثيرًا. ورأيت أحد البوابات مفتوحة... [وهربت إلى السفارة].

ذهبت إلى مركز [الشرطة] مع مسؤول من السفارة. وبعدها جلبوا صاحب العمل إلى السليمانية حيث أودعوه السجن. ونقلوني إلى SSWA [مأوى تديره وزارة الشؤون الاجتماعية]. وأقمت فيه شهراً. وبعد أربعة أيام في المأوى حضر صاحب العمل الذي كان في السجن وأجرينا مقابلة أخرى. سألني

كم أريد من النقود [للحصول على تسوية خارج المحكمة]. وقلت: لا أريد نقوداً، أريده أن يعاني وأن يدخل السجن.

لا أريد العودة إلى ديارى شاعرة بأنني خاوية الوفاض كالآخرين، دون أن أ جلب أي نقود، ولا حتى ريال واحد. إنني أبكي وأقول لنفسى كم سأنتظر هنا في السفارة؟ إنني هنا منذ تسعة شهور.

و ذات يوم قالوا لي إن القضية أجهضت [وإنني سأعود إلى بلادي بالترحيل].

عولمت أسوأ معاملة ممكنة. وكأن ليس لي أسرة وكأنني لست إنسانة.

- هايماء ج. عاملة منزلية فلبينية، 17 عاماً، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006

تتميز أوضاع الاسترقاق بكونها أوضاع يمارس فيها شخص ما حقوق الملكية على شخص آخر.⁷⁹ وعناصر الجرائم، التي تم ذكرها في نظام روما (المُنشئ للمحكمة الجنائية الدولية) يجب أن تُفسر وهي تنص على التعريف الأحدث للاسترقاق: "يمارس الجاني أي من السلطات اللصيقة بالحق في الملكية على شخص آخر أو أكثر، مثل الشراء أو البيع أو التسليف أو مقايضة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص، أو بأن يرفض عليه أو عليهم حرماناً من الحرية".⁸⁰ وورد أيضاً:

مثل هذا الحرمان من الحرية يمكن – في بعض الظروف – أن يشمل العمل الجبري أو إلزام الشخص بوضع الرقيق، حسب تعريف الاتفاقية التكميلية لإلغاء الاسترقاق.⁸¹

ويرقى وضع هايماء ج. إلى درجة الإتجار بالأشخاص وتكتمل فيه أركان الاسترقاق، بما أن أقارب لـ هايماء ج. خدعنها بشأن الوظيفة الموعودة بالخارج، وتحرش بها مسؤول مكتب الاستقدام جنسياً، وهددها صاحب العمل بإعادتها إلى مسؤول المكتب الذي أساء إليها إذا اشتكت. واعتدى عليها صاحب العمل جنسياً، وصادر جواز سفرها، وحبسها في محل العمل كي لا تتمكن من الفرار.

وقد خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن مزيجاً من رسوم الاستقدام الباهظة التي يدفعها أصحاب العمل السعوديون والسلطة التي يحصلون عليها بموجب نظام الكفيل في التحكم في العامل وقدرته على تغيير صاحب العمل أو الخروج من البلاد، قد أدى لشعور بعض أصحاب العمل بأن لهم سلطة

⁷⁹ اتفاقية الاسترقاق، مادة 1.

⁸⁰ عناصر الجرائم، ICC-ASP/1/3، مادة 7 (1)(ج).

⁸¹ المرجع السابق.

"ملكية" على عاملات المنازل. وطبقاً لمكاتب الاستقدام ومسؤولي السفارات الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش، فإن أصحاب العمل يدفعون في أغلب الأحوال ما يتراوح بين 6000 إلى 9000 ريال (1560 إلى 2340 دولاراً) لاستخدام عاملة منزلية. وإشارة صاحب العمل إلى "شراء" هايمان ج. مقابل 10000 ريال يعني بها أنه دفع رسوم الاستقدام مشيراً إلى ملكيته لها التي تؤدي إلى ظهور الأوضاع الشبيهة بالاسترقاق.

ويبرر بعض أصحاب العمل مصادرة جوازات سفر عاملات المنازل وتقييد حريتهن في التنقل بأنهم دفعوا أموالاً طائلة لاستقدامهن ولا يريدون أن يهربن، فيفقدون "استثماراتهم". وفي هذا التقرير أمثلة كثيرة لأصحاب عمل يشيرون لأنهم دفعوا الكثير من النقود لتبرير السلوك المنطوي على الإساءة. وكما في حالة هايمان ج. ربما يمنح أصحاب العمل لعاملات المنازل الانطباع بأنهم اشتروهن، مما يؤدي إلى عزلة عاملات المنازل والمخاوف على حقوقهن في المملكة العربية السعودية.

وقد قابلنا عاملات منازل كثيرات، ومسؤولين دبلوماسيين في السفارات، وسعوديين يشعرون بأن بعضاً من معاملة أصحاب العمل التي تنزع الإنسانية عن العاملات والسلوك الخاص بمعاملة عاملات المنازل يشبه أوضاع الاسترقاق. وأشارت عاملات منازل في عدة مقابلات إلى أصحاب عملهن على أنهم "السيد" أو "المالك" وأشارن إلى ما مررن به على أنه "بيع". وقال مسؤول قنصلي كبير لـ هيومن رايتس ووتش: "يعامل السعوديون عاملات المنازل كأنهن متاع أو عبيد، كأنهن ماشية. عاملة المنازل مثل العبد والعبد لا حقوق لها. ولهذا لا يغطيها قانون العمل".⁸²

وقد تُعرض مكاتب الاستقدام عاملات المنازل أيضاً لأوضاع شبيهة بالاسترقاق بإجبارهن على العمل مع أصحاب عمل جدد رغم إبداءهن الرغبة في العودة إلى بلدانهن، ويسببون معاملتهن أو يصادرون رواتبهن. وقابلت هيومن رايتس ووتش عاملات منازل حسبن أنهن قد تم الإتيان بهن من بلادهن ثم تم بيعهن. وقالت جينا ر.: "حين كنت في مكتب الاستقدام، كانوا يغلقون عليّ. لم أحصل من الطعام إلا على أرز مرة يومياً... وأردت العودة إلى الفلبين وقلت له إنني أريد العودة. لم يخبروني بأي شيء، كانوا سيقومون ببيعي إلى صاحب عمل آخر. قلت: لا أريد العمل. وكنت أنام على الأرض دون غطاء".⁸³

وذات مرة ذهبت هايمان ج. إلى السفارة الفلبينية وإلى الشرطة السعودية، وتمكنوا من اعتقال صاحب العمل. وطبقاً لنظام الدية في قضايا القصاص، فإن الضحية يمكنها قبول تعويض مالي من الجاني بعد

⁸² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول القنصلي ي. من دولة راسلة للعمالة، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁸³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جينا ر.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

تلقي حُكم قضائي نهائي. لكن قضية هايماء. فشلت، وبعد انتظار أكثر من عام حتى انتهت قضيتها، عادت إلى الفلبين خاوية الوفاض.

VI. الإساءات المتعلقة بالاستقدام للعمل والهجرة وتحديد الإقامة قسراً

أدى تدفق عدد كبير من النساء الآسيويات المهاجرات للعمل والطلب المرتفع في الخليج على العمالة المنزلية الرخيصة إلى خلق سوق لمكاتب التوظيف والاستقدام المتخصصة فيعاملات المنازل. ففي سريلانكا وأندونيسيا والفلبين تنشط هذه المكاتب عادة في تجنيد المهاجرات المُحتملات وفي تدريبهن وتوفير أوامر العمل الخاصة بهن، والتعامل مع المتطلبات من قبيل جوازات السفر والتأشيرات والشهادات الطبية. وفي السعودية، يتم الاتصال بين المكاتب وأصحاب العمل ومكاتب الاستقدام في الدول الراسلة للعمالة، وتتولى مكاتب الاستقدام في السعودية عمليات نقل العمال والنزاعات التي تنشأ بين أصحاب العمل وعاملات المنازل، والفسخ المبكر للعقود.

ويقترن ضعف الأنظمة القائمة وضعف الإشراف الحكومي لتمنح مكاتب الاستقدام نفوذاً هائلاً على مصائر عاملات المنازل المهاجرات. وفيما تحامول بعض مكاتب الاستقدام تحسين سياسات الهجرة وممارساتها، فإن بعضها الآخر ينتهز فرصة كسب النقود على حساب سلامة وحقوق النساء المهاجرات.

إساءات مكاتب الاستقدام في الدول الراسلة للعمالة

دفعت 22000 روبية لمكتب الاستقدام لكي أذهب إلى دبي، لكن بدلاً من هذا أرسلوني إلى السعودية، لقد خدعوني.

- بادما س.، عاملة منازل عائدة، كاتونياك، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

يُمكن أن تُعرض ممارسات المشتغلين بالاستقدام في الدول الراسلة للعمالة للنساء المهاجرات لخطر الإساءات والعمل الجبري والإتجار بالأشخاص. وتشمل هذه الإساءات خداعهن بشأن ظروف العمل وطلب رسوم باهظة للغاية تتسبب في استدانتهن، والتهديد بشأن إنهاء العقد لعامين مبكراً، أو غياب المعلومات بشأنه، أو عدم مساعدة عاملات المنازل حين يطلبن منهم المساعدة.

ووكلاء الاستقدام، ومنهم "الوسطاء" (وهم يتوسطون لإحضار العاملات على مستوى القرى)، مسؤولون عن إخطار السيدات بشروط وأوضاع العمل بالخارج وتوفير عقود العمل. وهؤلاء الوكلاء هم الوسيط الرئيسي بين المرأة المهاجرة والحكومة، ووكلاء الاستقدام بالخارج، وأصحاب العمل المستقبليين.

وأحد أكثر الشكاوى تكراراً وتوثيقاً هي أن وكلاء الاستقدام يعدون عاملات المنازل براتب معين وبإجازة لمدة يوم أسبوعياً وغيرها من الشروط الخاصة بالعمل، لكن حين تبدأ المرأة العمل ترى الظروف جد مختلفة. وأحياناً ما يتصل أصحاب العمل من التزاماتهم التعاقدية، وفي أحيان أخرى يقدم وكلاء الاستقدام للعمل وعوداً كاذبة. ويتضح خداع وكلاء الاستقدام حين تختلف وعودهم كثيراً عن الرواتب الحقيقية وظروف العمل الفعلية بالخارج. مثلاً قالت شيترا ج.: "لم أحصل على يوم عطلة أسبوعية. قال لي الوكيل [في سريلانكا] إنه إذا كان صاحب العمل طيب فسوف يعطيني يوم عطلة أسبوعية وراتب يبلغ 600 ريال. لكن حين حضرت إلى هنا قالوا: الراتب 400 ريال".⁸⁴ وكان متوسط راتب العاملات السريلانكيات في السعودية في ذلك الحين هو 400 ريال (104 دولارات). وبالمثل كان متوسط راتب العاملات الفلبينيات 200 دولار حين قالت مارجوري ل. ل. هيومن رايتس ووتش: "في الفلبين وعدوني براتب 300 دولار، لكن حين حضرت هنا وجدته 200 دولار".⁸⁵

وعادة ما يفضل الوكلاء إرسال النساء إلى المملكة العربية السعودية نظراً لارتفاع سعر العمولات التي يحصلونها ونظراً لمستوى الطلب المرتفع هناك على عاملات المنازل. وطبقاً لمسؤول سريلانكي فإن وكلاء الاستقدام يدفعون للوسطاء على مستوى القرى 35000 إلى 45000 روبية (329 دولاراً إلى 423 دولاراً)⁸⁶ كعمولة لاستقدام عاملة منزلية إلى المملكة العربية السعودية، بينما عمولة استقدام عاملة منزلية إلى بلدان الشرق الأوسط الأخرى فتبلغ 5000 إلى 10000 روبية (47 إلى 94 دولاراً).⁸⁷ وقد وثقت هيومن رايتس ووتش حالات خدع فيها وكلاء الاستقدام عاملات المنازل أو أجبروهن على قبول التوظيف في المملكة العربية السعودية. وقد اتفقت عدة نساء تحدثنا إليهن على الهجرة إلى بلدان خليجية أخرى، لكن وجدن أنفسهن في نهاية المطاف ذاهبات إلى السعودية، في يوم سفرهن. وقالت أندراي ب.: "ذهبت إلى أحد الوكلاء... كنت أريد دبي، وقالوا سوف نضعك في بيت لا يوجد فيه أطفال... لم أكن أعرف أنني لن أذهب إلى دبي، وفي اليوم الذي غادرت فيه فقط عرفت. حين سلموني تذكرتي رأيت أنني ذاهبة إلى الرياض".⁸⁸

⁸⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيترا ج. عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁸⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مارجوري ل. عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁸⁶ تم حساب هذا الرقم على سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والروبية السريلانكية في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁸⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سريلاثا أرياراتني، المكتب السريلانكي للعمل بالخارج، كورونيغالا، سريلانكا، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁸⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندراي ب.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وتختلف السعودية عن الكثير من البلدان المستقبلية للعمالة بالنسبة لعاملات المنازل الآسيويات، من حيث أنها تتطلب أن يتحمل أصحاب العمل كلفة استقدام ونقل عاملات المنازل، وهي تقريباً 5000 إلى 9000 ريال للعمالة الواحدة. ويعني الطلب الموسع الذي لا يجد ما يكفي للوفاء به على عاملات منازل مسلمات أن بعض النساء لا يدفعن فعلياً أي رسوم للالتحاق بوظائف في السعودية، كما في حالة فاطمة س.: "لم أدفع أي نقوط للوسيط، لكنه منحني 10000 - 15000 روبية لأنني مسلمة... لم أنفق قرشاً، بل دفع مقابل علاجي وطعامي وسفري".⁸⁹ ومن الناحية النظرية يجب ألا تدفع عاملات المنازل أي شيء للحصول على وظيفة في المملكة العربية السعودية. ومهاجرات كثيرات لا يعرفن بهذا المبدأ ويدفعن رسوماً متباينة يفرضها وكلاء جشعون يسعون لمضاعفة الأرباح. مثلاً قالت ساندرا س.: "حضر أحد الوسطاء إلى قريتي. قال الوسيط إنه حين أحضر إلى السعودية فسوف يُخصم مني... أجر ستة أشهر مقابل رسوم الاستقدام".⁹⁰

ولم تكن لدى عاملات منازل كثيرات معلومات وافية عن حقوقهن أو التزاماتهن التعاقدية. وعادة ما يضغط وكلاء الاستقدام عليهن لكي يعتقدن أنه محظور عليهن هجر عملهن قبل العامين المذكورين في العقد، حتى لو تعرضن للإساءة. وفي حالات أخرى، هدد وكلاء الاستقدام العاملات بغرامات مالية باهظة إذا هجرن عملهن قبل انتهاء العقد، أو إذا فشلن في الوفاء بالتزاماتهن بدفع ثمن تذكرة العودة إذا رفض أصحاب العمل العاملات خلال أول ثلاثة أشهر من العمل.

وعادة ما لا يقوم وكلاء الاستقدام بإمداد عاملات المنازل بمعلومات للاتصال بوكلاء الاستقدام في السعودية، كما لا يقومون بالاستجابة حين يُطلب منهم التدخل للمساعدة. وفي هذه الحالات لا تجد العاملة أي أحد في السعودية تتصل به لدى نشوب مشكلات، باستثناء الفرار إلى سفارتها أو قنصليتها إذا كانت تعمل في الرياض أو جدة (انظر أدناه). وقالت بريما س.: "كان معي عنوان الوكيل في سريلانكا، لكنه لم يعطني اسم أو عنوان الوكيل السعودي".⁹¹ ويعد وكلاء الاستقدام المحليون بمساعدة العاملات في حالة وقوع مشكلات، لكن عادة ما يتجاهلون مكالمتهن أو لا يتدخلون. وقالت أندراي ب. إن وكيلها قال: "إذا واجهتك أية مشكلة اتصلي بنا... وحين واجهت المشكلات اتصلت بهم ولم يفعلوا أي شيء".⁹²

⁸⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة س.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساندرا س.، عاملة منازل فلسطينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بريما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندراي ب.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وقد تمت مناقشة كل من نُظم الاستقدام للعمل قبيل المغادرة إلى دولة العمل، ومعدلات الهجرة القانونية وغير القانونية، وكيفية وقوع الاستدانة، بمزيد من التفاصيل في تقارير سابقة لـ هيومن رايتس ووتش، منها "التصدير ثم الإساءة: الانتهاكات بحق الخادمت المنزليات السريلائيّات في السعودية والكويت ولبنان والإمارات العربية المتحدة"، و"في طي الكتمان: انتهاكات ضد العمال المنزليون حول العالم" و"مطلوب مساعدة: الإساءات بحق عاملات المنازل المهاجرات من أندونيسيا وماليزيا".⁹³

الإساءات التي يرتكبها وكلاء الاستقدام للعمل في المملكة العربية السعودية

كثيرات هُنَّ عاملات المنازل اللاتي يعتبرن على اتصال بوكيل الاستقدام في المملكة العربية السعودية، بما أن صاحب العمل عادة ما يصطحبهن من المطار مباشرة. إلا أن وكيل الاستقدام هو عادة الشخص الذي يجب أن تتصل به العاملة إذا أرادت تغيير صاحب العمل أو إذا قررت فسخ العقد مبكراً. وفيما لم تتقدم عاملات منازل كثيرات بشكوى ضد الوكيل، فقد قالت أخريات إن وكلاء الاستقدام رفضوا مساعدتهن أو ذكرن روايات عن التعرض للإساءة والاستغلال.

وقد تعرضت فاطمة س. للعمل بإفراط في منزل أصحاب العمل، فكانت تعمل 16 ساعة يومياً في بيت كبير، فتقوم بالطهي والتنظيف والعناية بالصغار وامرأة عجوز لا يمكنها الحركة. وكانت صاحبة العمل تسيئ إليها شفهيّاً وتضربها. وقالت فاطمة س.:

اتصلت السيدة بالوكيل واشتكت من أنني لا أعمل. وتحدثت الوكيل إليّ وصاح فيّ على الهاتف وقال: أنت تتصرفين كأنك طفلة رضيعة وإذا استمر حالك على هذا المنوال فسوف أعيذك إلى المكتب وأضربك ضرباً مبرحاً... وقلت له إنني أعمل لكن السيدة لا ترى هذا فهتفت فيّ فطلبت منه أن يرسلني إلى سريلانكا إلى وطني... قال لي إنه لن يعيدني إلى سريلانكا وإن عليّ البقاء في ذلك البيت أعمل حتى أنتهي من فترة العقد لمدة عامين، ووقتها فقط سيرسلني إلى سريلانكا. بكيّت. لم تكن أمامي أي خيارات... طلبت منه تغيير أصحاب

⁹³ هيومن رايتس ووتش، "التصدير ثم الإساءة: الانتهاكات بحق الخادمت المنزليات السريلائيّات في السعودية والكويت ولبنان والإمارات العربية المتحدة"، مجلد 19، عدد 16 (C) نوفمبر/تشرين الثاني 2007، على: <http://hrw.org/reports/2007/srilanka1107/srilanka1107arsumandrecs.pdf> "في طي الكتمان: انتهاكات ضد العمال المنزليون حول العالم"، مجلد 18، عدد 7 (C)، يوليو/تموز 2006، على: <http://hrw.org/arabic/docs/2006/07/26/singap13821.htm> و"مطلوب مساعدة: الإساءات بحق عاملات المنازل المهاجرات من أندونيسيا وماليزيا"، مجلد 16، عدد 9 (B)، يوليو/تموز 2004، على: <http://hrw.org/reports/2004/indonesia0704/>

العمل. رفض وقال إن تأشيرتي وكل أوراقى الخاصة بالعمل مُرتبة على هذا البيت وليس أي مكان آخر.⁹⁴

وقد أصدرت وزارة العمل لوائح تنفيذية تُحدد مسؤوليات مكاتب الاستقدام. وهذه اللوائح تحظر على مكاتب الاستقدام قبول أي رسوم للاستقدام من العاملات أو استضافة العاملات أو إسداء خدماتهن لآخرين. كما أ، على مكاتب الاستقدام التزام بأن يبحثوا في خلفيات النظراء الذين يتعاونون معهم من البلدان الأخرى لضمان أنهم على المستوى المطلوب وذات سمعة طيبة.⁹⁵ وعقوبة المخالفة هي مصادرة ترخيص مزاولة النشاط الخاص بالمكتب. وقد وثقت هيومن رايتس ووتش حالات كثيرة خالفت فيها مكاتب الاستقدام هذه الأحكام لكنها لم تخضع لأي عقوبات. مثلاً قابلت هيومن رايتس ووتش عاملات منازل قُلن إن وكيل الاستقدام أجبرهن على العمل في عدة بيوت أثناء إقامتهن في المكتب.

وفي بعض الحالات يفاقم وكلاء الاستقدام من الضرر بعدم دفع الأجر للعاملات اللاتي قاموا بتوزيع عملهن بصفة غير قانونية بنظام الدوام الجزئي. وقد اضطرت نيلما ر. للعمل في خمسة بيوت لمدة شهرين فيما كان وكيل الاستقدام يصادر راتبها.⁹⁶ وحين فرت يانتي س. من صاحب عملها الذي لم يسمح لها بالحصول على رعاية صحية، وجدت وكيل الاستقدام يرسلها إلى عدة بيوت للقيام بمهام تنظيف. وقالت: "هذا الوكيل غير القانوني كان يبيعني إلى أصحاب عمل آخرين، مقابل 10000 ريال، لكنه لم يعطني أي نقود. أخذوا راتبي لمدة ثلاثة شهور والعشرة آلاف ريال".⁹⁷

وقد ذهبت عدة عاملات منازل إلى وكيل الاستقدام ليعيدهن إلى بلادهن لكن بدلاً من فعل هذا يذهب بهن الوكيل إلى صاحب عمل جديد. وقال دبلوماسي يتعامل في قضايا الإساءة إلى عاملات المنازل: "تدفع العاملة رسوم النقل. ويحصل الوكيل على مبالغ نقدية طائلة... إنهم يلعبون على إحساس الفتاة بالخزي إذا هي عادت إلى بلدها دون نقود".⁹⁸

كما وثقت هيومن رايتس ووتش حالات عرّض فيها الوكلاء عاملات المنازل للانتهاكات البدنية أو الجنسية أو حددن إقامتهن في مكتب الاستقدام. حسنة م. أعادها صاحب عملها إلى وكيلها حين جاءت

⁹⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة س.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁹⁵ لوائح تنفيذية، وزارة العمل، "أنظمة عدم تجديد الاعتماد أو إنهاءه".

⁹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نيلما ر.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

⁹⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يانتي س.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁹⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول دبلوماسي بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

نتيجة اختبارها الطبي سلبية. قالت: "ضربني الوكيل. في كل يوم يضربنا ويضربنا [تقصد العاملات الأخريات في المكتب]. هذه الندبة تحت عيني من الوكيل... ضربني بيده وبعضاً على ساقي أيضاً. مكثت في المكتب عشرة أيام، ولم أكل إلا في أربعة أيام من بينها".⁹⁹ وقد فرت حسنة م. إلى سفارتها، لكنها خشت أنها إذا أبلغت عن الإساءة التي تعرضت لها فسوف يأتي وكيلها ويضربها ثانية.

واضطرت فرزانا م. وزميلاتها من عاملات المنازل إلى وضع خطة للفرار من مكتب مُقفل كُن محتجزات فيه. قالت: "قفزت خمس منا [قمنا بالفرار]. كُنّا على الطابق الأرضي، وهربنا بأن وضعنا مائدة في دورة المياه ومقعد فوق برمبل ثم قفزنا. وإلا كان الناس في المكتب ليضربونا إذا رفضنا الخروج للعمل".¹⁰⁰ وقالت جينا ر.: "كُنّا ثلاث فلبينيات... قفزنا من الطابق الثالث حوالي الساعة الثالثة صباحاً، قفزنا. سقطت وأصبت مقعدتي ومرفقي فنقلوني إلى المستشفى... تم تجبير قدمي. وحين قفزنا كان رجلاً فلبينياً يمر بالجوار فنقلنا إلى المستشفى في سيارة أجرة".¹⁰¹

وقمنا بتوثيق ثلاث حالات تحرش فيها وكلاء الاستقدام السعوديون جنسياً بعاملات المنازل وأساءوا إليهن. مثلاً قالت روزا ل. لـ هيومن رايتس ووتش:

أحياناً أرى أن [الوكيل] يستدعي زميلاتي من العاملات، وبعد أن يستدعيهن يعدن باقيات. وحين سألت عما حدث وجدت أنهن يخشين التحدث. ثم استدعاني. تعرضنا جميعاً للتحرش الجنسي. كان يقبلنا ويلامس جسدي، لقد تحرش بنا كثيراً. أشفقت على النساء الأخريات ممن كُنّ معي. كنت متزوجة، لكن بعضهن لم يتزوجن ودون تجارب جنسية، وكانت هذه هي المرة الأولى لهن. أشفقت عليهن... قاومت عاملة أندونيسية ما يفعله، وعرفت هذا لأنها حين عادت كانت مُصابة بالندوب وهالة سوداء حول عينها.¹⁰²

تحديد أصحاب العمل للإقامة

صادر صاحب العمل جواز سفري وتصريح إقامتي. حبسوني في البيت من الخارج بالمفتاح. لم يكن أمامي من سبيل للخروج.

- سري هـ. عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006

⁹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسنة م.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁰⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فرزانا م.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁰¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جينا ر.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁰² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع روزا ل.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

لم يسمح لي صاحب العمل بالعودة إلى أندونيسيا لمدة ستة أعوام وثمانية شهور... لم أحصل على أي راتب، ولا ريال واحد حتى!... لم تغضب مني صاحبة العمل قط، ولم تضربني. لكنها منعني من العودة إلى أندونيسيا.

- سيتي موجياتي و.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006

يمكن لأصحاب العمل استخدام أحد عدة أساليب تؤدي فعلياً إلى محاصرة عاملات المنازل في محل العمل، بما في ذلك حبس العاملات داخل البيوت، ومنع الأجور، ومصادرة جوازات السفر، والتهديد باستخدام العنف، وتكليف العاملة بالعمل بإفراط. قالت واتي س.: "لم أخرج قط، ولا حتى في صحبة أصحاب العمل. أحب المشي ورؤية الأشياء، لكن أصحاب العمل لم يسمحوا لي بالخروج. حبسوني في البيت، وكان صاحب العمل يأخذ المفتاح، ولم يكن معي مفتاح".¹⁰³ وحين يتحكم أصحاب العمل في حركة عاملات المنازل لدرجة ألا تتمكن من الفرار من علاقة العمل المنطوية على الإساءة، فإن هذه الممارسة المسيئة ترقى لدرجة الاسترقاق.

مصادرة جوازات السفر

قالت كل عاملات المنازل اللاتي تحدثت إليهن هيومن رايتس ووتش إن أصحاب العمل صادروا جوازات سفرهن. وهذا على الرغم من أن لجنة الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري قالت في 2003 إنها "تلاحظ باستحسان" أن الحكومة السعودية قد اتخذت إجراءات "لوضع حد لممارسة مصادرة أصحاب العمل لجوازات سفر الموظفين الأجانب، خاصة عاملات المنازل".¹⁰⁴ وفي بعض الحالات لا يتمكن أصحاب العمل من استصدار تصريح إقامة لعاملات المنازل بما يتفق مع متطلبات الهجرة، مما يُعرضهن لخطر الاعتقال والاحتجاز إذا قمن بالفرار دون أوراق إقامة. وهذه الممارسات، مقترنة بقدرة أصحاب العمل على منع عاملات المنازل من تغيير الوظيفة أو مغادرة البلاد، تسهم في تشكيل أوضاع من العمل الجبري والاسترقاق.

وقال قائد بارز في إحدى اتحادات مكاتب الاستقدام: "أصادر جواز سفر العاملة المنزلية، فهي بمثابة فرد من الأسرة".¹⁰⁵ وقد تحدثنا إلى أصحاب عمل كثيرين يبررون تقييد حركة عاملات المنازل بخشية أن تصبح العاملة حبلً أو أن تفر. وقال أحد أصحاب العمل:

¹⁰³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع واتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁰⁴ انظر الملاحظات الختامية للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المملكة العربية السعودية، CERD/C/62/CO/8 21 مارس/آذار 2003، فقرة 6.

¹⁰⁵ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع وكلاء استقدام، اللجنة الوطنية لمكاتب الاستقدام، غرفة التجارة السعودية، الرياض، 12 ديسمبر/كانون الأول 2006.

هنالك كلفة اجتماعية وكلفة مالية [من النقود المدفوعة لاستخدام العاملة]. أنا صاحب عمل لخدمة، وسائق وطاهي. ولا أدع الخادمة تخرج. أجعلها تخرج مع أسرتي، لكن إذا خرجت وحدها فربما تتعرف برجل أجنبي وتصبح حبلً. لا يمكن أن يقبل أحد هذا.¹⁰⁶

وهذه المخاوف لا هي مبرر مقبول لتقييد تحرك النساء، ولا هي سند كافٍ لتقييم المخاطر بشكل واقعي. مثلاً تعاملت السفارة الأندونيسية مع 17 حالة لحمل عاملات منازل في عام 2007 من بين 600000 إلى 900000 امرأة تعمل في السعودية.¹⁰⁷ وقد راجعت هيومن رايتس ووتش عدة حالات لعاملات منازل حملن إثر الاغتصاب. ويحمي القانون الدولي الحق في الحرية وتكوين الجمعيات، وهذا الحقان يتم هدرهما عندما تسمح القوانين أو السياسات أو الممارسات المقبولة لأصحاب العمل تحديد إقامة عاملات المنازل، أو عندما تيسر هذا.

ويحدد أصحاب العمل لعاملات المنازل مدى قدرتهن على العودة إلى بلدانهن أو زيارة أسرهن. وقالت فاطمة ن.: "معهم جواز سفري... ومعهم إقامتي. طلبت مني أسرتي أن أعود إلى الوطن. طلبت من كفيلي أن أعود، لكنهم دائماً ما يرفضون. أحسست بالحزن، وأردت رؤية أبوي... لهذا أردت العودة، لأن أبي توفي بينما أنا هنا. طلبت أن أذهب لحضور الجنازة، لكنهم لم يسمحوا لي".¹⁰⁸ وفي حالة أخرى، قالت شيماني ر.:

قال لي أبي إن أمي ماتت في التسونامي... فقدت أيضاً جدتي وابنة عمي وابن شقيقتي الصغرى... أراد أبي أن أرسل بعض النقود للإنفاق على نفقات علاج ابني. طلبت النقود من صاحب العمل لكنهم رفضوا... [أردت] المغادرة لأنه يجب أن أكون في بلدي إذا ما كانوا لن يعطوني نقوداً أرسلها لابني وفي ظل محاولة بابا [صاحب العمل] إساءة التصرف معي. لم تواتني فرصة للمغادرة لأن كلما خرجوا حبسوني بالداخل. وحين يخرج بابا وماما يقفلون الأبواب من الخارج. ولم أهرب لأن لا أمل لي في الفرار، بما أنه لا توجد منازل قريبة مني.¹⁰⁹

وقالت سوتياتي:

¹⁰⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صاحب عمل سعودي، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

¹⁰⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بالسفارة الأندونيسية طلب عدم ذكر اسمه، 10 مارس/آذار 2008.

¹⁰⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة ن.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁰⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيماني ر.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

أنا أعمل هنا منذ تسعة أعوام وأربعة شهور. وخلال تلك الفترة لم أقم بزيارة أسرتي في أندونيسيا. وعدني أصحاب العمل بأن بإمكانني الزيارة حين يستخدمون عاملة أخرى، لكن لم يُسمح لي بالزيارة حتى بعد أن جاءت. أبي وأمي بحاجة للنقود، ويحتاجوا لوجودي هناك، لكن أصحاب العمل لا يريدون أن أغادر.¹¹⁰

وقالت ساندراس. ل. هيومن رايتس ووتش: "قال لي صاحب العمل إذا أردت المغادرة فغادري! لكن لن أعطيك ثمن تذكرة العودة للفلبين، وسوف أرسلك إلى بلد آخر. ومرت ثلاثة أعوام وما زلت لم أعد".¹¹¹

تقييد الاتصالات

إذا تزوج أبنائي فلن أعرف.

- سوتياتي س. عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006

أردت الاتصال بأسرتي، وأن أكتب إليهم رسائل، لكنهم قالوا لي: لن تتصلي بأسرتك بالمرّة طيلة عامين.

- شيترا ج.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006

أفادت عاملات المنازل بأن أصحاب العمل يمنعونهن من إجراء أو تلقي أية اتصالات هاتفية أو كتابة رسائل أو أي من أشكال التواصل بأسرهن أو غيرهن من المهاجرات في المملكة العربية السعودية. وتزيد العزلة من تعرض عاملات المنازل للإساءات. ومن بين عاملات المنازل اللاتي أبلغن عن التعرض لمشكلات من قبيل عدم دفع الأجور أو الإساءة البدنية أو الحرمان من الطعام، فقد ذكرن جميعاً تعرضن اتصالاتهن للمراقبة اللصيقة والتشديد عليها.

وأفادت عاملات منازل كثيرات أن الرسائل التي يكتبنها لا يتم إرسالها، وأن الرسائل التي تُرسل إليهن لا يتسلمنها. وقالت بريما س.: "لم أتمكن من استخدام الهاتف".¹¹² والمكالمات الهاتفية القادمة من الخارج، التي تدفع فيها أسرة العاملة المنزلية نفوداً كثيرة، لا تصل إليهن. مثلاً قالت أديلينا ي.: "أسرتي تقيم في القرية، ولا يوجد لدينا هاتف. أحياناً تتصل بي أُمي، لكن المدام لا تعطيني الهاتف،

¹¹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سوتياتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساندراس. س. عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بريما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وتقول: عليك أن تعمل... إذا اتصلت بك أمك فسوف تهربين. فقلت: يا مدام، إن معها كارت مدفوع للاتصال، ويكلفها نفوداً كثيرة. لكنها لم ترغب في أن أتحدث إلى أسرتي".¹¹³

وهذا المستوى من التحكم يسبب الألم للكثير من عاملات المنازل، بما أنهن لا يمكنهن إرسال رسائل عن أحوالهن إلى أسرهن أو سماع الأنباء الهامة من الديار. وقد أوضحت شانتني أ. مشاعر الكثيرات حين قالت: "لا يعرف أبوي في سريلانكا إذا كنت ما زلت على قيد الحياة هنا".¹¹⁴ وقالت ساندرا س.: "توفي زوجي بسبب مضاعفات في الكلية. ولم تكن بيننا أي قناة اتصال ولم أعرف".¹¹⁵ وقالت ماريلو ر. عاملة المنازل الفلبينية: "لم أتمكن من التحدث إلى زميلاتي، الخادمت الأخريات. لم يكن معي هاتف خلوي لأتصل بالفلبين، ولم أتمكن من كتابة رسائل. قضيت ستة أشهر دون أي اتصال. ولهذا أبكي دائماً، فأنا أعمل دون راتب ودون اتصال بأسرتي".¹¹⁶

وقام بعض أصحاب العمل بإغلاق أبواب الحجرات التي توجد بها الهواتف لمنع عاملات المنازل من الاتصال بالخارج، وقاموا بمنع العاملات من الحصول على هواتف خلوية. وقالت فاطمة ن.: "كما كانوا يضعون الهاتف في حجرتهم لدى الخروج كي لا أجري أية اتصالات".¹¹⁷ وفي بعض الحالات حاولت العاملات الإبقاء على هاتف خلوي سرّاً، وكان لديهن أصدقاء يشترون لهن وقت للتحدث في الهاتف ثم يرسلونه إليهن عن بعد.¹¹⁸ وتحظر عقود بعض عاملات المنازل صراحة أن يجلبن هواتف خلوية، مثل عقد كرستينا م. التي قالت لـ هيومن رايتس ووتش: "لم أتمكن من الاتصال بالأسرة... فلم يكن معي هاتف خلوي، لأنه حسب عقدي يُفترض ألا أ جلب واحداً، هذا هو السبب".

تحديد الإقامة في بيت صاحب العمل

من بين العاملات اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش توجد 24 عاملة منازل على الأقل كان أصحاب العمل يقومون بحبسهن في محل العمل من الخارج. وقالت كرستينا م.: "كانوا يقفلون البيت من الخارج كل يوم. ولهذا تسلفت لكي أخرج من النافذة. كنت أشعر بالجنون وأنا بالداخل. أفكر: كيف يمكنني الخروج من البيت؟"¹¹⁹ وتحديد الإقامة قسراً، وهو إساءة في حد ذاته، يمنع عاملات المنازل

¹¹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أديلينا ي.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شانتني أ. عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساندرا س. عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماريلو ر. عاملة منازل فلبينية، جدة، السعودية، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة ن.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دولوريس ب.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹¹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كرستينا م.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

من الفرار من أنواع أخرى من الإساءات أو من العودة إلى ديارهن استجابة لحالات طوارئ وظروف خاصة بالأسرة.

وروت عدة عاملات منازل كيف كان يتم حبسهن في حجرات نومهن أو في دورة المياه، أحياناً على سبيل العقاب وأحياناً كممارسة اعتيادية لمنعهن من الفرار. وقالت إنني م.: "كان صاحب العمل يقفل عليّ دائماً في حجرتي من التاسعة مساءً حتى الصباح".¹²⁰ وقالت ليليس هـ.: "عندما تخرج صاحبة العمل تقفل عليّ في دورة المياه. ويتم هذا لمدة قد تصل إلى ثماني ساعات".¹²¹ وتقع هذه الأساليب العقابية عادة بعد أن تطلب العاملة راتبها أو حين تحاول الفرار. مثلاً، بعد محاولة فرار فاشلة، قالت بوناما س.: "منذ ذلك اليوم وطيلة خمسة شهور لم يدعوني أستخدم الهاتف بالمرة. أغلقوا عليّ حجرتي وقاموا بضربي".¹²²

حتى عندما لا يحبس أصحاب العمل العاملات في البيت، فإن كم العمل الذي يؤديه يمنعهن عادة من مغادرة محل العمل. وقالت شانديريكا م.: "كانت السعودية بمثابة سجن. فأنت حرة في الخروج لكن لا وقت لديك لهذا بسبب كمية العمل".¹²³

الفرار

خيارات الفرار جد محدودة. في بعض الحالات يكون السبيل الوحيد المتاح أمام عاملة المنازل للفرار هو القفز من النوافذ أو انتظار المرات النادرة التي ينسى فيها أصحاب العمل إغلاق الأبواب والبوابات. وتقر بعض العاملات ما إن تسنح الفرصة، وعادة ما يحدث هذا حين ينسى صاحب العمل إغلاق الباب. وقالت وينارتي ن.: "ذات يوم كان الأطفال يتشاجرون، وكان الباب مفتوحاً. ثم هربت. هربت دون اصطحاب أي من متعلقاتي".¹²⁴ وقالت كرسيتينا م.: "اعتادت المدام أن تصيح فينا وتضربنا. لا يمكنني العمل دون طعام ودون راحة. أحضرت سروالين وصدريتين وخمسة سراويل تحتية وارتديتها كلها لادخر الوقت. هربنا جميعاً الساعة الخامسة والنصف صباحاً أثناء صلاة أصحاب العمل. قفزت من النافذة".¹²⁵

¹²⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إنني م.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليليس هـ.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بوناما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شانديريكا م.، عاملة منازل عائدة، كورونيغالا، سريلانكا، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹²⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع وينارتي ن.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كرسيتينا م.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

حتى إذا كان الباب غير مُغلق تشعر عاملات كثيرات بأن ليس بإمكانهن المغادرة لأن ليس لديهن أي شيء يثبت هويتهن أو خشية الاتهام بارتكاب جرائم. وتُعامل الحكومة السعودية عاملات المنازل اللاتي يهربن بشدة وتُنزل بهن عقوبات مشددة بتهمة السرقة. وقالت بريما س.: "خرجوا في رحلات ثلاث مرات على الأقل وكانوا يغادرون البيت. كانوا يتركون الباب مفتوحاً. [لكن] معهم جواز سفري... وأنا أريد العودة إلى سريلانكا. لا يمكنني الذهاب لأن لا إقامة لدي".¹²⁶ وقالت دامايانتي ك.: "قررت الاستمرار في العمل لأن جواز سفري مع صاحب العمل ولأنهم هم من سيشترون لي تذكرة العودة [إلى وطني]... لم أكن أعرف كيف أخرج من البيت وأسير وحدي. كما أنني إذا هربت كانوا ليختلقوا قصصاً عن سرقتي لأغراض من بيتهم ثم هروبي".¹²⁷

وفي بعض الحالات فرت عاملات المنازل إلى السفارة أو القنصلية، وفي حالات أخرى إلى الشرطة، وفي أحيان أخرى يسعون لطلب المساعدة من غيرهن من المهاجرات. مثلاً قالت ليليس ه.:

في يوم هروبي كان صاحبة العمل... قد ضربتني بكابل على جسدي كله. أمرتني بالذهاب إلى دورة المياه لأنها تريد ضربي مجدداً. وقبل أن أذهب إلى دورة المياه رأيت المفتاح في الباب وهربت... اختبأت خلف السلم حتى رأيت عامل توصيل طلبات باكستاني. طلبت منه المساعدة فقال: أنت مسلمة وأنا مسلم، لا تخافي. سأخذك إلى القنصلية، إلى الأندونيسيين.¹²⁸

وقد اختلق بعض العمال المهاجرين في السعودية أساليب مبتكرة لدعم مواطنيهم الذين يتعرضون لمحن. فعاملات المنازل الفلبينيات أعددن خط ساخن على الهاتف الخليوي. وأعلنوا عن الرقم عبر شبكات اتصال غير رسمية. وحين تقع عاملة منازل في مشكلة وتسبح لها الفرصة، سواء باستخدام هاتف خليوي مخبأ أو مقترض، ترسل رسالة إلى الخط الساخن وتذهب رسالتها إلى مهاجرة محلية، وإلى منظمة مجتمع مدني في الفلبين وإلى السفارة الفلبينية.¹²⁹ وبعد الاتصال ينصحون العاملة بالخيارات المتاحة لها. وقال عامل أندونيسي يُعد طرفاً في مجموعة دعم غير رسمية: "لا يعرفون شكلي، ولا نتقابل قط، المقابلة تتم عبر الهاتف فقط. والرقم تتناقله الألسن سراً".¹³⁰

¹²⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بريما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دامايانتي ك.، عاملة منازل عائدة، كاندي، سريلانكا، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليليس ه.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹²⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دانييل س.، عامل وناشط فلبيني مهاجر، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹³⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إيدي ل.، عامل مهاجر أندونيسي وعضو بمجموعة دعم غير رسمية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وبخلاف هذا توجد أماكن قليلة يمكن لعاملات المنازل أن يلجأن إليها. وكما هو مذكور تفصيلاً في أجزاء أخرى من التقرير، فبعض وكلاء الاستقدام ورجال الشرطة يساعدون عاملات المنازل المهاجرات، بينما يجبرهن آخرون على العودة إلى أصحاب العمل الذين أساءوا إليهن. وفيما يمكن أن تجد العاملات في الرياض وجدة الملجأ في سفاراتهن أو قنصلياتهن، فإن من يعملن في مدن أخرى لا يجدن مكاناً يلجأن إليه. مثلاً سري هـ. كانت تعمل في مدينة صغيرة لا توجد فيها سفارة أو قنصلية، قالت: "مرات كثيرة أحاول الفرار، لكن لا أنجح بسبب بُعد المسافة".¹³¹ وتزيد من القيود محدودية خيارات الانتقال للنساء في المملكة العربية السعودية وكذلك خطورة التنقل دون ولي أمر. وعاملات المنازل اللاتي يتسنى لهن الهرب قد لا تكون معهن نقود لسيارة الأجرة أو لا يمكنهن قبول المساعدة من عامل مهاجر، لأن في هذه الحالة تُخاطر باعتقالها على ذمة جرائم أخلاقية. وقالت امرأة لم تنلق أجراً منذ ستة أعوام: "لم أتمكن من الفرار. كنت في ينبع... وكنت أخشى الهرب لأنه لا توجد سيارات أجرة بالجوار".¹³²

وفي بعض الحالات يكون السبيل الوحيد المُتاح لعاملات المنازل لهجر أصحاب العمل المسيئين هو لدى تدهور حالاتهن الصحية لدرجة تتطلب العلاج في المستشفى. وقالت سيفاندي ر. لـ هيومن رايتس ووتش إن صاحبة عملها: "أغلقت عليّ باب حجرتي لأربعة أيام وغادرت... ظللت في الحجر لمدة أربعة أيام دون طعام أو مياه. فقدت الوعي، وتم نقلي إلى المستشفى وجلبوا [أصحاب العمل] لي تذكرة وعدت [إلى بلدي]".¹³³

ومن يتمنين الاستمرار في العمل في السعودية أحياناً ما يلجأن إلى الفرار في أوضاع خطيرة من أجل السعي للعمل لدى أصحاب عمل هن لسن مسجلات لديهم. ووصفت ماريسا ج. عاملة المنازل الفلبينية كيف فرت من صاحبة عملها لتذهب إلى جدة في سيارة نقل بضائع تجارية. قالت: "كان يوجد أربع فلبينيات مثلاً. اضربنا لدفع 500 ريال [130 دولاراً]. قضينا 15 ساعة في السفر. أحسست بالدوار، ولم نتوقف للراحة. ولم يكن هنالك أي ضوء، ولا نافذة في الشاحنة. كانت مغلقة تماماً، وأحسست بالتوتر البالغ".¹³⁴

ومن تجد بديلاً للعمل تجد في العادة أصحاب عمل مستعدون لدفع أجوراً أعلى وتوفير ترتيبات عمل بدوام جزئي أكثر مرونة. وأصحاب العمل هؤلاء قد لا يتمكنون من توفير التصاريح الرسمية

¹³¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سري هـ، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹³² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سبتي موجياتي و، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹³³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سيفاندي ر، عاملة منازل عائدة، كاتوناواكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹³⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماريسا ج، عاملة منازل فلبينية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

لاستئجار عاملات منازل، وهم مستعدون لدفع نقود إضافية لاستئجار واحدة بعيداً عن القنوات الشرعية. وقالت شيماني ر. إنها بعد فرارها: "أقمت [في مسجد] وكنت أعرف بابا وماما كثيرات، يحضرون لالتقاط خادمة... وحضرت سيدة ورأتني وقالت إنها ستدفع لي 700 ريال [182 دولاراً]، وأنني لن أفعل سوى العناية بطفليها... كان جواز سفري مع البابا السابق... وكان هذا هو السبب في أنها [السيدة] دفعت لي المزيد. كانت تدفع 300 ريال إضافية لأنني أقيم دون جواز سفر أو تأشيرة وهي تعرف أنني لكي أعود إلى سريلانكا فأنا مضطرة للجوء إلى السفارة".¹³⁵

¹³⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيماني ر.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

VII. الإساءات النفسية والبدنية والجنسية

ضربتني حتى أحسست بجسدي يحترق. كانت تضربني كل يوم تقريباً... كانت تضرب رأسي بالموقد حتى يتورم. كانت ترميني بالسكين لكنني أتفاداه. لدي كدمة سوداء كبيرة في ذراعي من ضربها لي على ذراعي بملعقة الطهي. كانت تضربني حتى تنكسر الملعقة إلى نصفين. بدأ هذا السلوك منذ أول أسبوع لي، من طرف صاحبة العمل، لكن صاحب العمل رجل طيب. كانت تصرخ: أرجو أن تموتي! أرجو أن تموت أسرتك كلها! أرجو أن تتشوهي! ولم تدفع لي أي أجر لعشرة شهور، وخطر لي أنني إذا لم أفر فسوف أموت.

- واتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006

في حالات كثيرة تكابد عاملات المنازل مزيجاً من الإساءات النفسية والبدنية والجنسية. كما أفادت العديدات من عاملات المنازل حرمان أصحاب العمل لهن من الطعام الكافي. وأفادت سفارتا أندونيسيا وسريلانكا أن الإساءات البدنية والمعاملة السيئة تشكل 10 إلى 19 في المائة من الشكاوى التي تصل إليهما، فيما يمثل التحرش والإساءات الجنسية 6 إلى 8 في المائة من الحالات.¹³⁶ وهيو من رايتس ووتش تعرف بست حالات على الأقل من عام 2007 تعرضت فيها عاملات المنازل في السعودية للوفاة متأثرات بإصاباتهن.

ومما يفاقم من خطر الإساءات عزلة عاملات المنازل في البيوت الخاصة واختلال توازن القوى بينهن وبين أصحاب العمل. ويمكن أن تحتل المهاجرات الإساءات لشهور وسنوات نظراً لأنهن حبيسات محل العمل، ولغياب المعلومات الكافية بشأن طلب المساعدة، ونظراً للمعوقات التي تحول دون لجوئهن إلى السلطات، وللضغوط المالية التي تجعلهن يترددن كثيراً قبل الإقبال على خسارة عملهن.

وتذكر وسائل الإعلام في السعودية وأندونيسيا وسريلانكا والفلبين بشكل منتظم حالات للإساءة البالغة، أكثرها انتشاراً كانت حالة نور مياتي (مذكورة في الفصل الخامس أعلاه)، التي قام أصحاب عملها بتجويعها وضربها وحبسها حتى أصيبت بغرغرينا. فيما تجذب حالات أخرى الانتباه الدولي، فإن حالات لا حصر لها ما زالت طي الكتمان دون الإبلاغ عنها أو ملاحظتها.

¹³⁶ انظر: "Record of Placement and Protection: Indonesian Migrant Workers (TKI) in Saudi Arabia, 2007," data provided by Embassy of Indonesia, March 10, 2008 ومقابلة هيو من رايتس ووتش مع مسؤول بالسفارة السريلانكية طلب عدم ذكر اسمه، الرياض، مارس/آذار 2008.

الإساءات النفسية والشفهية

دائماً ما تقول أشياء سيئة من قبيل: أنت كلبة، أنت فقيرة، أنت مجرد خادمة هنا. وأقول: نعم، أنا خادمة. وتغضب كل يوم. كانت تغار مني وتقول لي: لا تتكلمي مع بابا، إذا فعلت فسوف أقتلك. وقلت إنني أعامله كأنه أبي فتقول: لا تقولي هذا، أنت لست طفلة... وسمعت أشياء سيئة لا حصر لها منها، وقالت لي: أنت مجنونة، أنت قمامة. وشعرت بالألم وقلت: أنا إنسانة، فقالت: لا، أنت لست إنسانة، أنت حيوانة.

- أديلينا ي.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006

الغالبية العظمى من عاملات المنازل اللاتي تمت مقابلتهن أفدن بالتعرض لبعض أنواع الإساءات النفسية أو الشفهية، بما في ذلك الصياح وإكالة الشتائم والخط من الشأن والتهديد والإهانة. وكثيراً ما يمزج أصحاب العمل بين الإساءات النفسية والشفهية والبدنية. وقالت ليلاني ب.: "كانت المدام تضربني، كانت تركزني. وحين تغضب كانت تشد شعري وتصفعني على وجهي. قالت لي إنني محض قذارة، واستخدمت كلمات بذيئة كثيرة. قالت: أنت كذابة، أنت قذرة".¹³⁷ وفي حالات أخرى كان أصحاب العمل يفرضون سيطرة كاملة على كل تحركات عاملات المنازل. قالت مينا س.: "كنت أطلب الإذن قبل الصلاة، وقبل التبول، وقبل الذهاب إلى دورة المياه".¹³⁸

وكان أصحاب العمل أحياناً ما يكتفون من إهانتهم للعاملات إذا حاولن ممارسة حقوقهن. شانيكا ر.، امرأة هزيلة تم حلق رأسها لدى إجراء مقابلتها مع هيومن رايتس ووتش، قالت: "قلت [لصاحب العمل] إن لدي طفل صغير، أرجوك أعطني راتبي... لقد طلبت راتبي، فحلقوا رأسي تماماً... وكلما طلبت الراتب يقصون شعري، لكن في المرة الأخيرة حلقوا شعري من جذوره بالكامل".¹³⁹ وتختار بعض عاملات المنازل الأخريات المقاومة، رغم المخاطرة بالتعرض لمزيد من الإساءات. قالت إيني م.: "كل يوم يصيحون فيّ ويضربونني... يمسك صاحب العمل بالمقعد ويرميني به. ويقولون إنني حيوانة. وحين يصيحون أشعر بالقوة وأقاوم".¹⁴⁰

¹³⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليلاني ب.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹³⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مينا س.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

¹³⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شانيكا ر.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁴⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إيني م.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وثمة نسق مشترك في إهانة أصحاب العمل لعاملات المنازل ينطوي على الإفراط في الانتقاد الموجه لأداءهن في العمل وتكرار هذا الانتقاد، مع مطالبتهن في العادة بتكرار العمل مرة وأخرى. وقالت لوسي ت.: "إذا لم يعجبها الطعام ترمي بصينية الطعام وهي تصرخ دائماً".¹⁴¹ وقالت مينا س.:

تسألني صاحبة العمل: متى استيقظت من النوم؟ وإذا قلت لها الحقيقة تقول إنني كاذبة وإذا لم أقل الحقيقة أكون كاذبة أيضاً. إذا أدبت عملاً ما تسأل: لماذا فعلتية دون معرفتي؟ هل تعتقدين أنك صاحبة البيت؟ وإذا لم أفعل شيئاً تقول إنني لا عقل لي. ماذا أفعل؟¹⁴²

وأفادت عاملات منازل كثيرات معاملتهن كالحوانات، بل وأسوأ من الحيوانات الأليفة في البيت. فيما يعامل بعض أصحاب العمل الآخرين العاملات على أنهم غير نظيفات وكأن ملامستهن سوف تلوثهم. وقالت مهاجرة أندونيسية تدعى نور أ.: "يعاملوني ككلبة، ليس كإنسانة. الأسرة كلها تعاملني هكذا... لا بد أن تكون كل أغراضي منفصلة. ليس مسموحاً لي أن أتواجد معهم. حتى ملابسي لا يمكن وضعها في الغسالة. يجب أن أغسلها على يدي منفصلة عن باقي الملابس، ويجب أن أستعمل ملاعق وأدوات مائدة منفصلة".¹⁴³

كما دخلت العنصرية والتمييز ضد غير المسلمات على معاملة بعض أصحاب العمل للمهاجرات على اعتبار أنهم أقل من البشر. وقالت دامايانتي ك. عاملة المنازل السريلانكية لـ هيومن رايتس ووتش: "يعاملون غير المسلمات بشكل سيئ جداً، وحين عرفوا أنني لست مسلمة بدأوا في الصياح في وجهي قائلين كافرة [بشكل متكرر]... ولم يحبوني لأنني لست مسلمة... كما راحوا يصيحون فيّ: يا كلبة، يا بقرة".¹⁴⁴

كما يقوم أصحاب العمل بإخافة العاملات عبر تهديدهن باستخدام العنف البدني والقتل والتخلص من أجسادهن في القمامة. مثلاً قالت عاملة منازل سريلانكية: "كانوا يضربونني، ويقولون لي إنهم سيسخنون قضيب من الحديد ويحرقون جسدي به. وقامت صاحبة العمل بصفعي وقالت إنها ستشوه وجهي بالحديد، فخفت كثيراً وهربت منها".¹⁴⁵

¹⁴¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لوسي ت.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁴² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مينا س.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

¹⁴³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نور أ.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁴⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دامايانتي ك.، عاملة منازل عائدة، كاندی، سريلانكا، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹⁴⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندراي ب.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

الإساءات البدنية

كنت أقوم بكواء بعض الملابس والسيدة [صاحبة العمل] أرادت أن أحضر لها الشاي. قلت لها إنني أقوم بالكواء، فدعيني أنتهي لكي أطفئ المكواة لأن هناك أطفال وأخشى أن يمسك أحدهم بالمكواة... غضبت فاقتربت مني وأمسكت بالمكواة ووضعتها على يدي.
- سيتي م.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

تحمل عاملات منازل مهاجرات كثيرات علامات وندوب لجروح جديدة جراء الإساءات البدنية. وفي حالات عديدة تكون الإساءة البدنية بالغة لدرجة أن العاملة تحتاج للعلاج في المستشفى أو تموت متأثرة بإصاباتهما. مثلاً في أغسطس/آب 2007 اتهمت عائلة سعودية عاملات منازل أندونيسيات بممارسة السحر على ابنهم وقاموا بضربهن بشدة لدرجة أن اثنتين منهم لاقيا مصرعهما متأثرتان بجراحهما، وتم إيداع الاثنين الآخرين في وحدة العناية المشددة بالمستشفى.¹⁴⁶ أماشانيكا ر.، العاملة التي حلق لها أصحاب عملها رأسها حين طلبت راتبها، فقد فقدت إحدى أسنانها وأظهرت لمن قابلتها في هيومن رايتس ووتش عدة ندوب على ذراعيها وكتفيها ورأسها، وقالت:

قطعت [صاحبة العمل] أيضاً إصبعي. كما قطعت كل من أذني. أعطتني كلوروكس لأشربه... كان شيئاً مخيفاً! هددت بأن تقتلني. قالت لي إنها ستقتلني بعد رمضان... خفت كثيراً وهربت. لم يكن من المفترض أن أقول أي شيء حين تصيح في. كنت أبقى يدي منخفضتين حتى تنتهي من ضربتي. خشي [أصحاب العمل] أن أهرب فحبسوني في حجرة لمدة ثلاثة أيام. ثم خلعوا أظافر يدي.¹⁴⁷

وكثيراً ما يمنع أصحاب العمل المسيئين عاملات المنازل من تلقي الرعاية الطبية بعد الضرب. وقالت ليليس هـ. المرأة الأندونيسية البالغة من العمر 25 عاماً ولديها ندبة تحت عينها: "كانت صاحبة العمل تضربني بكابل. كانت تضربني بعصا خشبية على رأسي. كانت سميكة للغاية وطولها عدة أقدام. كانت تضربني كل يوم، تضربني على عيني وعلى ظهري. تورم رأسي وأصببت ببعض الندبات. لم أذهب إلى المستشفى قط".¹⁴⁸ وقالت سيسي ر.: "قام صاحب العمل بتسخين سكين

¹⁴⁶ مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع ناصر الدنداني، محامي من السفارة الأندونيسية، الرياض، 14 أغسطس/آب 2007. وانظر: Ridwan Max Sijabat, "Two RI workers dead, two others hospitalized in Saudi Arabia," *The Jakarta Post*, 13 أغسطس/آب 2007، وانظر: هيومن رايتس ووتش، "السعودية: أصحاب العمل يقتلون العاملات المنزليات المهاجرات"، بيان صحفي، 17 أغسطس/آب 2007، على: <http://hrw.org/arabic/docs/2007/08/17/saudia16701.htm>

¹⁴⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شانيكا ر.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁴⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ليليس هـ.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

ووضعه على خدي. أمرني بأن أضع لساني على طرف السكين الساخن. وبعد أسبوع هربت... وحين كنت أتعرض للإصابات من ضربهم لي، كانوا لا يأخذوني إلى المستشفى".¹⁴⁹

وقالت نساء عديدات إن العنف البدني يسوء إذا طالبن برواتبهن أو طالبن العودة إلى بلدانهن أو حاولن التأكيد على ما يتمتعن به من حقوق. وقالت بوناما س.، عاملة المنازل البالغة من العمر 52 عاماً، وهي تحاكي تحركات صاحبة العمل التي أمسكت بسكين ووضعت على رقبتها:

لم أتلق أي راتب لمدة سنة وخمسة أشهر بالمرة. كلما أطلب النقود يضربوني أو يجرحوني بالسكين أو يحرقونني. كانوا يضربوني على رأسي أيضاً. وحرقوا إحدى ذراعي. وهذا الذراع جرحوه بالسكين. وتوجد علامات على ظهري أيضاً. ظهري يؤلمني بأكمله. لقد ضربوني على جسدي كله. كانوا يمسكون برأسي ويضربونه بالحائط. وكلما طلبت راتبي يقع شجار.¹⁵⁰

وقابلت هيومن رايتس ووتش سيفاندي ر. في اليوم الذي عادت فيه من السعودية إلى سريلانكا. كانت مصابة بعدة حروق على ذراعيها، وقالت: "حين طلبت الاتصال بسريلانكا ضربتني [صاحبة العمل]. استخدمت صاحبة العمل الحديد لكي تحرقني به. وحين بدأت تضربني على رأسي بدأت أصاب بألم متكرر في الرأس... وكنت كلما أطلب راتبي تضربني".¹⁵¹ أما بادما س. التي تمت مقابلتها في سريلانكا، فقد أحرقوا ذراعها حين حاولت الدفاع عن نفسها، وقالت: "ضربتني [صاحبة العمل] على رأسي بمقشة وما زلت أشعر بالألم. في المرة الثانية حاولت ضربي فخلعت خفي وضربتني على ظهرها. استعدت السيدة لضربي... أمسكت بمياه ساخنة واستعدت لوضعها على وجهي فرفعت ذراعي لكي أحمي وجهي".¹⁵²

وقالت عدة عاملات منازل لـ هيومن رايتس ووتش إن الإساءة البدنية كانت تتم بشكل متكرر روتيني. مثلاً قالت وينارتي ن.: "كانت صاحبة العمل تضربني كثيراً. كانت تصفني على وجهي وتجذب شعري وتمسك بأي شيء أمامها وترميني به. كانت تفعل هذا يومياً، أو على الأقل مرة كل يومين مثلاً".¹⁵³

¹⁴⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سيسبي ر.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

¹⁵⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بوناما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁵¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سيفاندي ر.، عاملة منازل عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹⁵² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بادما س.، عاملة منازل عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹⁵³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع وينارتي ن.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

الحرمان من الطعام

أصحاب العمل يغلقون المُبرد ويحوصون كل ما بداخله.

- ماريسا ج.، عاملة منازل فلسطينية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006

من ضروب سوء المعاملة السائدة التي تعزز من فكرة دونية عاملات المنازل في البيت، حرمانهم من الحصول على ما يكفي من طعام. فمن بين 86 عاملة منازل تمت مقابلتهم لإعداد هذا التقرير، وجدت هيومن رايتس ووتش أن 32 منهن أفدن عدم إعطائهن ما يكفي من طعام أو إعطائهن طعام فاسد. وقد تفقد عاملات المنازل الكثير من وزنهن أو يتعرضن لمضاعفات صحية كنتيجة لهذا. ونور ميأتي المذكورة أعلاه قالت لـ هيومن رايتس ووتش: "حين حضرت للسعودية لأول مرة كان وزني 60 كيلو غراماً، وفي النهاية أصبح وزني 45 كيلو غراماً".¹⁵⁴

واشتكت عاملات منازل كثيرات من أن أصحاب العمل لا يوفرهن لهن ما يكفي من وقت لتناول الطعام أو يقومون بإهانتهم لأنهن يطلبن طعاماً إضافياً. وقالت ماليني س.: "كانوا يعطوني طعاماً قليلاً للغاية. وبينما أنا أكل، كانوا يستدعونني مئات المرات، فأمل في نهاية المطاف وأنحي الطعام جانباً. كانوا دائماً ما يعنفونني لأنني أكل، بكلمات بذيئة".¹⁵⁵

وقد هدد بعض أصحاب العمل عاملات المنازل بالضرب إذا هُن حاولن تناول طعام أكثر، أو يستخدمون الحرمان من الطعام كأحد وسائل العقاب جراء ارتكاب "أخطاء" في البيت. وقالت مينا س.:

كانت صاحبة عملي شريرة. في البداية أعطتني طعاماً لكن فيما بعد كانت لا تعطيني أي طعام، وذات مرة لم أتناول أي طعام لمدة يومين ولم أشرب غير مياه من الصنبور. وذات مرة شعرت بجوع بالغ الساعة الثانية صباحاً فأخرجت القمامة وأكلتها سراً، وكنت أراقب ما حولي خشية أن تراني، لأنها لو رأتني كانت لتجلدني بسلك كهربائي.¹⁵⁶

¹⁵⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نور ميأتي، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁵⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماليني س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁵⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مينا س.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

وقالت تيريزا و.، وهي يبدو عليها الانزعاج البالغ: "لم يكن هنالك الكثير من الطعام. أحياناً أتناول الطعام مرتين يومياً، فلا يوجد معدل ثابت. كنت أتضور جوعاً، ولا أجد ما يكفي لأكله. كنت متعبة للغاية... وجائعة طيلة الوقت... لم يسمحوا لي بشراء الطعام... فألمني هذا كثيراً".¹⁵⁷

التحرش والإساءات الجنسية

كان صاحب العمل يحاول اغتصابي دائماً. كنت أرفض لأن لدي زوج وأطفال. [تبدأ في البكاء] حاولت أن أعمل لمدة ثمانية أشهر لأن عليّ سداد دين في بلدي. كنت مدينة لجبراني مقابل علاج أطفالي في المستشفى. ولم يكن زوجي يعمل.

وفي ليلة عيد الفطر، خرج الجميع، وقالت لي صاحبة العمل أن أنظف الأرضية حيث يعيش أصحاب العمل الرجال. حين نزلت على الأرض لم يكن هنالك أحد غيري، ثم رأيته واقفاً عارياً. اغتصبني صاحب العمل. دفعني وحاولت المقاومة لكنني لم أتمكن من دفعه عني. اغتصبني على الأريكة.

قال: لم أستغلك، لأنني أدفع لك نقوداً كثيرة. قلت: لقد قمت باستغلالني لأنك اغتصبتي. - إزديا ب.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006

أفادت 28 عاملة من الـ 86 عاملة منزلية اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش بأنهن تعرضن للتحرش أو الاعتداء الجنسي من قبل أصحاب العمل أو الوكلاء. وأوضح مسؤولون دبلوماسيون بالسفارات أن العنف الجنسي من الشكاوى المتكررة بين شكاوى النساء اللاتي يطلبن المساعدة. وفي العادة يكون الجاني هو أحد أصحاب العمل أو أقاربهم، بمن فيهم الأبناء المراهقين أو البالغين، ويشمل هذا عدة أفعال، كالملامسة أو الاحتضان أو التقبيل أو الاغتصاب المتكرر. مثلاً وصفت شمالي و. خبراتها في التحرش الجنسي التي تعرضت له من قبل ابني صاحبة عملها: "في أول ستة أو سبعة شهور كانا لطيفان معي، ثم بدأ سوء السلوك. كانا يخلعان سرواليهما، وكانت لديهما صور لفتيات عاريات على الهاتف الخليوي ويريانني الصور".¹⁵⁸

وفي بعض الحالات يقوم أصحاب العمل بالتحرش بالنساء بعرض النقود مقابل الجنس أو بالتهديد بمنع الرواتب إذا لم يستسلمن للاغتصاب. وقالت نينغ و.: "كان صاحب عملي يتحرش بي جنسياً..."

¹⁵⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع تيريزا و.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁵⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شمالي و.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

حين طلبت راتبي طلب مني أن أقيم معه علاقة جنسية. وحين كانت السيدة تنام كان يأتي ويعانقني ويحاول تقبيلي. وكان يقول لي: هيا تحركي معي، وحين أسأله ماذا يعني بقوله هذا يقول: أنت امرأة وتعرفين ماذا أقصد".¹⁵⁹ وفي حالة أخرى، هربت لينا ب. من بيت أصحاب العمل لأن: "كنت أخشى من ابنه البالغ من العمر 25 عاماً. ذات مرة قال لي أن أجلس، ثم قال إنه معجب بي، وسألني إذا كنت أريد نقوداً. قلت لا، وأظهرت له صورة لزوجي وطفلي. نظر إليها وضحك".¹⁶⁰ وقالت سوتياتي س.: "حين أكون وحدي يحاول صاحب العمل إغرائي، لكنني أقول إنني لا أريد إلا النقود الحلال، ولن أفعل أشياء أخرى. كنت أشعر بالغضب، فلا أريد إلا العمل النظيف، هذا كل شيء".¹⁶¹

وقد كابدت النساء اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش طيف واسع من الخبرات لدى محاولة مقاومة التحرش والعنف الجنسي أو الشكوى بشأنه. كامالا ك. تحرش بها صاحب العمل جنسياً، وضرب زوجته حين حاولت الأخيرة توبيخه على فعلته. فرت كامالا ك. بعد شهرين من التحرش. وعن رأيها الآن قالت: "ماذا يمكنني أن أفعل؟ إنه لم يؤذني. كان يدفع لي راتي، فلا يمكنني التقدم للشكوى".¹⁶² وفي بعض الحالات يتم حصار عاملات المنازل في مواقف تنطوي على الإساءة ولا تتمكن أخريات من إنهاء عملهن أو الفرار. والقدرة على دخول المأوى هي مفتاح الحل. فحين اغتصب ابن صاحب العمل البالغ من العمر 20 عاماً ديان و، قالت: "أردت الخروج والذهاب إلى مأوى السفارة".¹⁶³

وفي حالات أخرى تخشى عاملات المنازل الانتقام جراء طلب المساعدة أو أن يُقال عنهن كاذبات إذا تقدمن بالشكوى. قالت أميهان ف.: "جامعني [صاحب العمل] مرة واحدة فقط. في 22 نوفمبر/تشرين الثاني، ونزفت بعدها ثلاثة أيام. أردت الاتصال بالمدام لكنني كنت خائفة للغاية... لم أجرؤ على الاقتراب من صاحب العمل، فكنت أقفل على نفسي في دورة المياه كل يوم حتى يغادر البيت [كل صباح]. في تلك المرة بعد أن انتهى من مجامعتي قال: لا تقولي للمدام. ولم أقل لها لأنني خشيت أن يمسك بي".¹⁶⁴ وقالت نور أ.:

قالت زوجة [صاحب العمل]: أنت كاذبة، حين اشتكيت لها مما فعله شقيق [صاحب العمل]. أحياناً كانت أم [صاحب العمل] تخرج من البيت، وحينها يقوم الشقيق باغتصابي. كان

¹⁵⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نينغ و.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁶⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لينا ب.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁶¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سوتياتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁶² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كامالا ك.، عاملة منازل نيبالية، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

¹⁶³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ديان و.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

¹⁶⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أميهان ف.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

ضخماً ولا يمكنني مقاومته. حدث هذا ثلاث مرات. في المرة الأولى كنت في دورة المياه فأمسك بشعري وجرجرني على الأرض إلى حجرة النوم. لم تجد الشكوى، لأن لم يصدقني أحد.¹⁶⁵

وكشفت بعض عاملات المنازل عن الضغط البالغ المفروض عليهن بكسب النقود لإرسالها إلى الديار وإحساسهن بأن عليهن تحمل الإساءات من أجل حل مشكلات الأسرة. وإزديا ب. المذكورة أعلاه بدأت في البكاء وهي تقول لـ هيومن رايتس ووتش: "اقتضت 2 مليون روبية من جارتي والآن أنا مضطرة لإعادة القرض 5 ملايين. يتبقى الآن 10 ملايين، وإذا لم نتمكن من دفع النقود فسوف يصادرون البيت والأرض. البيت صغير لكن المهم هي أرضنا".¹⁶⁶

وقد يهدد أصحاب العمل عاملات المنازل بالانتقام، بما في ذلك المزيد من العنف، إذا أبلغن عن الإساءات. وقالت كوماري ج. "راح صاحب العمل يأتيني لمدة ثلاثة أيام، يحاول إغرائني. فأقول: سأخبر زوجتك، فيقول: سأقتلك إذا أخبرتها".¹⁶⁷ وقالت شامالي و.: "وقالت شامالي و.:

سأل [ابن صاحب العمل البالغ] عن مكان هاتفه الخليوي، وفجأة عانقتني. ضربته بالمكواة، فألقى بها وأمسك بذراعي وجرجرني إلى حجرة أخرى. ارتطمت يدي بالحائط فأصبت بكدمة. دفعني على الأرض ونزع عني كل ثيابي. اغتصبني. أحسست أن الحياة غادرتني، لم أتمكن من النهوض، أحسست بضعف بالغ... قلت لماما: لا يمكنني العمل هنا بعد الآن، أرجوك أعيدني إلى بلادي. وقالت ماما: لا يمكنك المغادرة ونصف مدة عقدك لم تنته بعد. حتى إذا كنت حبلتي فسوف أعتني بك. ووضعوني في حجرة وأغلقوا عليّ الباب لمدة أربعة أيام. أربعة أيام وأنا محبوسة دون أن أعمل. لا سبيل أمامي للخروج، فاضطرت للكذب عليهم، وقلت: سأعمل لديكم، ثم سمحوا لي بالخروج.¹⁶⁸

وكما ستتم المناقشة بقدر أكبر من التفصيل في الفصلين التاسع والعاشر أدناه، فإن عاملات المنازل يواجهن أيضاً عوائق إضافية تحول دون تقدمهن بالشكوى للسلطات، جراء المخاطرة باتهامهن اتهامات مضادة بالزنا أو ارتكاب الفواحش، أو نتيجة نقص الأدلة، وكذلك الوصم بالعار والفضيحة.

¹⁶⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نور أ.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁶⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إزديا ب.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁶⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كوماري ج.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁶⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شامالي و.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

ويعني تقييد إقامة المرأة المهاجرة وحبسها في البيت أنه من المستحيل الحصول على الأدلة الخاصة بالطب الشرعي في حالة الاغتصاب أو التحرش. وقالت سري هـ. لـ هيومن رايتس ووتش:

أغتصبي صاحب العمل... مرة واحدة. لكنه كان يلامسني طوال الوقت، ولا يلامسني فقط، بل قام أيضاً بخلع كل ثيابي. وبعد اغتصابي أبقاني صاحب العمل في دورة المياه. أصبت بمضاعفات بعدها مباشرة. إذا ذهبت إلى المستشفى كانوا ليعرفوا بالاغتصاب، لكنهم حبسوني في البيت لمدة أسبوعين.¹⁶⁹

وكابدت بعض عاملات المنازل الوصم بالعار والرفض من أسرهن جراء تعرضهن للعنف الجنسي بالخارج. وشرحت عاملة منازل عائدة لتوها إلى كاندني في سريلانكا رد فعل زوجها حين عرف بأنها تعرضت للاغتصاب والحمل على يد صاحب العمل السعودي: "ضربني زوجي حين أخبرته بما حدث. هددني بالقتل بخنقي وبكسر رقبتني وركلني على ظهري وأنا نائمة. أمرني بالمغادرة... لم أرغب حتى في الحضور إلى القرية لكي ألد الطفل. لأن الناس في قريتي يعرفون أن هذا طفل سفاح... إنه شيء مخز... ونحن لسنا مقبولين".¹⁷⁰

¹⁶⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سري هـ. عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁷⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جاياناداني أ.، عاملة منازل عائدة، كاندني، سريلانكا، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

VIII. الإساءات وأشكال الاستغلال الخاصة بالعمل

مشكلتي حين جئت إلى هنا هي أن أصحاب العمل لم يعطوني الـ 750 ريالاً راتبي [الشهري]، بل منحوني 600 فقط. وبعد ستة أشهر ما زالوا لم يعطوني راتبي. ولم أحصل طيلة ثلاثة أعوام إلا على أجر خمسة أشهر.

- ساندراس، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006

تعمل عاملات المنازل في المملكة العربية السعودية في ظل أوضاع وظروف لا تفي بالشروط المذكورة في نظام العمل السعودي والخاصة بغيرهن من العمال ولا بالمعايير الدولية لأوضاع العمل. وقد تخبر عاملات المنازل عدة أنواع من انتهاك حقوق العمل، بما في ذلك عدم تلقي الأجور، والإفراط في ساعات العمل، وغياب فترات الراحة وأيام العطلات وتعويض العمال وغيرها من المزايا.

ولا تواجه كل عاملات المنازل الإساءات. فقد قابلت هيومن رايتس ووتش عاملات منازل يتلقين رواتبهن في مواعيدها ويخططن للعودة إلى المملكة العربية السعودية مجدداً، كما في حالة نانمالار س.، وهي سريلانكية، التي قالت: "كانوا يدفعون لي راتبي في موعده كل شهر، وأحصل على النقود منهم كلما احتجتها وأرسلها إلى أسرتي هنا. أعتقد أنني أرسلت 50000 روبية... وبنيت بيتاً لأسرتي [بما ربحته]"¹⁷¹. وقال أحد أصحاب العمل: "حسب تقاليدنا فإننا نرفض منح [عاملة المنازل] حقوقها. في العادة نمنحن حقوقهن. وفي رمضان نعطي العاملة 500 ريال إضافية (130 دولاراً). إذا بكت ندفع لها ثمن كارت الهاتف لكي تتصل بأسرتها دون أن تتحمل أي تكلفة"¹⁷².

إلا أنه دون وجود أنظمة قانونية تحدد المعايير الدنيا وتفرض العقاب جراء الإساءة أو تحدد أساليب للتخفيف من عزلة عاملات المنازل في حرمة البيوت، فالكثير من عاملات المنازل مستمرات في مكابدة أوضاع العمل الاستغلالية.

¹⁷¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نانمالار س.، عاملة منازل عائدة، تالاواكي، سريلانكا، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹⁷² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صاحب عمل سعودي، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

الأجور الزهيدة وغير المتساوية

اكتشفت أن... الخادمت الأندونيسيات يحصلن على 600 ريال والسريلانكيات لا يحصلن إلا على 400 ريال. كنت أبكي قبل النوم، لما أفكر في أنني جئت إلى هنا للعمل ولكسب النقود لأنني فقيرة وليست لدي نقود أرعى بها أطفالي، لكن هذه السيدة لا تدفع لي إلا 400 ريال، أؤدي مقابلها أعمالاً كثيرة.

- فاطمة س.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

أجور عاملات المنازل منخفضة للغاية، نظراً لأنهن يعملن لساعات طويلة دون أيام عطلات أو راحة. وقد ذكرت عدة عاملات منازل أن أجورهن لم تكن كافية للوفاء بنفقات الأسرة. وقالت العاملة السريلانكية ماهيلام ج.: "كان راتبي 400 ريال شهرياً. ولم يكن كافياً لتعليم أطفالي أو للوفاء بثمان الطعام... حسبت أنني سأحصل على 500 أو 600 ريال، بما أنهم يدفعن 500 و600 ريال للعاملات الأندونيسيات وحسبت أنني سأحصل على الأجر نفسه".¹⁷³

وفي العام الماضي رفضت كل من الفلبين وأندونيسيا وسريلانكا التصديق على عقود لعاملات المنازل ما لم تفي المملكة العربية السعودية بالمطالبات بزيادة الأجور. وتمت زيادة أجر الفلبينيات من 700 – 800 شهرياً إلى 1400-1500 ريال شهرياً (182 – 208 دولارات إلى 364 – 390 دولاراً)، وتمت زيادة أجور الأندونيسيات من 600 إلى 800 ريال شهرياً (156 إلى 208 دولارات)، والسريلانكيات من 400 ريال إلى 650 ريال (104 إلى 169 دولاراً) شهرياً.

وعادة ما يدفع أصحاب العمل للعاملات أجوراً مختلفة بناء على أصولهن الوطنية. وتتميز صناعة استقدام العمال بين العمال بتحديد السعر بناء على الجنسية، وليس بناء على خبرة العمل أو المهارات أو طبيعة العمل. وفيما قد تكون الكثير من عاملات المنازل الفلبينيات من ذوات خلفية تعليمية ومهارات في اللغة الإنجليزية على مستوى متواضع، فإن السريلانكيات أو الأندونيسيات اللاتي يساويهن في الخبرات والتعليم يتلقين أجراً أقل. وباعتبار السعودية طرفاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فعليها ألا تسمح بالتمييز بين عاملات المنازل بناء على الجنسية. وفي عام 2004 ذكرت لجنة الاتفاقية كل الدول الأعضاء بأن عليها اتخاذ التدابير من أجل "القضاء على التمييز ضد غير المواطنين فيما يتعلق بظروف العمل ومتطلبات العمل" وأن "تمنع المشكلات الجدية التي تواجه عادة غير المواطنين وأن تتصدى لها، خاصة ما تتعرض له عاملات

¹⁷³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماهيلام ج.، عاملة منازل عائدة، ماسكيليا، سريلانكا، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

المنازل الأجنبية، بما في ذلك الاستدانة، ومصادرة جواز السفر، وتحديد الإقامة بصفة غير قانونية، والاعتصاب والاعتداء البدني".¹⁷⁴

وكما سبق الذكر في بعض الأجزاء أعلاه، فإنعاملات المنازل يتلقين نقوداً أقل مما يتم وعدهن به في البداية من قبل مكاتب الاستقدام والعاملين بها. وقابلت هيومن رايتس ووتش 12 عاملة منازل على الأقل قلن إن أجورهن كانت أقل من المبلغ المتفق عليه قبيل السفر أو المذكور في عقود العمل. وقالت بوناما س.: "وعدوني في سريلانكا براتب 700 إلى 800 ريال [شهرياً]. لكن هنا [تم الاتفاق على] 400 ريال فقط".¹⁷⁵

عدم دفع الأجور والخصم من الراتب

لم يدفع لي أصحاب العمل راتبي لمدة تسعة أعوام وثلاثة شهور. [وبعد أن اشتهيت للسفارة] دفعوا راتبي عن عامين وسبعة أشهر، ولم يدفعوا الباقي. وأنا هنا [في السفارة] منذ 11 شهراً... ولن أعود إلى بلدي قبل أن أحصل على نقودي.
- سيسي ر.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008

أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه

- حديث شريف، رواه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنه¹⁷⁶

يتصدر عدم دفع الأجور قائمة الشكاوى الخاصة بعاملات المنازل في المملكة العربية السعودية، والتي يتم رفعها إلى سفارات الدول الراسلة للعمالة، وإلى وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، وإلى هيومن رايتس ووتش. مثلاً قال مسؤول رفيع المستوى بسفارة إحدى الدول لراسلة للعمالة في الرياض: "الشكاوى الأشهر هي عدم تلقي الأجور. حين تأتينا شكوى بعدم تلقي الأجور تكون الأجور متأخرة لستة أشهر على الأقل، أو أكثر، وفي بعض الحالات لمدة 13 إلى 14 شهراً. وأحياناً لا تكون العاملة قد تلقت أي أجر بالمرة".¹⁷⁷ ومن بين 86 عاملة منازل قابلتهن هيومن رايتس ووتش في المملكة العربية السعودية ولدى العودة إلى سريلانكا، لم تكن 63 منهن قد تلقت أجرها بالكامل.

¹⁷⁴ لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 30، التمييز ضد غير المواطنين، تم تبنيها في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2004.

¹⁷⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بوناما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁷⁶ الترجمة الإنجليزية للحديث الشريف على: Al-Mutaqqi Al-Hindi, "The Treasure of Workers in Normative Words and Deeds," <http://www.al-eman.com/islamlib/viewchp.asp?BID=137&CID=138> Hadith 9125, (تمت الزيارة في 10 يونيو/حزيران 2008).

¹⁷⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول دبلوماسي بإحدى سفارات الدول الراسلة للعمالة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وفي بعض الحالات التي تُروى لـ هيومن رايتس ووتش، يمنع أصحاب العمل الأجور عن العاملات لإجبارهن على الاستمرار في العمل إذا أبدى الرغبة في إنهاء العمل أو لدى انتهاء آجال عقودهن. كما أن بعض أصحاب العمل يفرضن خصومات تعسفية دون سند قانوني على الرواتب كوسيلة للتأديب، أو لدفع نفقات العلاج الطبي للعاملة أو لاسترجاع نفقات الاستقدام للعمل.

وقابلت هيومن رايتس ووتش نساءً لم يتلقين أجورهن لفترات تراوحت بين بضعة شهور وعدة أعوام. مثلاً قالت سري هـ: "عملت لمدة ثمانية أشهر لكنهم لم يعطوني غير أجر شهر واحد. وعدوني بإعطائي راتبي كل شهر، لكن في الحقيقة كنت أتشاجر مع كفيلي طيلة الوقت على راتبي".¹⁷⁸ وقد تلقت بعض العاملات أجورهن بشكل متقطع، فيما لم تتلق غيرهن أي راتب بالمرة وعملن في أوضاع العمل الجبري. وقالت ثانوجا و.: "لطالما سألتهم عن راتبي، وبعد عامين ما زالوا لم يدفعوا لي، وأعادوني إلى الوكيل".¹⁷⁹ وعملت فاطمة ن. عشرة أعوام تقريباً دون أي أجر: "وصلت في عام 1997 ولم أتلّق أي راتب بالمرة... غضبوا مني حين سألت عن راتبي".¹⁸⁰

وفي بعض الحالات يدفع أصحاب العمل في نهاية المطاف أجور العاملات، لكن لا يفعلون هذا بصفة منتظمة أو شهرية. حتى مع هذا أحياناً ما يدفعون جزءاً من الراتب فقط. وعلى الرغم من أن نظام العمل السعودي لا يشمل حالياً عاملات المنازل، فهو يضمن لغيرهن من العمال تلقي الراتب كل شهر.¹⁸¹ وقالت ماليني س.: "أطلب راتبي كل شهر، لكنهم يمنحوني إياه مرة كل ثلاثة أشهر. يقولون دائماً: فيما بعد، فيما بعد".¹⁸² وقالت نور أ. لـ هيومن رايتس ووتش: "يعطوني راتبي لكن بعد أن أتوسل وأبكي. بعد أربعة أشهر يعطوني راتب شهرين".¹⁸³ وتزعم بريما س.، التي يدفع لها أصحاب العمل راتبها كل ثلاثة أشهر، أنها لم يكن لديها قط ما يكفي من نقود، فقد لخصت موقف عاملات أخريات كثيرات حين قالت: "لا نعرف أبداً ما يكفي عن الراتب، ولم أعرف قط ما إذا كانوا سيدفعونه أم لا".¹⁸⁴

¹⁷⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سري هـ. عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁷⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ثانوجا و.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁸⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة ن.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁸¹ نظام العمل السعودي، مرسوم ملكي رقم م/51، 27 سبتمبر/أيلول 2005، باب 6، مادة 90.

¹⁸² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماليني س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁸³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نور أ.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁸⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بريما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

ويمنع بعض أصحاب العمل الرواتب لمنع عاملات المنازل من هجر العمل قبل انتهاء أجل العقد. وقالت بيتاري ر. لـ هيومن رايتس ووتش: "لم يعطوني أجر خمسة أشهر. قالوا إنهم يجربونه لضمان ألا أفسخ عقدي".¹⁸⁵ وينتظر بعض أصحاب العمل حتى تغادر العاملة البلاد لكي يغشونها في أجرها. مثلاً قالت مينا ب: "لم يدفعوا لي أجر عام كامل... وحين ذهبت إلى المطار لكي أجيئ إلى هنا منحوني شيكاً بأربعة شهور وحين ذهبت إلى المصرف قالوا إنه لا يمكن صرف الشيك".¹⁸⁶

ونفس العوامل التي تُصعب على عاملات المنازل الفرار من العنف البدني أو الجنسي هي التي تُصعب عليهن الفرار من الأوضاع التي يجبرهن فيها أصحاب العمل على العمل دون تلقي أجر منتظم: تحديد الإقامة قسراً في محل العمل، التأثيرات التقييدية التي تمنعهن من العمل لدى أصحاب عمل جدد، الضغوط المالية والقروض في بلدانهن الأصلية، الاعتقاد بالالتزام بإنهاء العقد لمدة عامين بغض النظر عن أوضاع العمل.

فيما تستمر عاملات منازل كثيرات في العمل على أمل واهٍ بأن يفي أصحاب العمل بوعودهم ويدفعون أجورهن "فيما بعد" أو أن يتلقين أجرهن بالكامل لدى نهاية أجل العقد المحدد بعامين. وعاملات المنازل اللاتي يقمن بالفرار من أصحاب العمل الذين لا يدفعون لهن أجورهن قد يواجهن معوقات كثيرة في الحصول على أجورهن، كما هو مذكور تفصيلاً في الفصلين التاسع والحادي عشر أدناه.

وفي بعض الحالات قام أصحاب العمل بمنع الأجور بالإضافة إلى أشكال أخرى من التحكم أو الإهانة، أو التهديد بالضرب وغيرها من العقوبات. وقد قام صاحب عمل ساندراس. بتهديدها بأخذها إلى مركز الشرطة أكثر من مرة وسوف "يودعوني السجن إذا طلبت ثمن تذكرتي [للعودة إلى الفلبين]".¹⁸⁷ وقالت لاثا ب: "كلما طلبت راتبي يضربونني. حصلت على أجر أول ثلاثة شهور بطريقة ما. وجائتني مكالمة هاتفية بأن أبي مريض للغاية، ثم طلبت راتبي فقاموا بضربي".¹⁸⁸ أما شانيكار، المذكورة في الفصل السابق، فقد حلقوا رأسها جراء مطالبتها بأجرها.¹⁸⁹

¹⁸⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بيتاري ر.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

¹⁸⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مينا ب، عاملة منازل عائدة، تالواكيل، سريلانكا، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹⁸⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساندراس، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁸⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لاثا ب، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁸⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شانيكار، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وبما أنهم هاجرن نتيجة للعوز المالي ولاحتياجهن الرواتب في مواعيدها للوفاء بالضغوط العائلية، فأغلب النساء يشعرن أن عدم تلقي الأجور إساءة جسيمة للغاية. وقد غادرت ماريلو ر. بيت أسرتها في الفلبين حين أصيب أحد أفراد الأسرة بمرض في القلب ثم احتاج لعقاقير طبية باهظة. قالت: "راتبي هنا يساوي 10000 بيزو شهرياً، وقضيت ستة أشهر دون تلقي أي راتب. الأفضل أن أعمل في الفلبين براتب 5000 بيزو أتحصل عليها على الأقل".¹⁹⁰

ويخضم بعض أصحاب العمل من أجور عاملات المنازل، إذ يخضمون مقابل ما يقترفن من أخطاء أو لما يتسببن فيه من أضرار أثناء العمل في البيت، أو كأحد أشكال التحكم. مثلاً قالت واتي س.:

حين يكاد البيبسي ينتهي، يتهمني صاحب العمل بشربه ويخضم من راتبي. وقبل أن يدفعوا لي [كل شهر] يكونوا قد خصموا الراتب بالكامل. ويخضمون من راتبي إذا فقدوا شوكة أو إذا لم تكن المكواة ساخنة. يتهموني بكسرها... لم يدفع لي أصحاب العمل أجر 10 شهور.¹⁹¹

وقالت كرسيتينا م.: "راتبي 750 رايل، لكن المدام لم تعطني إياه. أنا مضطرة لشراء طعامي وكل احتياجاتي ومناشفي وصابوني، وأشتري الدواء إذا كنت مريضة. تخضم من راتبي إذا لم تكن في المطبخ طماطم كافية أو دجاج. حين ينتهي الدجاج تخضم 300 ريال من راتبي".¹⁹²

ويتهرب بعض أصحاب العمل من مسؤولية دفع ثمن تذكرة عودة عاملة المنازل بعد إتمام عقد العمل بأن يخضمو سعر التذكرة من أجر العاملة. مثلاً قالت إزديا م. إن صاحب عملها "ابتاع تذاكري من راتبي. استخدم راتب ثلاثة أشهر لشراء تذكرة ومنحني راتب خمسة أشهر [فقط]".¹⁹³ وقالت برافينا أ. ل. هيومن رايتس ووتش: "طالبت [صاحبة العمل] بدفع تذكرة العودة. قالت لا. لم تكن قد دفعت لي منذ البداية. و[أخيراً] دفعت لي، بعد أن خصمت تكلفة التذكرتين".¹⁹⁴

ويستخدم أصحاب العمل أساليب مختلفة للتعطية على عدم دفعهم أجور العاملين في مواعيدها وبالكامل. وأفادت بعض عاملات المنازل أنه طلب منهن توقيع إيصالات بأنهن تلقين رواتبهن

¹⁹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماريلو ر.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع واتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كرسيتينا م.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إزديا م.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁹⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع برافينا أ.، عاملة منازل سريلانكية عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

بالكامل حتى إن لم تكن هذه هي الحقيقة. وقالت جايناداني أ.: "كلما يتأخر [راتبي] ويتراكم ليصبح 1200 ريال [312 دولاراً] يعطوني 800 ريال فقط. ويطلبون توقيعني لأنهم منحوني نقوداً".¹⁹⁵

الإفراط في العمل والعمل لساعات المطولة وعدم أخذ فترات راحة

كان في البيت الذي عملت فيه عاملة منازل ستة أشخاص... لا بأس بأي شيء طالما أحصل على ما يكفي من راحة وعلى راتبي. كنت أحياناً أبدأ العمل في الخامسة صباحاً، وأحياناً ينتهي عملي في الخامسة صباحاً بما أننا في رمضان. أحياناً أرتاح لمدة ساعتين أو أربع ساعات. أحياناً يوقظوني وأنا في بداية نومي. أنا مجرد خادمة، ويجب أن أطيع رغباتهم.

- تيريزا و.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006

الإفراط في العمل وغياب ساعات الراحة الكافية من الشكاوى الأخرى الأكثر تكراراً بين عاملات المنازل التي قابلتهم هيومن رايتس ووتش، وكذلك من بين الشكاوى الأكثر تكراراً التي تصل لمسؤولي السفارات وجماعات المهاجرين في الدول الراسلة للعمالة. وبالنسبة لعاملات المنازل التي تمت مقابلتهن لإعداد هذا التقرير، كان متوسط الوقت المُنفق على العمل 18.7 ساعة يومياً، لمدة سبعة أيام في الأسبوع.

غالبية عاملات المنازل أفدن بالعمل لساعات مطولة وعلى مدار الساعة، دون نيل قسط كافي من الراحة أو ما يكفي من الوقت للنوم. مثلاً واتي س.، عاملة المنازل الأندونيسية ذات التسعة عشرة عاماً قالت: "أعمل كل يوم من السادسة صباحاً حتى الثانية أو الثالثة فجراً. أرتاح لثلاث ساعات في فترة ما بعد الظهر وليلاً. ولم أحصل على يوم إجازة واحد".¹⁹⁶ وبالمثل قالت هيمانتي ج. "أحياناً ينتهي عملي في منتصف الليل أو الواحدة صباحاً، ولا أتمكن من الجلوس ونيل قسط من الراحة، ولا أحظى بوقت للنوم، ولا وقت للذهاب لدورة المياه حتى. ولم أحصل على يوم إجازة".¹⁹⁷ وقالت بوناما س. "لم أحصل على أي وقت للراحة بالمرة، فحين أجد أي وقت للراحة تجد المدام شيئاً أفعله. ولا أحصل على أيام إجازة".¹⁹⁸

وفي غياب يوم الإجازة الأسبوعية تجد عاملات المنازل أنفسهن يعملن لشهور أو لسنوات بلا توقف ودون عطلة ليوم واحد. وقد وُعدت بعض عاملات المنازل بأيام راحة أثناء الاستقدام للعمل أو هي

¹⁹⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جايناداني أ.، عاملة منازل سريلانكية عائدة، كاندي، سريلانكا، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

¹⁹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع واتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁹⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع هيمانتي ج.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁹⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بوناما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

مذكورة في عقود العمل، لكنهن لا يحصلن عليها ما إن يبدأن العمل. وقالت سري هـ. لـ هيومن رايتس ووتش: "لم أحصل على أي يوم راحة. قالوا إنني سأحصل على يوم كل شهرين، لكنهم كانوا يكذبون".¹⁹⁹ وتنص غالبية عقود عمل الفلبينيات على يوم عطلة أسبوعية. وقالت ساندراس. العاملة الفلبينية: "لا توجد عطلات أسبوعية. قال لي صاحب العمل: إذا أردت يوم إجازة فذهبي إلى الفلبين".²⁰⁰

وبالإضافة إلى ساعات العمل المطولة ولساعات الراحة غير الملائمة، تعاني عاملات المنازل كثيراً في العادة من أجل الوفاء بأحمال العمل المفرطة المطالبات بالقيام بها، من التنظيف إلى رعاية الأطفال والكبار، إلى الطهي وأحياناً ما يكون هذا في منازل كبيرة للغاية. وأفادت عدة عاملات بأنهن عملن في بيوت تشغلها أكثر من أسرة، وبلغ عدد إحدها 22 شخصاً. وقالت شيترا ج:

حضرت لكي أعمل لدى أسرة واحدة، لكن بدلاً من هذا وجدت ثلاث أسر في البيت. في كل طابق أسرة مختلفة. في الطابق الأول الجدة، وفي الثاني صاحب العمل وزوجته وأولادهما التسعة، وفي الثالث ابن وزوجته وابنين وابن لهما. كنت أنام في الواحدة صباحاً وإذا كان الأطفال في موسم المدرسة أستيقظ من النوم في الرابعة صباحاً... كنت أعمل طيلة اليوم في التنظيف والطهي والكواء.²⁰¹

وبالمثل قالت سيباليكاس. "كنت في السعودية مضطرة لرعاية سيدة عجوز وسبعة أطفال، في مبنى من طابقين. الابن الأكبر يبلغ من العمر 24 عاماً، والأصغر عمره أربعة أعوام. كنت أنظف البيت وأغسل وأكوي الملابس وأحضر الطعام واعتني بالعجوز المريضة، [والتي كان الوضع معها] كأنني أرعى طفلة... وحين آوي إلى الفراش تكون الساعة منتصف الليل أو الواحدة، وأنهض من نومي في الخامسة والنصف صباحاً. يجب أن يكون لديهم في البيت عاملتين أخريين أو أكثر للقيام بكل العمل، لكنني كنت الوحيدة وأؤدي كل شيء وحدي... قلت لهم: أنتم لا تدفعون لي راتبي وأنا أؤدي عمل ثلاثة أشخاص وحين يتأخر العمل تصيحون في".²⁰²

وفي بعض الحالات تقترن ساعات العمل الطويلة بغياب فترات الراحة مع الإساءة النفسية من صاحب العمل للعاملة بالإضافة إلى الرقابة الصارمة المفروضة عليها. وقالت ليناب. "لم أكن أحظى

¹⁹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سري هـ، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁰⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساندراس، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁰¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيترا ج، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁰² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سيباليكاس، عاملة منازل عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

بأي وقت للراحة. المدام لا تريد أن تراني جالسة. ما إن أستيقظ من النوم وأنزل تغلق المدام غرفتي بالمفتاح حتى لا أتمكن من العودة إليها. حتى إذا أردت الاستحمام، لا يمكنني هذا لأن ملابسني في الحجرة. وحين أنتهي في الثانية صباحاً يُتاح لي الاستحمام".²⁰³

ويتوقع أصحاب عمل كثيرون أن تكون عاملات المنازل متواجدات لتلبية كل الطلبات على مدار الساعة. وكانت أومو أ. تعمل من السادسة صباحاً حتى الواحدة صباحاً دون أخذ أية عطلات. قالت: "لكن حتى بعد أن أنام تطرق السيدة على بابي في منتصف الليل وتطلب مني تحضير وجبة لبابا".²⁰⁴ وبالمثل قالت شيماني ر. "إذا طرّقوا على بابي بعد منتصف الليل أضطر للنهوض والطهي حين يأمرني".²⁰⁵ وقالت عدة عاملات منازل إنهن اضطررن للعمل لساعات إضافية أو لأداء واجبات إضافية دون أي بدل إضافي حين يكون لدى أصحاب العمل ضيوف أو أثناء شهر رمضان. وقالت فاطمة ر. لـ هيومن رايتس ووتش: "كنت مضطرة للنهوض في الرابعة صباحاً... لكن كل يوم جمعة تحضر الأسرة إلى البيت بالكامل... وهي لديها عشرة أطفال وجميعهم متزوجون. أيام الجمعة كانت الأسوأ. في العادة انتهي في التاسعة أو العاشرة مساءً، لكن يوم الجمعة أنتهي في الواحدة صباحاً".²⁰⁶

ظروف الإقامة غير الملائمة

كانت توجد خزانة للملابس. وكنت أنام على الأرض وفوقي بطانية رقيقة للغاية.

- إزديا ب.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006

أفادت بعض عاملات المنازل بمشكلة غياب الخصوصية وعدم ملائمة ظروف الإقامة. وأصحاب العمل السعوديون مسؤولون عن توفير حجرة لعاملات المنازل بالإضافة إلى توفير رواتبهم. وقابلت هيومن رايتس ووتش عاملات منازل كثيرات يتمتعن بظروف إقامة مقبولة، بما في ذلك حجرات نومهن ودورات المياه الخاصة بهن التي تتوافر لهن أحياناً. لكن أفادت عاملات منازل أخريات اضطرارهن للنوم في أجزاء مكشوفة من البيت، وعادة ما يكون هذا في أوضاع مهينة، مثل النوم في المطبخ أو على أرضية دورة المياه. مثلاً قالت شيماني ر. "رفضت السيدة منحي حجرة منفصلة لأقيم

²⁰³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لينا ب.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁰⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أومو أ.، عاملة منازل سريلانكية عائدة، أتاغالالا، منطقة غامباها، سريلانكا، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²⁰⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيماني ر.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²⁰⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة رازانا (تم استخدام الاسم الفعلي بناء على طلبها)، عاملة منازل عائدة، أتاغالالا، منطقة غامباها، سريلانكا، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

فيها فاعتدت الإقامة في مساحة خالية على درجات السلم".²⁰⁷ وقالت بريما س. "لم تكن لي حجرة منفصلة لأقيم فيها، فكنت أنام على الأرض دون وسادة أو غطاء فراش".²⁰⁸

وقد أسهمت أوضاع الإقامة السيئة في وقوع إساءات أخرى مذكورة في هذا التقرير، منها الإساءات النفسية وعدم الحصول على راحة. وتشعر عاملات المنازل بالمهانة في ترتيبات النوم غير الملائمة، خاصة على ضوء ثراء أصحاب العمل. وقالت أسانتيكا و. عاملة المنازل ذات الـ 42 عاماً: "منحني صاحب العمل الثاني مكاناً لأنام فيه تحت السلم كالكلبة. أنا لست كلبية، بل إنسانة... لقد هاجرت سعياً وراء العمل، وجئت إلى هنا لكي أبذل أفضل ما بوسعي، لكن أصحاب العمل عليهم بدورهم أن يمنحونا أماكن ملائمة".²⁰⁹ وقالت ساسيندي و. "كنت أنام في ردهة. ورأيت حشية قديمة كبيرة بما يكفي لتحملني، لكن أصحاب العمل ألقوا بها ولم يعطوني إياها. لم يكن هنالك من مكان لي... كلما حصلت على وقت للراحة، كنت أمضيه في المرحاض".²¹⁰

²⁰⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيماني ر. عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²⁰⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بريما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁰⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أسانتيكا و.، عاملة منازل عائدة، كورونيغالا، سريلانكا، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²¹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساسيندي و.، عاملة منازل عائدة، رامبوكانا، سريلانكا، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

IX. القضايا الجنائية ضد عاملات المنازل

كان قرار المحكمة أنك إذا وقعت في علاقة جنسية غير مرغوبة وتسببت في وجود أطفال، فسوف تُعاقبين بالسجن لمدة عام ونصف العام، وكانت هذه هي تهمتي. لا أعرف بالضبط ماذا حدث [لصاحب العمل الذي اغتصبني]، لكن أعتقد أنه تم اعتقاله ثم دفع رشوة. - أمانتي ك.، عاملة منازل عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

يمكن أن يمثل نظام العدالة الجنائية السعودي مشكلة جدية تواجه عاملات المنازل المهاجرات. تجد بعضهن أنفسهن عرضة لاتهامات زائفة بالسرقة أو ممارسة السحر يتقدم بها أصحاب العمل ضدهن إذا تقدمن بشكاوى ضدهم بسوء المعاملة أو بالتمييز، وأحياناً تُفرض عليهن هذه الاتهامات من قبل القوانين التمييزية ذات الآراء الأخلاقية المتشددة التي تجرم الاختلاط بالرجال من غير الأقارب والدخول في علاقات جنسية طوعاً. كما قد تتعرض عاملات المنازل اللاتي وقعن ضحايا للاغتصاب أو التحرش الجنسي للمقاضاة بتهمة ارتكاب سلوك غير أخلاقي أو الزنا أو ارتكاب الفواحش. وتشمل العقوبات على هذا الطيف من الجرائم الحبس والجلد وفي بعض الحالات الإعدام. وفي إطار نظام العدالة يُرجح أن يكابدن التأخر أو عدم المساواة في مقابلة المحامين والحصول على خدمات الترجمة أو مقابلة مسؤولين من قنصلياتهن.

وتواجه عاملات المنازل المهاجرات هذه المشكلات في إطار نظام العدالة الجنائية الأوسع الذي تعتوره مشكلات لا حصر لها. ولا يوجد في المملكة العربية السعودية قانون جنائي مكتوب. وعادة ما لا يتبع القضاة القواعد الإجرائية ويصدرون أحكاماً متعسفة تتباين فيما بينها أشد التباين. ولا يُصدر قضاة كثيرون أحكاماً كتابية، حتى في قضايا الإعدام.²¹¹

الانتهاكات المتعلقة بالإجراءات

نتلقى إخطارات دبلوماسية بشأن مواطنينا ممن وجهت إليهم الاتهامات أو أودعن السجن في 20 في المائة فقط من إجمالي الحالات، وهذا على نحو غير منتظم، ويتم بعد تأخر يبلغ ثلاثة أشهر.

- مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008

²¹¹ هيومن رايتس ووتش، "عدالة غير آمنة. أيضاً: هيومن رايتس ووتش "كبار قبل الآوان".

تنتهك المملكة العربية السعودية بشكل منتظم معايير إجراءات التقاضي السليمة الدولية والمعايير الدولية للعدالة، وعاملات المنازل اللاتي تُنسب إليهن اتهامات بجرائم ربما لا يتسنى لهن الحصول على ترجمة، أو محامي أو مقابلة مسؤولي قنصلياتهن لدى الاعتقال أو الاحتجاز أو أثناء المحاكمة.

وقد قابلت هيومن رايتس ووتش مسؤولين دبلوماسيين من ستة دول رسالة للعمالقة أفادوا جميعاً أن شهوراً عديدة تمضي قبل أن يعرفوا بالاعتقالات أو الإجراءات الجنائية أو الإدانة أو ترحيل رعاياهم، ويكون هذا عادة بعد أن يكون أوان الاستعانة بمحامي أو الدفاع عن حقوق المتهمات قد فات. ويستوجب البروتوكول الدبلوماسي السعودي أن يتم إرسال الإخطارات بالاعتقال وغيرها من الإجراءات الجنائية، وكذلك طلبات الزيارة للرعايا المحتجزين، إلى وزارة الخارجية، مما يؤدي إلى وقوع تأخير.²¹²

وعلى أغلب المسؤولين في البعثات الدبلوماسية إعداد خطط لاكتشاف رعاياهم المحتجزين ومساعدتهم. مثلاً يزرع بعضهم لأنفسهم نقاط اتصال شخصية في مراكز الشرطة والسجون. وقال أحد المسؤولين: "إذا انتظرنا وزارة الخارجية [فسوف تقوم السلطات السعودية في هذه الأثناء] باستخلاص الاعتراف، ولن يتوافر للمتهم مترجم جيد، وسيكون التعامل بلغة عربية ركيكة. يجب أن يكون هنالك اتصال مباشر بين [المحققين] والسفارة".²¹³ وقال مسؤولون من السفارتين الأندونيسية والسريلانكية لـ هيومن رايتس ووتش إنهم يشتهون بأن عدداً إضافياً من رعايا دولتيهما قد اعتقلوا وأدينوا في جرائم، لكن لا تتوافر لديهم أية معلومات إضافية عن هذا الأمر.²¹⁴

وقالت السلطات السعودية التي قابلتها هيومن رايتس ووتش إنها تمتثل بهذه الإجراءات ومع مراعاة التزامن. وقال وزير الخارجية: "في وزارة الخارجية نُخطر السفارة على الفور".²¹⁵ إلا أن مسؤولين من الدول الراسلة للعمالقة قالوا إن هذه الإخطارات والتصاريج تتأخر بشكل مبالغ فيه، وأحياناً لا توجد بالمرّة. وقال أحد المسؤولين: "يمر وقت طويل قبل أن يتم إخطارنا. بالأمس تلقينا إخطاراً من وزارة الخارجية بشأن وفيات [لرعايانا] تمت إعادة جثثهم إلى بلادنا منذ شهور خلت. وقد عرفنا [قبل] أسرهم".²¹⁶ وقال مسؤول آخر: "إننا لا نتحدث معهم [رعايانا] قبل مثلهم للمحاكمة... [في

²¹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006. "يوجد أمر صادر من الوزارة مفاده أنه إذا تم اعتقال شخص أجنبي، فيجب إخطار وزارة الخارجية".

²¹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ج. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالقة، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²¹⁴ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين بسفارات من سريلانكا وأندونيسيا، الرياض، مارس/آذار 2008.

²¹⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الأمير سعود الفيصل، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²¹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بسفارة دولة راسلة للعمالقة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

بعض الحالات] لا يمكننا التحدث إليهم [رعايانا]، فنراهم عبر النوافذ. إذا كانت المتهمة معها جواز سفر ربما يعيدونها إلى بلدها دون علمنا".²¹⁷

وتنتهك هذه الممارسات نظام الإجراءات الجزائية السعودي، الذي ينص على أن أي شخص يُعتقل أو يُحتجز... يحق له الاتصال بمن يشاء لإخباره"، وأن لكل مدعى عليه الحق في من يمثله أو في محامي يدافع عنه أثناء التحقيقات والمحاكمة.²¹⁸ كما أن الممارسات القائمة تخرق التزامات السعودية الدولية بموجب اتفاقية فيينا للشؤون القنصلية، التي تنص على أن يطلع المسؤولون القنصليون على رعايا دولهم وأن يكونوا على اتصال حر بهم، كما أن لرعايا الدول الأجنبية بالمثل الحق في التواصل مع مسؤولي قنصلياتهم.²¹⁹ وعلى المملكة العربية السعودية إخطار الأجانب المحتجزين بحقوقهم في الاتصال بقنصلياتهم، وأن تسمح للمسؤولين القنصليين بزيارة المحتجز وبالترتيب لتمثيله القانوني.²²⁰ وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وهي الاتفاقية التي تُعد السعودية طرفاً فيها، ذكرت الحكومة بالتزاماتها التي تُعد جزءاً من الضمانات المفروضة لمواجهة المعاملة المحظورة للمحتجزين "من أجل ضمان أن الأفراد المحتجزين يمكنهم الاستعانة فوراً بالخبرة القانونية أو الطبية التي يختارونها، وأن يقابلوا أفراد الأسرة، وفي حالة الرعايا الأجانب، أن يقابلوا المسؤولين القنصليين".²²¹

وثمة ممارسة أخرى تعيق المحاكمات العادلة، وهي عدم الاطلاع على الأحكام المكتوبة. وقد تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى مسؤولين ومحامين يمثلون عاملات المنازل في جرائم جنائية لم يتمكنوا من الحصول على أحكام مكتوبة في حالة الإدانة، مما أعاق من قدرتهم على تقديم الطعون في التمييز أو تحصيلها. وفي القضايا التي يحصلون فيها على معلومات، شرح عدة دبلوماسيين أنهم يصعب عليهم فهم الوثائق: "إنهم يترجمون الأسماء إلى الأبجدية العربية ولا يمكننا تبين لمن هذه الأسماء.

²¹⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²¹⁸ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التقرير الأول عن أوضاع حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية (الرياض: الجمعية الوطنية، 2007)، صفحة 11.

²¹⁹ اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، تم تبنيها في 24 أبريل/نيسان 1963، 596 U.N.T.S.261، دخلت حيز النفاذ في 19 مارس/آذار 1967، مادة 36 نصت على: "يجب أن تقوم السلطات المختصة في الدولة الموفد إليها بإخطار البعثة القنصلية للدولة الموفدة - بدون تأخير - إذا قبض على أحد رعايا هذه الدولة أو وضع في السجن أو الاعتقال في انتظار محاكمته... وللموظفين القنصليين الحق في زيارة أحد رعايا الدولة الموفدة الموجود في السجن أو الاعتقال أو الحجز وفي أن يتحدث ويتراسل معه وفي ترتيب من ينوب عنه قانوناً، ولهم الحق كذلك في زيارة أي من رعايا الدولة الموفدة الموجود في السجن أو الاعتقال أو الحجز في دائرة اختصاصهم بناء على حكم".

²²⁰ المرجع السابق.

²²¹ نتائج وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب: السعودية، 12 يونيو/حزيران 2002، CAT/C/CR/28/5، فقرة 8 (ز).

وأحياناً تكون المعلومات الواردة من وزارة الخارجية صعبة الفهم، سواء بالنسبة إلى الأسماء أو لمواقع بعينها".²²²

ويجب على عاملات المنازل الاعتماد على ترتيبات ارتجالية للحصول على الترجمة الفورية في مراكز الشرطة وأثناء المحاكمة، وفي عادة ما يكون هذا دون تمثيل قانوني. وفي بعض الحالات تقدم الحكومة السعودية أو سفارة العاملة الترجمة، وفي حالات أخرى يجب أن تعتمد العاملة على لغتها العربية الضعيفة أو لا تفهم المداولات بالمرّة. كما أنه وطبقاً لمسؤول بوزارة الداخلية السعودية: "لا تقول الأنظمة إن علينا انتظار مجيئ المحامي قبل أن نبدأ الاستجواب".²²³

وفي قضية ووجهت بالمعارضة والاحتجاجات من مختلف الجماعات من شتى بقاع الأرض، أدانت محكمة سعودية ريزانا نافيك، وهي عاملة منازل سريلانكية تبلغ من العمر 19 عاماً بتهمة قتل طفلة كانت ترعاها، وحكمت عليها بالإعدام. ولم تكن لدى نافيك ترجمة فورية حين استخلصت منها الشرطة الاعترافات، والتي تراجعت عنها فيما بعد، ولم يمثلها محام أثناء محاكمتها التي استمرت عامين. وكانت ريزانا نافيك، وكان عمرها 17 عاماً وقت وقوع الحادث، عاملة منازل غير مُدربة تزعم أن الطفلة اختنقت وهي تشرب اللبن وماتت. و حتى يونيو/حزيران 2008، كانت قضيتها ما زالت في محكمة التمييز.

توجيه اتهامات عكسية بالسرقة وعمل السحر أو بمزاعم كاذبة

رحلت أركض في الطريق دون أن أعرف إلى أين أتوجه، ودون أن أكون مرتدية العباءة. خرجت دون عباءة لأنني كنت أخشى أخذها، كانوا ليتهمونني بالسرقة ويقطعون أصابعي. - جورني ل.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006

من المشكلات الشائعة التي تواجه عاملات المنازل اللاتي يقمن بالهرب من أصحاب العمل أو يتقدمن بشكوى ضدهم، هي مواجهة اتهامات عكسية مزيفة من أصحاب العمل بالسرقة أو عمل السحر.²²⁴ وقال مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة: "الشرطة... بما أنها مسلمة، ستصدق الأشخاص المسلمين، وكذلك ذوي الجنسية السعودية... [لكننا] نرى شيئاً مشجعاً للغاية. فالشرطة اعتادت على

²²² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول القنصلي س، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 4 و13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²²³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيخ العبد الله، رئيس مكتب الادعاء والتحقيقات، وزارة الداخلية، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²²⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول دبلوماسي ب، بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

الاتهامات المُختلفة المزيفة... وقد تحسن الحال كثيراً عن الماضي".²²⁵ وعلى الرغم من تغير السلوك بين بعض رجال الشرطة فإن تهديد الاتهامات العكسية ما زال مشكلة جدية. وقال مسؤول يتعامل في قضايا العمل في سفارته إنه من الصعب على العاملات الزعم بعدم الحصول على الأجور، بما أن "العاملة ربما كانت تخشى كشف الحقيقة [بشأن أجورها] خشية خطر الاتهامات العكسية... وعادة ما تتنازل العاملة عن ادعائها".²²⁶

ووصفت نوريفا م. ما كابده بعد أن فرت من أصحاب عملها وسعت للجوء في القنصلية الأندونيسية: "بعد ذلك تقدم أصحاب العمل ببلاغ يزعمون فيه أنني سرقت 60000 ريال (15600 دولار) وبعض الذهب. واتصلت الشرطة بالقنصل وقالت إنني يجب أن أذهب إلى مركز الشرطة. لم تكن معي نقود، إذا كانت معي نقود ما كنت لألجأ للقنصلية، إذا كانت معي كنت لأفر إلى بلدي".²²⁷ وفي قضية نوريفا م.، خلصت الشرطة إلى أنها لم تسرق أية نقود، لكن على الرغم من إرسال أمر استدعاء لأصحاب العمل وزيارة منزلهم عدة مرات، فلم تتمكن نوريفا م. من الحصول على أي من أجورها المفقود.

وفي قضايا أخرى قد تتعرض عاملات المنازل اللاتي يشتكين أصحاب عملهن لتدقيق مكثف ويُتهمن بالإدلاء بمزاعم كاذبة. ونور مياتي المذكورة أعلاه في قسم العمل الجبري، حُكم عليها بـ 79 جلدة للإدلاء بمزاعم كاذبة ضد صاحب العمل على الرغم من اعتراف صاحبة العمل بالإساءة إليها وعلى الرغم من علاجها الطبي الذي احتاجته لعلاج جراحها التي كابدها من الضرب والحرمان من الطعام. ورفضت محكمة بالرياض الحُكم ضد نور مياتي في أبريل/نيسان 2006. وبعد أكثر من ثلاثة أعوام من رفع القضية في مارس/آذار 2005، أسقطت المحكمة كل الاتهامات بحق صاحبة العمل في مايو/أيار 2008.

كما قد تواجه عاملات المنازل اللاتي يقمن بالفرار عقوبات جراء فسخ عقودهن وهجر أصحاب العمل، مما يعني انتهاك أنظمة الهجرة. وفي قضية في عام 2007 بمحكمة الحائل حُكم على عامليتي منازل سريلانكيتان بالحبس 45 يوماً وبسبعين جلدة لكل منهما جراء الفرار من أصحاب العمل، فيما تم الحُكم على رجلين من سريلانكا بمساعدتهما، وتلقيا أحكاماً بالحبس ثلاثة أشهر و 200 جلدة لكل منهما.²²⁸

²²⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

²²⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب، بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

²²⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نوريفا م.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²²⁸ انظر: Mariam Al Hakeem, "Runaway maids face jail and flogging," *Gulf News*, 5 أبريل/نيسان 2007.

قضايا السحر

كما سبق الذكر في الجزء الخاص بالعنف البدني، قامت أسرة سعودية قوامها سبعة أفراد بالاعتداء بالضرب على أربعة عاملات منازل أندونيسيات في مطلع أغسطس/آب 2007، ثم اتهمهن بعمل "السحر الأسود" على ابن الأسرة المراهق. وماتت سيتي تارويا سلاميت، 32 عاماً وسوسميأتي عبد فلان، 28 عاماً، متأثرتين بجراحيهما. فيما تلقت كلاً من رومينييه سورتييم، 25 عاماً وتاري تارسيم، 27 عاماً علاجاً في وحدة العناية المركزة في مجمع الرياض الطبي، قبل أن تقوم السلطات السعودية بإخراجهما من المستشفى ثم تحتجزهما على ذمة التحقيقات بشأن مزاعم "عمل السحر"، وتحرمهما في بادئ الأمر من مقابلة مسؤولي السفارة الأندونيسية.²²⁹

وتحاول السفارة الأندونيسية استكشاف الخيارات القانونية المتاحة لصالح عاملات المنازل المُدانات بالفعل بعمل السحر. مثلاً تتابع السفارة قضية عاملة منازل في القسم تلقت في بادئ الأمر حكماً بالإعدام إثر إدانتها بعمل السحر ثم تم تخفيف الحكم إلى السجن لعشرة أعوام.²³⁰ وفي قضيتي السحر الخاصتين بعاملتي المنازل الأندونيسيتين في الحفوف، تعرف السفارة بأنه تم ثبوت الذنب عليهما، لكنها لا تعرف بالحكم بما أنها لم تتمكن من الحصول على نسخة من الأحكام.²³¹

والأحكام الخاصة بقضايا عمل السحر هي أحكام تعسفية وتخرق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. فجريمة السحر لا يوجد لها تعريف في القانون السعودي وليس ثمة فهم مشترك أو واضح للأنشطة التي تُعتبر سحراً، مما يفرض تحديات هائلة تواجه المدعى عليهم. وفي مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين سابقين وحاليين من وزارة العدل، لم يتمكنوا من توضيح التعريف الدقيق للسحر، على الرغم من تأكيدهم على أنه يؤدي إلى تهديد حياة الأشخاص.²³² وعادة ما يستهدف أصحاب العمل الأنشطة التي ربما تكون نتائجاً لاختلاف الممارسات الثقافية، مثل حمل حجاب أو تعويذة كإثبات على ممارسة السحر. وقال مسؤول من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة: "هذه القضايا صعبة للغاية، وهي جد معقدة... إذ يتم اتهامهن بشيء صغير، مثل حمل صورة في

²²⁹ انظر: "Saudi Arabia: Migrant Domestic Workers Killed by Employers," Human Rights Watch news release.

إخلاء سبيل المرأتين من الاتهامات وتلقت رومينييه سورتييم 30000 ريال (7800 دولار) وتلقت تاري تارسيم 15000 ريال (3900 دولار) كتعويض، مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بالسفارة الأندونيسية طلب عدم ذكر اسمه، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²³⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناصر الدنداني، محامي، السفارة الأندونيسية، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²³¹ المرجع السابق.

²³² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع م. ر. عبد الحميد آل جاليجا، استشاري، وزارة العدل. ومع م. ر. ضيف الله أنزو، باحث بوزارة العدل، ود. ر. ناصر الشهراني، مكتب التحقيق والادعاء العام، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

حافظاتهن، أو بوجود شعر من رأسهن [في الطعام] سقط سهواً"،²³³ فيتم رؤية هذا على أنه دليل على محاولة عمل السحر.

الجرائم "الأخلاقية"

عادة ما نعيدهن إلى الوطن في صمت. كما لا تريد الشرطة النظر في هذه القضايا. لدينا عدة قضايا هذا العام لنساء محتجزات بتهمة الزنا أو ارتكاب الفواحش. عادة لمدة خمسة أشهر. وربما أيضاً يتم عقابهن عقاباً بدنياً.

- مسؤول أ. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

الزنا وارتكاب الفواحش والاشتغال بالبغاء والتواجد مع رجال من غير الأقارب هي من بين الأمور الأساسية التي تُدان بسببها عاملات المنازل ويودعن السجن في المملكة العربية السعودية.²³⁴ والعقوبات مشددة. مثلاً في عينة من القضايا التي حللتها هيومن رايتس ووتش، تلقت عاملات منازل سريلانكيات مُدانات بممارسة البغاء الحكم بالسجن لمدة 18 شهراً وما تراوح بين 60 إلى 490 جولة.²³⁵ وألمح مسؤول بإحدى السفارات إلى أن المتهمات بممارسة البغاء كُن في العادة في رفقة أحد المعارف من غير الأقارب من الرجال، دون أي دليل يُذكر على ممارسة النشاط الجنسي.²³⁶

وفيما تعرض بعض عاملات المنازل القوانين في السعودية، فإن بعضهن الأخريات لديهن أقل المعلومات عنها. وغالبية عاملات المنازل جئن من بلدان لا يتم فيها تجريم التواجد في صحبة رجال من غير الأقارب، وربما لم يكن على دراية كاملة بتبعات هذا. وفي بعض الحالات تعرض عاملات المنازل أنفسهن للخطر عند الاعتماد على مساعدة من مهاجرين رجال من غير أقاربهن من أجل الفرار من أصحاب العمل المسيئين.

²³³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول م. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²³⁴ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع المسؤولين ب. وي. من سفارات بلدان راسلة للعمالة، جدة والرياض، 3 و9 ديسمبر/كانون الأول 2006، ومع مسؤول ج. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 11 مارس/آذار 2008، وانظر أيضاً: "تفاصيل عن السجينات/المحتجزات السريلانكيات"، بيان من مسؤول طلب عدم ذكر اسمه، وزارة الخارجية السريلانكية، كولومبو، سريلانكا، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²³⁵ "تفاصيل عن السجينات/المحتجزات السريلانكيات"، مسؤول من إحدى الدول الراسلة للعمالة قال إن العقوبات تتراوح عادة ما بين 50 إلى 250 جولة في الجرائم "الأخلاقية". مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ه. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

²³⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناصر الدنداني، 11 مارس/آذار 2008.

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش قضايا أدانت فيها المحاكم السعودية عاملات المنازل لارتكاب جرائم "أخلاقية"، عادة ما تكون عبارة عن مواقف وأوضاع لا حيلة لهن فيها. مثلاً تم الحكم على بيتاري ر. مع صاحب عملها بالجلد جراء دخوله إلى القسم الخاص بالنساء من محل العمل الخاص بها. ولدى وصولها إلى المملكة العربية السعودية أجبرها أصحاب العمل على أداء عمليات تنظيف منزلي موسعة وكذلك رعاية الأطفال إلى جانب العمل لساعات طويلة. كما أن لأصحاب عملها تاريخ طويل من النزاع مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية). ولا يمكن لبيتاري ر. تغيير صاحب عملها أو التفاوض حول مسؤولياتها في العمل. وقالت: "كانوا يصيحون في وجهي. صاحبة العمل كانت متعجرفة للغاية. كانت تعاملنا كأننا عبيد... أغلق المطوعون بيت الأزياء عدة مرات. ولم أكن أرغب في التورط في هذا الأمر".²³⁷

وأثناء المحاكمة كانت لمختلف الأطراف رؤية مغايرة للأحداث دون أي دليل دامغ لدى أي منهم. وحكم القاضي على صاحب العمل بالحبس 11 شهراً وبمائتي جلد في مكان عام. ولم ينظر القاضي في مزاعم بيتاري ر. بأن صاحب عملها اغتصبها. ولام بيتاري ر. على عدم الشكوى بشأن دخول صاحب العمل إلى القسم الخاص بالنساء وعلى العمل لوقت متأخر، وحكم عليها بالجلد 70 جلدة وبالترحيل.²³⁸ وحين تحدثنا إليها كانت السفارة الأندونيسية تحاول التمييز في الحكم.

وتجريم الاختلاط بالأشخاص من غير الأقارب من الجنس الآخر وكذلك العلاقات الجنسية الطوعية تتناقض المعايير الدولية لحماية حقوق الخصوصية وحرية الشخص. كما أن المعايير الخاصة بالأدلة تنطوي على التمييز ضد المرأة، التي يُنظر إلى شهادتها على أن قيمتها تساوي نصف قيمة شهادة الرجل. وطبقاً للشريعة الإسلامية، فالطريقة الوحيدة المضمونة لإثبات الإدانة بالاغتصاب هي إذا اعترف المتهم أو إذا شهد عليه أربعة رجال بالغين بأنهم شهدوا الواقعة بأعينهم. وبخلاف هذا لا توجد لدى المحاكم معايير متسقة لإثبات الاغتصاب. والنتيجة أن المحاكم أحياناً ترى مزاعم المرأة بالاغتصاب كأنها اعتراف بارتكاب عمل جنسي مُحرم، مما يجعل ضحايا العنف الجنسي عرضة للمقاضاة هم أنفسهم. ويصعب للغاية الوفاء بالمعايير الخاصة بالأدلة لإثبات الاغتصاب بما أن عاملات المنازل يقبعن في عزلة البيوت الخاصة التي لا يوجد فيها أي شهود، ولأنهن ربما لا يتمكن من مغادرة البيت للسعي لإجراء فحص طب شرعي يمكن استخدامه كدليل.

²³⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع بيتاري ر.، عاملة خياطة أندونيسية تم إجبارها على أداء أعمال منزلية، الرياض، 11 مارس/آذار

2008.

²³⁸ حكم من محكمة القباء العامة، 1428/8/15، ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناصر الدنداني، 11 مارس/آذار 2008.

والنساء اللاتي يتعرضن للحمل نتيجة الاغتصاب أو العلاقات الجنسية الطوعية يتعرضن لخطر المقاضاة بما أن الحمل يُعد دليلاً على التورط في علاقات جنسية مُحَرمة خارج نطاق الزواج. مثلاً عرفت هيومن رايتس ووتش في مارس/آذار 2008 بشأن عاملة منازل نيبالية تزعم أن ابن صاحب العمل اغتصبها. وتم حبسها بعد أن ولدت طفلها ثم أصبحت على ذمة المحاكمة.²³⁹

وقال مسؤول بإحدى السفارات إنه في الشهور الستة الأخيرة تعامل في أربع إلى خمس قضايا حمل وأن الكثيرات من عاملات المنازل الحوامل ينتهي بهن المطاف في سجن ملاذ.²⁴⁰ وقال مسؤولون من دول راسلة للعمالة ينظرون في الشكاوى إنه أحياناً ما تتعاون معهم الشرطة السعودية ولا توجه اتهامات إلى النساء الحوامل. وقال مسؤول بإحدى السفارات: "لكن من يضعن أطفالاً يجب أن يتم إيداعهن السجن".²⁴¹

وأصبحت أمانتي ك. حبلى بعد أن اغتصبها صاحب العمل. وحُكم عليها بالحبس تسعة أشهر بتهمة الزنا في عام 2006، وقالت: "قال لي [القاضي]: جئت هنا للعمل ثم ارتكبت جريمة، فقلت إن صاحب العمل هو الذي ارتكب الجريمة ولست أنا. وفيما بعد تم إدخالني المستشفى ووضعت [ابنتي] وانتهي بي المطاف في السجن".²⁴² وأفادت أمانتي ك. بأنه كان يوجد مترجم بين اللغتين العربية والسهنالية، لكن لم يكن معها محام. ولم تمدها السلطات السعودية بأية فرصة لإخطار البعثة الدبلوماسية السريلانكية بقضيتها ولم تتمكن من الاتصال بأحد أو طلب العون منهم أثناء محنتها بالكامل.

وقال مسؤولون من سفارات بلدان راسلة للعمالة لـ هيومن رايتس ووتش إنهم عادة ما ينصحون النساء العاملات ألا يرفعن قضايا تحرش أو اعتداء جنسي ما لم يكن لديهن أدلة غير قابلة للدحض. وتشعر أغلب النساء أن الأمر لم يستحق نظراً لمتطلبات الأدلة المشددة والزمن الطويل الذي تستغرقه القضايا الجنائية، وخطر المقاضاة بتهمة الزنا وغيرها من الجرائم "الأخلاقية". وقال مسؤول بإحدى السفارات: "من بين كل 40 قضية اعتداء أو تحرش جنسي، فإن من تقدمن بشكاوى كُن أربعة تقريباً".²⁴³ وقال مسؤول آخر:

²³⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مصدر طلب عدم الإفصاح عن هويته، الرياض، مارس/آذار 2008.

²⁴⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²⁴¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول م.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²⁴² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أمانتي ك.، عاملة منازل عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²⁴³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

أحياناً نقول لبعض السيدات: لقد تمت الإساءة إليك، لكن ليس لدينا القدرة على إبقاءك في
المأوى لعام أو عامين. ولا أشجع العاملين معي أو السيدات على المضي قدماً في القضايا.
فمن يمكنه المجيء بالشهود؟ الشهود مطلوبون بموجب الشريعة. ولأن هذه هي التدايعات
فنحن نخشى رفع هذا النوع من القضايا.²⁴⁴

²⁴⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

X. إجراءات وثغرات تدابير الحماية السعودية

لا يمكنني مراقبة ثمانية ملايين بيت. لا يوجد أي مكان آخر في العالم على هذا الحال.
مجتمعنا مُدمن على العمالة الرخيصة والعمالة ترغب في المجيء إلى هنا بشدة.
- د. غازي القصيبي، وزير العمل، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006

للحكومة السعودية سجل متباين في الاستجابة للإساءات بحق عاملات المنازل. فكما تمت المناقشة في الفصل الرابع أعلاه، لم تتمكن سياسات العمل والهجرة القائمة من توفير تدابير الحماية الكافية لعاملات المنازل مع تعريضهن لخطر الإساءات. وقد وجدت هيومن رايتس ووتش أن عاملات المنازل اللاتي يسعين لطلب المساعدة يواجهن عادة معوقات جمة تحول دون حصولهن على الانتصاف في الوقت المناسب. وعلى الرغم من المرسوم الملكي القاضي بإلغاء الاسترقاق وقرار وزارة العمل لمكافحة الإتجار بالأشخاص الذي يُجرم مكاتب الاستقدام الضالعة في ممارسات استغلالية بأن يمنعها من جلب العمالة، فإن الأنظمة والقوانين السعودية لا تُجرم العمل الجبري أو الإتجار بالأشخاص أو العمل بالسخرة أو الاسترقاق.

وتستوجب الالتزامات السعودية الخاصة بحقوق الإنسان أن تتخذ السلطات السعودية تدابير حماية فعالة لحماية عاملات المنازل من الإساءات والاستغلال والأوضاع الخاصة بالعمل الجبري أو الاسترقاق أو العمل بالسخرة. كما تُحمل هذه الالتزامات السعودية مسؤولية اتخاذ خطوات وقائية وتعويضية بشأن التمييز ضد المرأة والعنف الذي تواجهه عاملات المنازل المهاجرات.²⁴⁵

ويظهر من الإصلاحات الحديثة ومقترحات التغيير في أنظمة العمل والهجرة بأن المملكة العربية السعودية بدأت في الاعتراف بهذه المشكلات مع تحسن استجابتها لها. وقد أعدت الحكومة السعودية مراكز لعاملات المنازل اللاتي هجرن عملهن، واللاتي لا يكون معهن في حالات كثيرة تأشيرات خروج للعودة إلى الوطن أو جوازات سفر. وتوفر هذه المراكز آليات لإعادة عاملات المنازل العالقات في البلاد وفي التوسط من أجل حل خلافات الأجور مع أصحاب العمل. إلا أن الكثير من عاملات المنازل يضطرون لقبول تسويات للأجور أقل بكثير من المبلغ الذي يدين لهن به أصحاب

²⁴⁵ باعتبار السعودية طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فعليها التزامات محددة بشأن تدابير الحماية القانونية والنابعة من السياسات بشأن حماية حقوق المرأة. مثلاً المادة 2 والمادة 6 على التوالي تنص على أنه "تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتتفق على أن تنتهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة" و"تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعي منها، لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة..."

العمل. كما أن السعوديين من أصحاب النفوذ يتمكنون عادة من الإفلات من هذه الآليات أو تجاهلها، وهي الآليات المخصصة لمساعدة عاملات المنازل.²⁴⁶

ويفرض نظام العدالة الجنائية معوقات وحواجز أخرى: بينما بعض عاملات المنازل اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش تلقين مساعدة ودعم من الشرطة السعودية، فقد واجهت بعضهن الأخريات معاملة عدوانية تنطوي على الإساءة. فالمحاكمات الجنائية المطولة بحق أصحاب العمل تخلف عاملات المنازل عالقات في مأوى السفارات لسنوات دون عمل، مع أقل القليل من الاتصال بالأسرة، وفي ظل نتائج غير أكيدة للمحاكمات. وهذه السوابق المذكورة لا تحفز عاملات المنازل كثيراً على التقدم بشكاوى للشرطة في حالات التعرض للإساءات.

وقد قابلت هيومن رايتس ووتش عدة مسؤولين سعوديين أبدوا الإحساس بأن ما يُعلن عن إساءات بحق عاملات المنازل مُبالغ فيه وأن المشكلات التي يواجهها أصحاب العمل السعوديون يتم تجاهلها. وقال أحد المسؤولين، عاكساً آراء العديد ممن تحدثنا إليهم من أصحاب العمل: "لا توجد مؤسسة لحماية صاحب العمل. ماذا عن حالات إساءة عاملات المنازل للأطفال أو حالات السحر؟"²⁴⁷ وقال مسؤول آخر: "من يمنح الكفيل حقوقه؟ إنه يدفع 6000 إلى 8000 ريال (1560 إلى 2080 دولاراً) لقبول العاملة، وتهرب هي بعد أن تقضي في السعودية شهر أو شهرين".²⁴⁸

مركز عاملات المنازل التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية

لا يوجد مترجمون هناك، ولم أتمكن من الكلام. أي كان ما قاله [أصحاب العمل] كتبوه [الشرطة]. طلبت الشرطة نقوداً لتذكرة سفري. لم أكن قد حصلت على أية نقود... حسبت الشرطة وبابا أن معي نقود، وقالوا إنني أكذب... كانت توجد فتاة أخرى تعرف القليل من العربية والسينهالية فساعدتني في الترجمة. قلت: بما أنني لم أحصل على راتبي بالمرة، فادفعوا لي ثمن تذكرتي. وطلبت أن أرسل لبيت آخر، لكن بابا قال: لا أريدها أن تعمل في بيت آخر. كما رفضت المدام. سأتنازل عن راتبي، فلا أريد سوى التذكرة. لا يوجد أحد يريد أن يدفع ثمن التذكرة.

- لاثا ب، عاملة منازل سريلانكية، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006

²⁴⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 11 و12 مارس/آذار، ومع مسؤول طبي يعمل مع الأسر السعودية، الرياض، 13 مارس/آذار 2008.

²⁴⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عادل فرحات، استشاري التعاون الدولي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 9 مارس/آذار 2008.

²⁴⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، مدير عام قسم تخطيط القوى العاملة، وزارة العمل، الرياض، 9 مارس/آذار 2008.

تتلقى الحكومة السعودية وسفارات البلدان الراسلة للعماله آلاف الشكاوى كل عام من عاملات منازل عالقات في البلاد أو لم يحصلن على كامل أجرهن. وهؤلاء النساء لا يكون معهن جواز السفر أو الإقامة، بما أن أصحاب العمل يصادرون هذه الوثائق، ولا يمكنهن الحصول على تأشيرات خروج، بما أن أصحاب العمل يرفضون الموافقة على مغادرتهن البلاد، وفي حالات عديدة لا تكون معهن أي نقود، سواء لأنهن لم يحصلن على رواتبهن أو لأنهن حولن كل نقودهن للوفاء بمتطلبات الأسرة. وفي حالات كثيرة يتحلل أصحاب العمل ووكلاء الاستقدام من التزاماتهم التعاقدية بدفع ثمن تذكرة عودة العاملة، مما يتركها في حالة وضع يائس عن التمويل اللازم لتذكرة العودة إلى الوطن.

وفي عام 1997 قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارات العمل والداخلية بإنشاء مركز للتعامل مع عدد الشكاوى الكبير من عاملات المنازل، بما في ذلك العاملات العالقات في المطارات، حين لا يحضر أصحاب العمل لاصطحابهن لدى الوصول.²⁴⁹ وتقع المنشأة الرئيسية للمركز في الرياض ويتشغلها دوماً ما يتراوح بين 1000 إلى 1500 عاملة منازل وإن كانت مُصممة لاستضافة نصف هذا العدد تقريباً.²⁵⁰

ويقوم العاملون في مأوى وزارة الشؤون الاجتماعية – بمساعدة من الشرطة السعودية المنتشرة في مختلف مراكز الشرطة في أنحاء الرياض لصالح المركز – بمساعدة عاملات المنازل بجمع متعلقاتهن وأوراق الهوية من أصحاب العمل، وباسترجاع الأجور أو تيسير التصريح لهن بمغادرة البلاد. ويوفر مأوى وزارة الشؤون الاجتماعية خدمات تحتاجها عاملات المنازل ولولاه يصبحن بلا أية حماية قانونية أو مأوى يعتمدن عليه. وقد علق دبلوماسيون من بلدان راسلة للعماله قائلين إن مأوى وزارة الشؤون الاجتماعية يسر كثيراً من قدرتهم على التعامل مع عاملات المنازل اللاتي يسعين للمساعدة في مغادرة البلاد أو في الحصول على أجورهن.

ورغم أن مركز وزارة الشؤون الاجتماعية يعد قناة مفيدة لمساعدة عاملات المنازل العالقات جراء سياسات الهجرة غير العقلانية، فإن العديد من إجراءات العمل به تثير القلق. فعاملات المنازل يجب أن يقبلن بتسويات مالية غير عادلة وينتظرن شهوراً في مأوى مكتظ بالنزليات في ظل أقل المعلومات المتوفرة بشأن قضاياهن. وبعض عاملات المنازل أبلغن الشرطة بأن مركز وزارة الشؤون الاجتماعية أجبرهن على العودة إلى أصحاب عملهن ضد رغباتهن.

²⁴⁹ مقابلتان لـ هيومن رايتس ووتش مع عبد الله جازي الجاد، مدير مركز وزارة الشؤون الاجتماعية لعاملات المنازل، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006، وعادل فرحات، 9 مارس/آذار 2008.

²⁵⁰ على الرغم من أن هذا المركز الرئيسي موقعه الرياض، فإن هيومن رايتس ووتش لم تتمكن من التأكد من أحجام ومواقع المراكز الفرعية في أنحاء البلاد. وقد قدم المسؤولون من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ومن الدول الراسلة للعماله تقديرات متفاوتة للغاية إجابة على الأسئلة، إذ تراوح التقدير بين مركز واحد في الرياض إلى وجود مراكز إضافية أصغر حجماً في الدمام والإحسا وبريدة.

وفي بعض الحالات يفشل العاملون بوزارة الشؤون الاجتماعية في التعامل مع حالات الإساءات الجنسية والبدنية ولا يقدمون الترجمة لدى استخلاص الأقوال أو إخطار عاملات المنازل بشأن أوضاع قضاياهن. وقالت نور أ. ل. هيومن رايتس ووتش: "حين حضر صاحب العمل إلى مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، جلست أنتظر، ولم أكن قد حصلت على راتبي منذ أربعة أشهر. ولم أقل شيئاً عن الاغتصاب للشرطة. ولم يكن هناك مترجم".²⁵¹ ولا تقوم الشرطة ومسؤولو وزارة العمل دوماً بالتقصي بشأن حوادث الإساءات البدنية أو الجنسية، ولا تبلغ عاملات المنازل طوعاً في كل الأحوال بمعلومات محددة دون طرح أسئلة واضحة عليهن، خشية الأوضاع المحيطة بهن. وقالت جينا ر.، التي تعرضت للضرب على يد وكيلها: "استجوبتني الشرطة [في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية] عن عدد الأشهر التي قضيتها مع صاحب العمل، لكنها لم تسألني عن حملي. لم يسألوا عن الإصابات التي لحقت بي لأنني كنت أرثدي عباءة".²⁵²

وكما سبق الذكر في الجزء بعنوان "عقود العمل وممارسات الاستقدام" فإن على أصحاب العمل دفع ثمن تذكرة عودة العاملة إلى وطنها إذا تم إجبارها على ترك عملها قبل انتهاء أجل العقد نتيجة سوء المعاملة. ومن الناحية العملية فإن هذا الحكم لا يُطبق كما يجب. فحين يرفض أصحاب العمل دفع التذكرة، على عاملات المنازل العثور على الأموال اللازمة بأنفسهن، وأحياناً يطلبون من أقاربهن في الوطن إرسال النقود. وفي بعض حالات التعرض لإساءات جسيمة، تتبرع الحكومة السعودية أو الدولة الراسلة للعمال أو منظمات محلية بثمان التذكرة. وفي حالات أخرى يقدم وكلاء العمل التذاكر ويتدخلون لحل المشكلات.²⁵³ لكن في حالات كثيرة يتوجب على العاملة المنزلية اللجوء للأصدقاء أو الأسرة أو لأن توافق على العمل لشهرين أو ثلاثة أشهر إضافية لكي يمنحها صاحب العمل الجديد ما تحتاجه من نقود.

وقد انتقد المسؤولون السعوديون البعثات الدبلوماسية للبلدان الراسلة للعمال لأنها لا تساعد رعاياها. مثلاً قال أحد المسؤولين: "تحاول السفارات التملص من مساعدة هاته النسوة لأنها تريد التنصل من العبء المالي لترحيلهن. ولهذا تنفق وزارة الشؤون الاجتماعية مبالغ طائلة من أجل إعادتهن".²⁵⁴ وعلى الجانب الآخر يؤكد مسؤولو السفارات إنهم يأخذون من أموال السفارة لشراء التذاكر لعاملات المنازل من أجل عودتهن وللمساعدة في التحقيقات. وقال ملحق العمل بإحدى السفارات: "علينا استخدام أدواتنا الخاصة للذهاب لبيت الكفيل... وقمنا بتوفير تذاكر لـ 97 سيدة على مدى الأسابيع

²⁵¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نور أ.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁵² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جينا ر.، عاملة منازل فلبينية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁵³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول ب.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمال، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁵⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

القليلة الماضية".²⁵⁵ فضلاً عن أنه اشتكى من أنهم لا يحصلون على معلومات عن عاملات المنازل المُحالات إلى مركز وزارة الشؤون الاجتماعية مباشرة وليس بواسطة السفارة، وقال: "إنهم ما زالوا يحتفظون بسجلات ورقية ولا يرسلون إلينا أي معلومات".²⁵⁶

وعلى الرغم من مطالب المركز، فهو أحد السبل القليلة التي يمكن من خلالها مغادرة البلاد حين يُرفض منح عاملة المنازل تأشيرة الخروج. إلا أن دخول المركز يتطلب الوفاء بعدة معايير طبية مشددة. فطبقاً لمدير مركز الرياض، فإن عاملات المنازل لا يمكن أن يدخلن وهن مصابات بالبرد أو الحمى أو غيرها من الأمراض الطارئة، أو إذا كانت العاملة حبلً.²⁵⁷ ويتم تطبيق هذه الشروط حسب المفترض لتفادي انتشار العدوى في المأوى المكتظ، وفي حالة الحمل فربما كان عدم قبول الحالات الحبل لتفادي مخالفة القانون السعودي. وقد اشتكت عدة عاملات ومسؤولون من الدول الراسلة للعمالة من أن بعض الحالات يتم رفضها حتى في حالة عدم الإصابة بالمرض.

فترات الانتظار المطولة ونقص المعلومات

لم أحصل على راتبي لمدة أربع سنوات. وليست معي نقود لشراء تذكرة العودة إلى سريلانكا. ليست معي نقود. ولست أنا فقط، بل آخرين كثيرين ليست معهم نقود. والآن أنا هنا منذ شهر. وأعرف واحدة في السعودية منذ أربعة أعوام وليست معها نقود، وهي في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية منذ ستة أشهر.

- ماري ج.، عاملة منازل سريلانكية، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006

فترات الانتظار المطولة في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية من الأمور الشائعة، إذ تتجمد حياة العاملة المنزلية لما يتراوح بين أسبوعين إلى ثمانية أشهر.²⁵⁸ وأكد مسؤول من السفارة السريلاكية أن بعض النساء السريلاكيات انتظرن لأكثر من عام.²⁵⁹ وكانت النساء اللاتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش هناك يتقن في الأغلب لمغادرة المركز في أسرع وقت والعودة إلى بلادهن، لكن كان عليهن

²⁵⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول و.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

²⁵⁶ المرجع السابق.

²⁵⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عبد الهل جازي الجاد، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁵⁸ معدل أسبوعين إلى ثمانية أشهر تم التوصل إليه من مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عاملات المنازل والمسؤولين من الدول الراسلة للعمالة. ويزعم مدير مركز وزارة الشؤون الاجتماعية أن غالبية الحالات يتم التعامل فيها خلال أسبوعين، لكن وزير الشؤون الاجتماعية قال لـ هيومن رايتس ووتش: "معدل الإقامة في مؤسساتنا يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أشهر"، مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. عبد المحسن العكاس، وزير الشؤون الاجتماعية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁵⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول السفارة السريلاكية طلب عدم ذكر اسمه، الرياض، مارس/آذار 2008.

الانتظار لفترات متباعدة في ظل أقل السبل للاتصال بالسفارات أو السلطات السعودية التي تنظر في قضاياهن. ولم ترتكب هؤلاء النساء أية جريمة لكنهن محتجزات فعلياً. (أفاد مسؤولو السفارات أن في المدن الصغيرة دون تواجد لمركز وزارة الشؤون الاجتماعية، في عرعار مثلاً في منطقة الجوف، تتحفظ الشرطة علىعاملات المنازل الهاريات ممن يتقدم بشكاوى ضد أصحاب العمل في الحبس حتى يتم الوصول إلى حل في قضاياهن).²⁶⁰

وطبقاً لعاملات المنازل في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية: "من يبقين لشهور هُن من لا توجد معهن نقود. وبعض الخادماات يضطرون للتسول للحصول على النقود اللازمة لشراء التذكرة".²⁶¹ وقال مسؤول دبلوماسي ينظر في قضايا العمل: "حتى السلطات تنسى كم يتوجب على العاملة الانتظار. ليست بالمشكلة الكبيرة بالنسبة إليهم، إذا لم يحضر صاحب العمل أو لم يدفع الأجر، لكننا نذكرهم بهذا".²⁶²

وربما تكون الإقامة لفترة طويلة في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية قد جاءت بعد فترات مطولة قضتها العاملة في مواقع أخرى. مثلاً قابلت هيومن رايتس ووتش ثانوجا و. التي قالت: "أقمت في مكتب الاستقدام خمسة أشهر. ثم في السفارة لثلاثة أشهر، ثم هنا [في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية] لشهرين. رحت أطلب أصحاب العمل براتبي، بعد العمل لعامين لكنهم لم يدفعوا لي، بل أعادوني إلى الوكيل".²⁶³

وفترات الإقامة لأجل غير مسمى في المأوى تفرض المزيد من المصاعب على عاملات المنازل، خاصة بما أنهن سبق أن عانين من الصدمات، ولم يتلقين رواتبهن ويرغبن بشدة في البدء في العمل مجدداً، أو يرغبن في العودة إلى أسرهن. وقالت نور أ. "أنا قلقة من الذهاب إلى مأوى مركز الشؤون الاجتماعية بشدة، لأنني أعرف أن أغلب من يذهبن إلى هناك يقضين ثلاثة أو أربعة أشهر. وأنا قلقة من أنني إذا ذهبت فربما أقضي فترة طويلة هناك".²⁶⁴ وتواجه غالبيةهن ضغوطاً مالية حادة ولا يمكنهن تحمل كلفة قضاء شهور دون الحصول على أي دخل.

²⁶⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²⁶¹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع عاملات المنازل، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁶² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁶³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ثانوجا و، عاملة منازل سريلانكية، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁶⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع نور أ، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

ولا يوفر العاملون بوزارة الشؤون الاجتماعية لعمالات المنازل في المأوى معلومات كافية عن المأوى أو معلومات منتظمة عن التطور في أوضاعهن وقضاياهن. فضلاً عن أن العاملين بالمركز يصادرون الهواتف الخلوية ويمنعون عاملات المنازل من الاتصال بأسرهن أو من إجراء مكالمات كافية بالمسؤولين القنصلين. وقالت إحدى المحتجزات لـ هيومن رايتس ووتش: "كانت مع إحدى صديقاتي هاتف خلوي وصادروه. لا يمكنني إجراء مكالمات هاتفية، ولا يمكننا الاتصال بالسفارة".²⁶⁵

وفي ظل توافر معلومات قليلة عن طبيعة مركز الشؤون الاجتماعية، وعن أوضاعهن القانونية وحقوقهن وما وصلت إليه قضاياهن، وفي غياب حرية الخروج من المنشآت المغلقة، فإن الكثير من عاملات المنازل يعتقدن أنهن في سجن للنساء أو في مركز احتجاز. وقال مسؤول دبلوماسي من إحدى الدول الراسلة للعمالة: "الكثير من فتياتنا اشتكين لوسائل الإعلام [لدى العودة إلى الوطن]. قلن إن السفارة أرسلت بهن إلى السجن".²⁶⁶ وقابلت هيومن رايتس ووتش عاملة منازل عائدة إلى سريلانكا، وهي سيباليكا س.، وكانت قد قضت فترة في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، وقالت:

وضعتني الشرطة في زنزانة في سجن تودع فيه الخادمت اللاتي تواجههن مشكلات عادة... إنه أحد أقسام الشرطة الخاصة بهم... تم حبسي... وكانت توجد حجرات للخادمت السريلانكيات والأندونيسيات والفلبينيات والنيباليات. سألونا أسئلة من قبيل ما إذا كنا سرقة شيئاً لدى هروبنا، وفتشوا جسدي لمعرفة إن كنت أخبئ شيئاً. سألوني لماذا غادرت البيت، وإن كان بابا ليس طيباً، وهل أخذت أي شيء معي وأنا أغادر.²⁶⁷

وأفاد مسؤولون من عدة سفارات إنه في مطلع عام 2008 أحست عاملات منازل كثيرات في مركز وزارة الشؤون الاجتماعية بإحباط بالغ جراء الانتظار لفترات طويلة ولغياب المعلومات فقمن بالاحتجاج وتسببن في ضرر محدود لحق بالمركز. وسجنت السلطات السعودية 12 عاملة منازل على الأقل لمدة شهرين جراء تزعم هذا الاحتجاج.²⁶⁸

²⁶⁵ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع عاملات المنازل، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول

2006.

²⁶⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁶⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سيباليكا س.، عاملة منازل سريلانكية عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

²⁶⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول م.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

حل النزاعات الخاصة بالعمل

من وظائف مركز وزارة الشؤون الاجتماعية الأساسية التوسط في النزاعات الخاصة بالعمل. وبما أن نظام العمل الحالي يستبعدعاملات المنازل من مظلته، فإنعاملات المنازل ليست لديهن معايير واضحة أو نافذة بشأن أوضاع العمل وحق الشكوى في محاكم العمل، أو آليات محددة للتقدم بالشكوى عبر قنوات وزارة العمل.

ومما يعزز كثيراً من قدرة مركز وزارة الشؤون الاجتماعية على العمل توافر قوة للشرطة تقوم بتعقب أصحاب العمل المخالفين وتلزمهم بالمثول لمناقشة النزاعات حول الأجر، ودفع الأجور المتأخرة. وقد وجدت هيومن رايتس ووتش أن الشرطة السعودية تمكنت من مساعدة بعض عاملات المنازل بحلها الجزئي أو الكلي لمشكلاتهن. إلا أننا عرفنا ببعض الحالات التي رفض فيها أصحاب العمل المجيء لمركز وزارة الشؤون الاجتماعية، ولم تكن لدى عاملة المنازل من خيار غير قبول مصيرها والسعي لجمع النقود اللازمة للحصول على تذكرة العودة. مثلاً لم تتلق أندراني ب. أجراها الذي يدين لها به صاحب العمل واضطرت لدفع ثمن تذكرة العودة بنفسها:

تحدثت الشرطة مرتين إلى أصحاب العمل. في اليوم الأول قالوا إن هذه الخادمة لم تكن في منزلنا. وفي المرة الثانية لم يرفع أحد السماعه. وفي مركز وزارة الشؤون الاجتماعية كان من قام بالترجمة لي هي خادمة أخرى. وسألوا إذا كنت مستعدة للعمل في بيت آخر فرفضت. وسألواني إذا كانت معي النقود اللازمة لشراء تذكرة العودة فقلت نعم.²⁶⁹

وينص القانون السعودي على أنه في القضايا المدنية يجب أن تتلقى عاملات المنازل أجورهن على وجه السرعة حين تصدر الأحكام لصالحهن. والمادة 199 (ج) من الباب الثاني من نظام المرافعات الشرعية تنص على: " يجب شمول الحكم بالتنفيذ المعجل بكفالة أو بدونها حسب تقدير القاضي ، وذلك في الأحوال الآتية:.... ج -إذا كان الحكم صادراً بأداء أجره خادم ، أو صانع ، أو عامل ، أو مرضعة ، أو حاضنة".²⁷⁰ ونادراً ما تبلغ قضايا عاملات المنازل المحاكم، لكن مبدأ التنفيذ على وجه السرعة لدفع الأجور يجب أن يُطبق ضمن آليات حل نزاعات العمل التي يستعين بها مركز وزارة الشؤون الاجتماعية.

²⁶⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندراني ب.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁷⁰ نظام المرافعات الشرعية، مرسوم ملكي رقم م/21، 20 جمادى أول 1421 [19 أغسطس/آب 2000]، أم القرى، عدد رقم 3811-17، جمادى ثاني 1421 [15 سبتمبر/أيلول 2000]، الباب الثاني مادة 199 ج.

وما زال على الحكومة السعودية أن تطبق كل اللازم لضمان التزام أصحاب العمل وهي لا تقوم حالياً بالسعي وراء أصحاب العمل الذين يرفضون الرد. مثلاً قالت ساري ل. "لا أعرف إذا كنت سأحصل على راتبي لمدة ثمانية أشهر... اتصلوا بصاحبة العمل الأولى وجلسنا فقالت إنها ستجلب النقود ولم تحضر ثانية قط. وأنا هنا منذ شهر ونصف، وصاحبة العمل لم تعد ترد على الهاتف".²⁷¹

وينكر المسؤولون السعوديون مدى انتشار عدم دفع الأجور ويقولون إن المحاكم كثيراً ما تحكم لصالح عاملات المنازل. وقال أحد المسؤولين لـ هيومن رايتس ووتش: "يحاول صاحب العمل إعطاء الراتب للعاملة لكنها ترفض أخذه. تطلب من صاحب العمل أن يبقيه معه للحفاظ عليه. ثم حين تطلب راتبها يكون من الصعب على صاحب العمل توفيره لها بالكامل مرة واحدة. وحينما لا تحصل على راتبها تقوم بالفرار".²⁷² وقال مسؤول من وزارة العمل: "في المحاكم يقع العبء على عاتق الكفيل في تقديم الدليل على دفعه الراتب".²⁷³

ووثقت هيومن رايتس ووتش عدة حالات زعمت فيها عاملات المنازل أنهن لم يتلقين أي أجر منذ شهور، وأن أصحاب العمل إما رفضوا الاتهام أو لم يحضروا الاستجواب. كما يمارس أصحاب العمل سلطة موسعة بما أنه بموجب نظام الكفالة يتحكمون في قدرة العاملة على الانتقال إلى عمل جديد أو الحصول على تأشيرة خروج للعودة إلى بلدها. واختلال توازن القوى هذا، ممتزجاً بفترات الانتظار المطولة في المركز، مع عدم معرفة ما سيؤول إليه الوضع مع محاولة الحصول على الراتب المتأخر، والرغبة الشديدة للنساء في العودة إلى أوطانهم ولأسرهن، تعني أن التسويات النهائية كثيراً ما تتضمن تنازل عاملات المنازل عن كل رواتبهن أو جزء منها لكي يحصلن على تأشيرات الخروج لمغادرة البلاد.

وطبقاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في السعودية، فإن أصحاب العمل الذين لا يدفعون الأجور يمكن وضعهم على القائمة السوداء لمنعهم من استخدام عاملات منازل أخريات لمدة خمسة أعوام، وفي حالة تكرار الشكوى أو الحالات، يتم منعهم من هذا مدى الحياة.²⁷⁴ ولا يواجه أصحاب العمل أية عقوبات أخرى ولا تلقى عاملات المنازل أي تعويض. ولدى سؤالهم عما إذا كانت الحكومة

²⁷¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساري ل.، عاملة منازل أندونيسية، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁷² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عادل فرحات، استشاري التعاون الدولي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 9 مارس/آذار 2008.

²⁷³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

²⁷⁴ مرسوم وزارة العمل رقم 1/738 بتاريخ 1425/5/16 هـ. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد رشيد السليمان، مدير إدارة رعاية العمالة الوافدة، وزارة العمل، الرياض، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006. "هنالك تنسيق وثيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل. وإذا لم يدفع صاحب العمل الأجر للخادمة، نرسل له رسالة، ونضعه على القائمة السوداء".

السعودية تخطط أيضاً لإدخال عقوبات أقوى ضد أصحاب العمل المخالفين، أوضح المسؤولون إن العقوبات الحالية كافية.²⁷⁵ وعلى الرغم من عدة مطالبات، فلم تقدم الحكومة السعودية لـ هيومن رايتس ووتش معلومات حديثة عن عدد أصحاب العمل الذين تم إدراجهم على القائمة السوداء.

وفي بعض الحالات، في القضايا الشهيرة أو الخاصة بانتهاكات جسيمة، يتدخل أفراد أو منظمات لمساعدة المرأة. وفي أواخر عام 2007 تبرع الأمير سلمان حاكم الرياض بما يوزاي راتب 12 عاماً لـ غيرلي ماليا فرناندو، وهي عاملة منازل سريلانكية تبلغ من العمر 53 عاماً كانت تعمل لدى صاحب عمل لم يمنحها راتبها لمدة 13 عاماً ثم مات قبل تسوية القضية.²⁷⁶ كما ساعد اهتمام الإعلام في الضغط في قضايا ريتا نيسانكا، عاملة المنازل السريلانكية التي حصلت في البداية على أجر ثلاثة أشهر من تسعة سنوات عمل (دفع لها صاحب العمل نقودها بالكامل في اتفاق "ودي" ولم يتلق أي عقاب)، وأنيسا ماري، عاملة المنازل السريلانكية التي حصلت على أجر عامين من بين عشرة أعوام قضتها في العمل.²⁷⁷ وحتى في القضايا التي تصدر عناوين الصحف، فإن أقل القليل من العقاب هو الذي يوجه لأصحاب العمل وكذلك بالنسبة إلى ما يُفرض من تسويات خاصة بالأجور. فقد رفض صاحب عمل أنيسا ماري إعادة جواز سفرها إليها ولم يدفع لها مما يدين لها به (40000 ريال أو 10400 دولار) سوى 8500 ريال (2210 دولاراً) قبل إعادتها، ووافق على دفع 11500 ريال (2990 دولاراً) لها في سريلانكا.²⁷⁸ وفي حالات أخرى كثيرة، يفلت صاحب العمل بجريمته بالكامل، وتعود العاملة إلى بلدها مُعدمة تماماً.

وقد وضعت الحكومة السعودية ضوابط أخرى على دفع الأجور، منها استمارات توقعها عاملات المنازل للاعتراف بتلقي رواتبهن شهرياً ومطالبة مسؤولي الهجرة بفحص الأجور غير المدفوعة قبل مغادرة عاملة المنازل إلى بلدها. إلا أن هذه الإجراءات لم يتم تنفيذها على نطاق واسع بعد.²⁷⁹ كما أن عاملات المنازل عموماً لا يعرفن بهذه الإجراءات. وكما ورد في تعليق أحد المسؤولين الدبلوماسيين: "يكتب صاحب العمل كل شيء باللغة العربية، وتبصم الفتاة على الورقة، فهي لا تعرف ما الغرض

²⁷⁵ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع د. غازي القصيبي، وزير العمل، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006، وفوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

²⁷⁶ انظر: Mohammed Rasooldeen, "Salman Helps Maid Who Was Not Paid for 13 Years Go Home," *Arab News*, 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

²⁷⁷ انظر: Mohammed Rasooldeen, "Sponsor Pays Maid Nine Years' Back Wages," *Arab News*, 1 يناير/كانون الثاني 2008.

²⁷⁸ انظر: Mohammed Rasooldeen, "Sri Lankan Maid Heads Home After 10 Miserable Years," *Arab News*, 9 يناير/كانون الثاني 2008.

²⁷⁹ قال مسؤول من وزارة العمل إن أصحاب العمل "أحياناً" ما يجلبون عاملات المنازل إلى مكتب الجوازات للتحقق من تلقيهن أجورهن بالكامل. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

منها. لكنها لم تحصل على راتبها بعد".²⁸⁰ وفي حالات أخرى ربما تشعر عاملة المنازل بالخوف من مسؤولي الهجرة، وتخشى ألا تستقل رحلتها المغادرة إلى بلدها، وأحياناً ما يأمرها صاحب العمل بالكذب وبألا تكشف عن الأجر الذي لم تحصل عليه.²⁸¹

الترحيل

حين تهجر عاملة المنازل كفيل الهجرة القانوني، سواء بالفرار من أوضاع العمل المنطوية على الإساءة أو بالسعي لتحسين أوضاع العمل والراتب، فهي تواجه خيارين للعودة إلى بلدها. الأول هو التماس مساعدة السلطات الحكومية، سواء سفارة بلدها أو وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية. والثاني هو اللجوء إلى "الباب الخلفي" وهو الترحيل من جدة.

تم إنشاء مركز الترحيل في جدة في بادئ الأمر لمساعدة الحُجاج الذين يفقدون وثائقهم أو يتجاوزون فترة الإقامة المحددة لهم على العودة من مكة. وبما أن هذا هو الملجأ الوحيد لمغادرة البلاد، فعادة ما يدفع المهاجرون رشاوى لدخول مركز الترحيل. ويدفع رعايا أندونيسيا – وهم مسلمون – أقل الرسوم، ثم يأتي السريلانكيون والفلبينيون من ذوي الأسماء الإسلامية، فيدفعون رشوة أعلى لدخول المركز. وإن لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من دخول المركز، فإن المقابلات مع المهاجرين والمسؤولين بالسفارات والمسؤولين السعوديين تشير إلى أن مركز الترحيل مكتظ للغاية بالنزلاء الذين يقيمون في ظروف جد سيئة.²⁸² وطبقاً لما ورد في تقرير جديد، فإن 8000 شخص يقيمون في المركز الذي تبلغ سعته القصوى 5500 شخص.²⁸³

وعاملات المنازل الوافدات غير القادرات على الحصول على تأشيرات خروج من الكفيل واللاتي لا يمكنهن اللجوء إلى مركز وزارة الشؤون الاجتماعية قد لا يجدن أي بديل سوى دفع رشوة واللجوء إلى مركز الترحيل لمغادرة البلاد.²⁸⁴ ومن هجرن أصحاب العمل الأصليين ويعملون دون توثيق لعدة سنوات، يتوجب عليهن مغادرة البلاد عبر الترحيل دون غيره من السبل.

²⁸⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج.، بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

²⁸¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. غازي القصيبي، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006. "هذه مشكلة تواجهنا أحياناً. إنهن يخشين قول إنهن لم يحصلن على رواتبهن".

²⁸² "المملكة العربية السعودية: تسجيلات فيديو جديدة تؤكد وجود التعذيب في السجون" بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 27 أبريل/نيسان 2007، على: <http://hrw.org/arabic/docs/2007/04/26/saudia15784.htm>

²⁸³ انظر: Siraj Wahab, "Indian Overstayers Clog Deportation System," *Arab News*, June 6, 2007, <http://arabnews.com/?page=1§ion=o&article=97133&d=6&m=6&y=2007> تمت الزيارة في 8 يونيو/حزيران 2007.

²⁸⁴ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع ماريسا ج.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006، ومسؤول قنصلي ف.، من إحدى الدول الراسلة للعمالة، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006. انظر أيضاً: Joe Avanceña, "Backdoor exit," *The Saudi Gazette*, 1 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وطبقاً لمسؤولين دبلوماسيين في جدة، فإن مركز وزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض ليس مفتوحاً لعاملات المنازل المهاجرات في جدة وغيرها من المناطق الغربية، ويجاهد هؤلاء المسؤولون للتوصل إلى سبل لإعادة عاملات المنازل اللاتي واجهتهن مشكلات مع اصحاب العمل. وقال أحد المسؤولين الدبلوماسيين: "في الرياض يوجد مركز وزارة الشؤون الاجتماعية. ويمكنهم التصديق على تأشيرات الخروج، فهذه مسؤوليتهم، لكن ليس هنا. ونحن في القنصلية نتصل بأصحاب العمل، فلا نجد رداً، ولا يوجد أي سبيل نلجأ إليه".²⁸⁵

وفي مثل هذه الحالات يمكن أن ينصح وكيل استقدام العاملة المنزلية أو زميلاتها بأن تحاول جمع النقود اللازمة للرشوة في مركز الترحيل. مثلاً قابلت هيومن رايتس ووتش عاملة منازل في جدة لم تصرح لها صاحب العمل باستصدار تأشيرة خروج، وقلل من خياراتها الخاصة بسبل العودة إلى الفلبين. وقالت: "الأسبوع الماضي قال وكيلي إنه بالنسبة لقضيتي لا يجيب بابا على الهاتف. وقال: إذا أردت العودة إلى بلدك فذهبي إلى مركز الترحيل".²⁸⁶ وأمدتها وكيلها بتذكرة العودة بالطيران. وحتى عاملات المنازل اللاتي يدين لهن أصحاب عملهن بنقود كثيرة قد يلجأن إلى هذا الخيار. قالت ساندرا س.:

يريد العاملون بالسفارة الذهاب إلى منزل صاحب العمل مع الضابط المسؤول عن القضية. وأصحاب العمل يدينون لي بـ 34000 ريال [8840 دولاراً]. والآن أريد العمل لكي أدفع مقابل الترحيل، مبلغ 500 ريال [130 دولاراً]. وأمي وأبي بحاجة للنقود، ويحتاجون لوجودي في البيت، لكن صاحب العمل لا يريدني أن أغادر... تقول لي السفارة إنه إذا لم يرغب صاحب العمل في إعطائي النقود فسوف أضطر للعمل شهراً إضافياً لكسب رسوم الترحيل".²⁸⁷

وفي جدة أفادت عدة عاملات منازل إن السفارة أخبرتتهن بشكل غير رسمي إن عليهن العودة للوطن عبر مركز الترحيل في جدة بدلاً من مساعدتهن. مثلاً قالت ماريلو ر. "قلت للمسؤول عن القضية إنني أريد العودة لبلدي. كنت بحاجة لتأشيرة خروج فقط، وبالنسبة للتذكرة سيعطيني أصدقائي النقود... وقال لي أحد المسؤولين عن الحالات إن الأفضل أن أعود عبر الترحيل، فقلت: لا! أريد راتبي، ولا أريد العودة كأني خالفت القانون، أريد أن أعود بشكل قانوني".²⁸⁸

²⁸⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول النقضلي ي.، من إحدى الدول الراسلة للعمالة، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁸⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أديلينا ي.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁸⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ساندرا س.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁸⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ماريلو ر.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 10 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وفي بعض الحالات فإن عاملات المنازل اللاتي هجرن أصحاب العمل الأصليين واستمر عملهن في السعودية بشكل مستقل دون وضع قانوني، ربما كان لديهن أطفال، وهذا عادة عبر علاقات طوعية مع عمال مهاجرين آخرين. وهؤلاء الأطفال لا توثيق لهم، بما أن أبويهم يجب أن يكون لديهم تصاريح إقامة سارية من أجل تسجيل الأطفال. وتصبح الأم والطفل عالقين في السعودية بما أن جهود الإعادة أو محاولة الترحيل قد تنجم عن المقاضاة بتهمة الزنا. وقال مسؤول بإحدى السفارات:

لا يمكننا استخراج تأشيرة خروج لمن وقعن في مسائل أخلاقية. [السلطات السعودية] سوف تضعهن في السجن أولاً... لا سبيل أمامنا لإعادة الطفل... ترفض السلطات السعودية الإقرار بوجود هذه المشكلة... يجب أن يكون هنالك برنامج لعفو الأطفال، ولكل المقيمين بصفة غير قانونية في البلاد.²⁸⁹

إعادة رفات المهاجرين إلى بلدانهم

ما حاجة شخص ميت إلى تأشيرة خروج؟

- مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008

إن قيود نظام الكفيل تتبدى بوضوح في التحديات والتأخيرات البيروقراطية التي تواجهها السفارات من أجل إعادة رفات المهاجرين الذين يموتون في المملكة العربية السعودية إلى بلدانهم. حين لا يتمكن مسؤولو سفارات الدول الراسلة للعمالة من استخراج موافقة الكفيل على تأشيرة الخروج، سواء لأن الكفيل يرفض أو لأنه لا يمكن التوصل إليه، يجب عليهم التماس مساعدة حاكم المنطقة في الالتفاف حول المعوقات الإدارية. وقال مسؤول بإحدى السفارات: "دون تعاون الكفيل يصعب إعادة الجثة... والمشكلة الأساسية هي أن على الكفيل تغيير الأوراق والتصديق عليها".²⁹⁰

ونظراً لعدد المهاجرين الكبير في البلاد، فإن على السفارات عادة أن تتعامل مع عدد ضخم من عمليات الإعادة شهرياً. وقال مسؤول دبلوماسي من إحدى الدول الراسلة للعمالة: "نرسل إلى الوطن ما قوامه 20 جثة شهرياً في المتوسط. كل شهر مشكلة، عادة بسبب الكفيل. فالمقيمون بشكل غير قانوني أو الهاربين يجب أن نلجأ في حالاتهم إلى الحاكم. يمكنك تخيل كم يستغرق هذا من الوقت. أما

²⁸⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

²⁹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ك.، بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

المهاجرين القانونيين فيستغرق الأمر في حالاتهم من ثلاثة أسابيع إلى شهر من أجل إعادة رفاتهم. وبالنسبة لغير القانونيين قد يستغرق الأمر عدة شهور".²⁹¹

وقابلت هيومن رايتس ووتش دبلوماسيين جاهدوا لمدة وصلت إلى عام من أجل إعادة الرفات إلى الوطن. مثلاً استغرق الأمر عاماً من أجل إرسال جثمان عاملة منازل سريلانكية ذكرت التقارير الطبية أنها توفت متأثرة بسوء التغذية والسل، ولم تكن قد حصلت على أي أجر طيلة خمسة أعوام أمضتها في الخدمة. وتم اعتقال صاحب العمل ودفع جزءاً من أجرها لأسرتها، لكنهم لم يتمكنوا من إعادة الجثمان إلا بعد إجراء التسوية المالية.²⁹² وفي حالة أخرى، قال مسؤول من سفارة أندونيسيا: "لدينا حالة لسيده ماتت قبل ستة أشهر... لم نتمكن من العثور على الكفيل. وحصلنا على إذن من الحاكم [في الرياض بأن تحصل على تأشيرة خروج] لكن السجل المدني لن يعطينا شهادة دون جواز سفرها أو الإقامة".²⁹³

وفي حالات أخرى تكون السلطات السعودية التي تتعامل في القضية بطيئة أو غير متعاونة أو تطالب باسترداد أجزاء من أجر العاملة. وقال مسؤول دبلوماسي: "إذا لم يكن الكفيل متوافراً تتولى الشرطة الأمر، فيبدو عليهم التردد ويقولون لنا: إن شاء الله، إن شاء الله كلما سألنا. [ويتوقعون منا] أن نعرض بعض النقود أو "الويسكي" [يُتاح للدبلوماسيين في السعودية جلب بعض الكحول بكميات محددة]".²⁹⁴

نظام العدالة الجنائية

أريد العودة لبلدي. لكن لأعود لبلدي يقولون إن عليّ التنازل عن الاتهامات [التي أنسبها إلى صاحب العمل]. أنا هنا منذ ثمانية أشهر. وأنا هنا بلا نقود ولا عمل. إذا عدت لوطني فسأعود وقد ضربوني على جسدي خاوية الوفاض معدمة، وهذا ما يحزنني... إذا كان هذا نصيبي فليكن [فسوف يتم معاقبة أصحاب عملي وأحصل على تعويض]. وإلا فإنني أقبل مصيري. قلت لنزوجي هذا بالفعل وقال فلندع الله يعاقب صاحب العمل.

- مينا س، عاملة منازل أندونيسية قام أصحاب عملها بضربها وحرمانها من الطعام ولم يدفعوا لها راتبها، الرياض، 12 مارس/آذار 2008

²⁹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ل.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

²⁹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول دبلوماسي سريلانكي طلب عدم ذكر اسمه، ومراجعة التقارير الطبية، الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بسفارة أندونيسيا طلب عدم ذكر اسمه، الرياض، مارس/آذار 2008.

²⁹⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول د. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006.

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة بموجب الاتفاقيات التي أصبحت السعودية طرفاً فيها، من بين الالتزامات القانونية الواضحة ضمان وجود عقوبات فعالة، تشمل العقوبات الحنائية، سواء كتابة أو من حيث الممارسة، بحق أي شخص يشترك أو يتواطأ بأي شكل من الأشكال في العمل الجبري أو العمل بالسخرة، أو في الإساءة التي ترقى للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة.²⁹⁵

حالات لسوء معاملة الشرطة وإساءاتها

أفادت عاملات المنازل بتعرضهن لخبرات متفاوتة ومتباينة فيما يتعلق بالتماس المساعدة من الشرطة. بعض عاملات المنازل تلقت المساعدة وأحالتهم الشرطة إلى جهات أخرى مما مكنهن من هجر أصحاب العمل المسيئين والسعي للمساعدة في مأوى وزارة الشؤون الاجتماعية أو السفارة. وفي حالات أخرى رفضت الشرطة تصديق روايات عاملات المنازل، وقامت بإعادتهن قسراً إلى أصحاب العمل، أو لم تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامتهن.

وقال عدة مسؤولون من بلدان راسلة للعمالة إن التعاون مع الشرطة تحسن، مثلاً فيما يتعلق بترتيب عمليات الإنفاذ من محل العمل حيث يتم تحديد إقامة عاملات المنازل. إلا أن هذا المستوى من التعاون ليس متسقاً في سائر الحالات، وربما يحتاج مسؤولو السفارات إلى تجاوز المعوقات البيروقراطية. وعلق أحد المسؤولين قائلاً: "أحياناً نحصل على المعلومات من خادمة مُحددة إقامتها على نحو غير قانوني في أحد المنازل. فننتحدث إلى الشرطة لكنهم يطالبون برسالة من الحاكم، وإلا [لن يذهبوا إلى البيت] ولا يفعلون غير الاتصال الهاتفي".²⁹⁶

وفي حالات أخرى تتجاهل الشرطة مسؤوليتها الخاصة بقضايا الإساءات. ووصفت بوناما س. ل. هيومن رايتس ووتش ما خبرته عندما التمتت مساعدة الشرطة بعد الفرار من بيت أصحاب العمل:

²⁹⁵ المادة 4 (1) من اتفاقية العمل الجبري، النافذة في السعودية منذ عام 1978 نصت على: "لا تفرض السلطة المختصة أو تسمح بفرض عمل جبري أو إلزامي لصالح أفراد أو شركات أو جمعيات خاصة". والمادة 1 من الاتفاقية التكميلية بشأن القضاء على الاسترقاق وتجارة الرقيق ومؤسساته والممارسات الشبيهة بالاسترقاق، النافذة في السعودية منذ عام 1973 نصت على: "على كل الدول الأطراف بالاتفاقية أن تسن التشريعات والممارسات الضرورية وغيرها من الإجراءات للقضاء بالكامل في أسرع وقت ممكن على المؤسسات والممارسات الخاصة بـ... العبودية و... الخدمة بالسخرة". وفي قضية سيليادين قضت المحكمة الأوروبية بأن فشل فرنسا في ضمان تصنيف الاسترقاق والعمل بالسخرة ضمن القانون الجنائي الفرنسي يُعد بمثابة انتهاك للالتزام الإيجابي المفروض على فرنسا بضمان حظر الممارستين. المادة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب نصت على: "تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي"، والمادة 16 نصت على: "تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع، في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة..."

²⁹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول م. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، 10 مارس/آذار 2008.

جاء ضابط كبير فاشتكت و ذكرت ما أصبت به من كدمات. اشتكيت من ضرب بابا لي. وزعم بابا أنه لم يكن حاضراً وقت تعرضي للإصابة. ثم سألوا إذا كان بابا يعطيني راتبي، فقلت: لم أحصل على أي نقود منذ عام ونصف. ورفضت العودة إلى بابا. صممت على الذهاب إلى مقر السفارة... قالت الشرطة لبابا أن ينزلي عند السفارة، لكنه اصطحبني إلى البيت... ضربتني السيدة بشدة وقالت: أينما ذهبت في المملكة العربية السعودية فسوف تعودين إلى هنا. حتى إذا قتلناك فلن تلومنا الشرطة أقل اللوم. لولا أنك هربت لكنت قتلناك وألقيت بجثتك في القمامة.²⁹⁷

وفي حالات قليلة أفادت عاملات المنازل التعرض للتحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي من قبل ضابط الشرطة. وقالت سري هـ. "ذات مرة ذهبت إلى مركز الشرطة. اتصلت برقم 999 [رقم الطوارئ الخاص بالشرطة]. ما حدث هو أن الضابط طلب مني أن أخرج إليه وأقيم علاقة جنسية معه".²⁹⁸ وقالت ديان و.، التي فرت من صاحب العمل وحاولت دخول مركز وزارة الشؤون الاجتماعية: "قال ضابط الشرطة: انتظري، إذا أردت خطاباً من الشرطة والنوم في المأوى، يجب أن تنامي معي وغداً تدخلين المأوى".²⁹⁹

وعندما لجأت شيماني ر. إلى ضابط شرطة بعد الفرار من صاحب العمل، اصطحبها أحد ضباط الشرطة إلى منطقة معزولة واغتصبها.³⁰⁰ وحين أوقف السيارة وخرج لشراء مياه، أخذت رخصة قيادته وفرت. وقالت: "حين ذهبت لمركز الشرطة قالوا لي: أنت خادمة ومن سريلانكا، وهو من هذا البلد وهو رجل ثري، لا يمكنك الجدل معه، الأفضل لك أن تعودي إلى بلدك". ثم نقلت الشرطة شيماني ر. إلى مركز الترحيل دون أن تتيح لها فرصة المضي قدماً في شكاوها وقضيتها.³⁰¹

واشتكى الكثير من مسؤولي البعثات الدبلوماسية الخاصة بالدول الراسلة للعمالة ممن يدعمون القضايا الجنائية للعاملات من غياب النظام والكفاءة في صفوف الشرطة السعودية. مثلاً إذا تم نقل أحد الضباط "لا يتركون ملفاً للقضية. ويخبرك الضابط الجديد أن عليك الاتصال بالضابط السابق".³⁰²

²⁹⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوناما س.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁹⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سري هـ. عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

²⁹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ديان و.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

³⁰⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيماني ر.، عاملة منازل عائدة، هابارادوا، سريلانكا، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³⁰¹ المرجع السابق.

³⁰² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

كما ذكر هؤلاء المسؤولون الحاجة إلى قسم خاص في كل مركز شرطة للنظر في قضايا العنف الجنسي.

التحقيقات المعيبة ومجريات القضايا الجنائية المطولة

لم أر أي قضية اغتصاب استمرت في مجرى التقاضي حتى نقطة الإدانة. غالبية القضايا لا يتم النظر فيها حتى.

- المسؤول ب. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، وقام بمراقبة كل القضايا الجنائية الخاصة بدولته على مدار السنوات القليلة الماضية، الرياض، 8 مارس/آذار 2008

في أغلب القضايا التي تسعى فيها للتعويض المالي، لا يمكن للعمالة تحمل مدة المحاكمة وفترات الانتظار المطولة، إذ تستغرق ما بين تسعة أشهر إلى عام. فمجريات العمل في المحاكم بطيئة للغاية.

- المسؤول القنصلي ي. من إحدى الدول الراسلة للعمالة، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006

إن التحقيقات غير الكافية أو جمع الأدلة متواضع المستوى في القضايا التي أساء فيها أصحاب العمل أو الوكلاء إلى عاملات المنازل تؤثر سلباً على مجريات القضايا. وقد عرفت هيومن رايتس ووتش بقضايا رفضت فيها السلطات السعودية إجراء اختبارات لإثبات أبوة رجال وصبية سعوديين متهمين باغتصاب عاملات المنازل اللاتي حملن أطفالاً نتيجة للاغتصاب. وحاولت عاملة منازل اغتصابها صاحب العمل وأصبحت حبلى في خمسة أشهر أن تتقدم بشكوى للشرطة لكنهم "رفضوا تسجيل القضية وأحالوها إلى مأوى [وزارة الشؤون الاجتماعية]. [و]لكي يُقبل دخولها لم يكتبوا أنها حبلى".³⁰³

وفي حالات كثيرة لا تتمكن عاملات المنازل من رفع دعاوى جنائية ضد صاحب العمل أو الوكيل المسمى، جراء الضغوط التي يتعرضن لها من السلطات السعودية، أو بسبب عدم كفاية الأدلة. وبمساعدة من سفاراتهن يمكن أن يتسنى لهن الحصول على تسوية مالية بعيداً عن المحكمة، لكن في حالات أخرى يعدن إلى بلادهن دون أي تعويض. ولا تتمكن عاملات المنازل عادة من الفرار من بيوت أصحاب العمل إلا بعد أيام أو أسابيع من واقعة العنف. وفي هذه الحالات يُطلب منهن تقديم

³⁰³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

شكوى لدى الشرطة قبل إجراء فحص طب شرعي للتحقق من وجود أي دليل متبقي من الواقعة.³⁰⁴ ويفرض هذا المطلب المزيد من التأخير، خاصة إذا كان عليهن العودة إلى مركز الشرطة التابع له محل وقوع الجريمة. وقال مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالمة اعتاد النظر في مثل هذه القضايا: "إحدى المشكلات أن عاملات المنازل لا يعرفن أين كن يقمن. العاملة تكون في وضع أشبه بالسجينة، فلا تعرف إلى أين تقودنا".³⁰⁵

وبالنسبة للقضايا التي تصل إلى المحكمة، يجب على عاملات المنازل الانتظار شهور أو سنوات قبل انقضاء المحاكمة. وعادة ما ينتظرن في مأوى مكتظة في سفاراتهن، ولا يتمكن من العمل أو مغادرة أرض السفارة، وتربطهن بأسرهن في الوطن اتصالات جد محدودة. حتى بعد فترات الانتظار الطويلة غالباً ما لا تكون النتيجة في صالحهن، كما حدث في قضية هايمان ج.، المذكورة في القسم الخاص بالإتجار بالأشخاص من هذا التقرير. وقال محامي يعمل لصالح السفارة الأندونيسية إن زهاء 60 من القضايا تنتهي بالإدانة.³⁰⁶

وقابلت هيومن رايتس ووتش عاملة منازل سريلانكية، هي شامالي و. وتعرضت للاغتصاب على يد ابن صاحب العمل، وقالت:

فحصوني وأثبتوا أنني تعرضت للاغتصاب لكن لست حبلى. ومنذ ذلك الحين لم أَلج إلى محكمة بالمرة... لم تعطني الشرطة أي معلومات إضافية. أسأل كل شهرين. وطيلة الشهور الستة الماضية أقمت هنا [في مأوى السفارة]. واقتضت 50000 روبية [في سريلانكا] بفوائد قبل أن آتي. ولا يعمل زوجي وأبي مريض. وأم زوي ترعى طفلي. ولا يمكنني العودة إلى سريلانكا لأن القضية ما زالت مستمرة... لا أعرف على الإطلاق ماذا يحدث، وما إذا كان ابن صاحب العمل قد دخل السجن. يجب أن أعود إلى بلادي وأن أسدد ديني. إذا غادرت الآن وقمت بالعمل فيمكن أن أفعل شيئاً حيال هذه المشكلة... فقد ضيعت مني ستة أشهر بالفعل.³⁰⁷

³⁰⁴ مقابلات هيومن رايتس ووتش مع طبيب من مستشفى عام، الرياض، 13 مارس/آذار 2008، ومسؤول ل. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالمة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

³⁰⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالمة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁰⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناصر الدنداني، محامي، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁰⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شامالي و.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وإذا جاء الحُكم بعد محاكمة طويلة في صالح العاملة، فعليها أن تتحضر لفترة انتظار أخرى إذا قرر المُدان أن يرفع دعوى تمييز في الحُكم. وقال محامي من إحدى الدول الراسلة للعمالة في السعودية منذ عدة سنوات: "أذكر قضية اغتصاب واحدة في المنطقة الشرقية [في عام 2007] صدر فيها حُكم بالإدانة". إلا أن هذه القضية تم التمييز فيها ولم تتمكن العاملة من الانتظار وقتاً إضافياً فتنازلت عن القضية وعادت إلى بلدها.³⁰⁸ وقد أوصى عدة مسؤولين بالسفارات بأن يوكلوا محامٍ يُمثل المرأة بعد المحاكمة بحيث تعود إلى بلدها ثم تنتظر الحُكم النهائي. "يجب أن تبقى لمدة عام على الأقل. وهي تريد أن تعود إلى بلدها وأن تترك الجريمة بلا عقاب. ويعرف السكان المحليون أن الوقت في صالحهم".³⁰⁹

ونظراً لفترات الانتظار الطويلة ولطبيعة نظام العدالة السعودي، فالكثير من المسؤولين بالبعثات الدبلوماسية ومستشاريهم القانونيين يلجأون للتسويات المالية في قضايا الإساءة إلى عاملات المنازل.³¹⁰ ويشعر مسؤولو السفارات بأن لديهم خيارات قليلة نظراً لإجراءات الهجرة التقييدية، ولعدم إمكانية تطبيقها على أصحاب العمل، ولرغبة عاملات المنازل في العودة إلى بلدانهم سريعاً. "كيفية التحرك التي تريد اتباعها تعود إليها، وليس للسفارة. إذا لم تكن ترغب في رفع قضية وأن تعود لبلدها وتحصل على تسوية مالية، نعزز قرارها هذا. ونحن مُلزمون بإخبارها بخبرائنا السابقة. كم يستغرق الأمر من وقت، وأنها حيث ستقيم، في مركز النساء، لن تتمكن من العمل أو من الخروج. لا يمكنهن العمل لكنهن بحاجة للإنفاق على أسرهن".³¹¹

³⁰⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

³⁰⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ل. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

³¹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين دبلوماسيين من دول راسلة للعمالة، الرياض، 10 و11 مارس/آذار 2008.

³¹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

XI. تدابير وثغرات الحماية في الدول الراسلة للعمالة

أتصلت بالوكيل وأتصلت بالسفارة، ولم تجبني إلا السفارة فمحتني الأمل في الحل... أتمنى لو كانت السفارة يمكنها فعل المزيد، أو الأفضل. على حكومة أندونيسيا أن تتحرك. أتمنى لو كانت السفارة صارمة مع السعوديين. كل الإجراءات تتحرك هنا ببطء شديد.
- سري هـ. عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006

أنا دبلوماسي، ولست عاملة منزلية.
- المسؤول ج. بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008

في مواجهة سياسات الهجرة التقييدية التي تتسبب في حصار النساء المهاجرات، وفي غياب آليات الانتصاف المحلية الفعالة لضحايا الانتهاكات، فإن البعثات الدبلوماسية للدول الراسلة للعمالة تلعب دوراً هاماً في توفير المأوى والخدمات والمساعدة القانونية لعاملات المنازل. وكما سبقت المناقشة في القسم بعنوان "نطاق الإساءات" في الفصل الثالث أعلاه، فإن البعثات الدبلوماسية تتعامل مع آلاف الحالات سنوياً.³¹²

وقد أوضح دبلوماسيون في سفارة الفلبين أنه على الرغم من أن عاملات المنازل "يمثلن 10 إلى 20 في المائة من الفلبينيين [في السعودية]، فهن يمثلن 90 في المائة من كم المشكلات".³¹³ وقال السفير السريلانكي لـ هيومن رايتس ووتش إنه كانت توجد 185 امرأة في المأوى وقت إجراء المقابلة. كما قال إنه يستقبل 400 شكوى وطلب كل أسبوع من سريلانكا من أسر عاملات المنازل وعاملات المنازل العائدات.³¹⁴

وتيسر سفارات كل من أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال من إعادة رعاياهم بالتحقق من الجنسية وتحضير وثائق السفر المؤقتة التي يمكن استخدامها بديلة عن جواز السفر. كما يحاولون التفاوض على الوصول إلى تسويات مالية بين أصحاب العمل وعاملات المنازل ومكاتب الاستقدام في حالة عدم دفع الأجور أو لدى عدم توفير تذكرة العودة. وبعض البعثات الدبلوماسية انشأت بيوت آمنة توفر

³¹² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بسفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006.

³¹³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين بالسفارة الفلبينية، الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006.

³¹⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أ. م. ج. صادق، سفير سريلانكا، الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006.

المأوى لعاملات المنازل بانتظار إعادتهن أو لمن يجب عليهن الانتظار شهور أو سنوات حتى الانتهاء من نظر قضاياهن في المحكمة. وأخيراً فربما توفر هذه البعثات مساعدة قانونية وخدمات ترجمة ورعاية طبية.

كما حاولت العديد من السفارات تحسين قدرتها على جمع البيانات ومراقبة أوضاع عاملات المنازل بواسطة التصديق على العقود، وتعقب أسماء وعناوين أصحاب العمل ووضع أصحاب العمل الذين يرتكبون الإساءات على قائمة سوداء. مثلاً قال أحد المسؤولين: "من ارتكبوا إساءات يتم وضعهم على قائمة سوداء لخمس أو عشر سنوات. ومن ارتكبوا إساءات جسيمة، يتم وضعهم على القائمة بشكل دائم".³¹⁵

القيود المفروضة على العمل في المملكة العربية السعودية

قد يواجه الدبلوماسيون من الدول الراسلة للعمال بعض القيود، وتشمل مطالبة عاملات المنازل باستخراج تأشيرات خروج قبل التمكن من مغادرة البلاد، أو نقص التمويل اللازم لشراء تذكار الطيران، وكذلك مقاومة السعودية لفكرة البيوت الآمنة الخاصة بالسفارات. وقال مسؤولون من عدة سفارات لـ هيومن رايتس ووتش أن بقاء البيوت الآمنة في حد ذاته غير نهائي أو مستقر، بما أن السلطات السعودية لا تسمح بعملها إلا بصعوبة وعلى استحياء. وقال أحد المسؤولين: "ليس لدينا تصريح بتشغيل البيت الآمن... إنهم يرون الحاجة إليه لكنهم لا يريدون منحنا اعتراف رسمي به".³¹⁶

ويقع عبء إخراج عاملات المنازل من أوضاع تحديد الإقامة قسراً على عاتق السفارات، التي تتلقى المكالمات من عاملات المنازل الساعيات للمساعدة، لكن لا يمكنهم الترتيب لإجراء عمليات الإنقاذ دون تعاون من الشرطة السعودية. وفي بعض الحالات يتعاون العاملون بالسفارة مع الشرطة لإنقاذ عاملة محبوسة داخل محل العمل. وفي الحالات التي لا تتعاون فيها الشرطة، تخبر السفارات عاملات المنازل أن عليهن العثور على وسيلة لمغادرة البيت على عاتقهن. وبعض عاملات المنازل قد يجدن الفرصة للفرار أو قد يضطرن إلى اللجوء إلى أساليب خطيرة مثل القفز من النوافذ. وقالت إحدى عاملات المنازل:

³¹⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول بالسفارة الأندونيسية طلب عدم ذكر اسمه، الرياض، نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³¹⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمال، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

كنت أبكي يومياً وأنا أفكر في الأمر... تحدثت مع السفارة السريلانكية وقالوا لي إنهم لا يمكنهم المجيء لإنقاذي. بدلاً من هذا قالوا لي أن أهرب وأذهب إلى السفارة. ولم أهرب لأنني كنت خائفة.³¹⁷

ومن يهربن يخاطرن بالتعرض للإساءات في الطريق إلى السفارة من قبل أفراد يدعون مساعدتهن، أو بالاعتقال والترحيل جراء التنقل دون أوراق الهوية. وعلى الجانب الآخر فإن السفارات تتعرض لضغوط سياسية وعليها مقاومة فكرة شائعة بين أصحاب العمل السعوديين والسلطات السعودية بأن السفارات تشجع عاملات المنازل على الفرار. وقال وزير الشؤون الاجتماعية د. عبد المحسن العباس لـ هيومن رايتس ووتش: "تتمادي السفارات وتؤجر بيوتاً آمنة لتشجيع العاملات على الفرار، ثم تنقلهم السفارات إلى أصحاب عمل جدد مقابل عمولات".³¹⁸ وقال مسؤول دبلوماسي: "في الماضي كانت الشرطة النظامية تحاول إغلاق البيوت الآمنة، لكنهم اعتادوها الآن".³¹⁹

ونظراً لدور السفارات في توفير الملجأ لعاملات المنازل الهاربات من العمل، فيجب أن تبقى مفتوحة حتى في أيام الإجازة الأسبوعية وأثناء الليل، بما أن هذه هي الأوقات التي يُرجح أن تفر خلالها العاملات. وبعض أجزاء السفارة الفلبينية تبقى مفتوحة يومي الخميس والجمعة لمساعدة عاملات المنازل اللاتي قد يقمن بالفرار في عطلة نهاية الأسبوع. وعلى النقيض، لا يوجد في سفارة سريلانكا في الرياض حراسة على مدار الأربع وعشرين ساعة، لذا فحين تُغلق السفارة قد تبقى عاملات المنازل القادمات من مسافة بعيدة عالقات في الطريق. ويمثل هذا موقف ينطوي على التهديد البالغ للسيدات في السعودية، بما أنها تكون غير مصحوبة بولي أمر وبما أنها تخالف قوانين الهجرة لأنها "تهرب" من كفيها.

نقص الموارد والاستجابة غير المنتظمة

الشيء الوحيد الذي يحزنني هو الوقت الذي أمضيته في العمل المكتبي الإداري، في الإجابة على مكالمات والتعامل مع زوار وتذاكر طيران وما إلى هذا. لا يمكنني إجراء جلسات العلاج الجماعي. أنا مسؤولة عمل اجتماعي وهذا هو تخصصي، وأود الاشتغال بهذا العمل. لكن لا يمكنني بسبب كل الواجبات الإدارية على عاتقي.

- عاملة اجتماعية، البيت الآمن لسفارة الفلبين، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006

³¹⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جاناياداني أ.، عاملة منازل عائدة، كاندي، سريلانكا، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³¹⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. عبد المحسن العباس، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³¹⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ب. بإحدى سفارات الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

عادة ما تكون السفارات هي الجهة الوحيدة التي تدافع عن عاملات المنازل وتدعم قدرتها على الحصول على الانتصاف، وقد حسنت من خدماتها وسعتها الخاصة بالعمل في السنوات الأخيرة. إلا أن أغلب البعثات الدبلوماسية ما زالت غير مجهزة بالعاملين الكافين للتعامل مع حجم الشكاوى الهائل، وربما لا يوجد بها عاملون متخصصون مثل المشتغلين بالعمل الاجتماعي أو المحامين. ويكافحون من أجل الوفاء بالمتطلبات الدنيا من أجل توفير المأوى المؤقت وإدارة القضايا وغيرها من الخدمات لعاملات المنازل، لكن عادة ما يفشلون في الوفاء بهذا الحد الأدنى.

وتتباين جودة الخدمات من بعثة دبلوماسية إلى أخرى وتعتمد عادة على توجهات وسلوك العاملين. ففيما يُكرس بعض الأشخاص جهودهم لمساعدة رعاياهم، فغيرهم يشعرون بالضيق من شكاوى العاملات ويميلون إلى تجاهلها. مثلاً رفض مسؤول بإحدى السفارات استخدام تمويل السفارة من أجل مساعدة عاملات منازل عالقات في البلاد برفضه تمويل تذاكر العودة وقال: "لا بد من تواجد نفود مخصصة لهن، لأن بنود الإنفاق مُحددة، فإذا فتحت الباب فسوف نغرق في الطلبات".³²⁰ وأضاف: "هل تلوم صاحب العمل السعودي إذا لم يدفع لها راتبها لمدة عامين لأنه إذا فعل فسوف تهرب وتعمل لدى صاحب عمل آخر؟"³²¹

والبعثات الدبلوماسية لا تتواجد إلا في الرياض وجدة، مما يعني عزلة العاملات في المناطق البعيدة. وكثيراً ما ذكر الدبلوماسيون هذه المشكلة، فيقولون: "بعض عاملات المنازل في مناطق بعيدة ولا يمكنهن اللجوء إلى السفارة".³²² كما تتطلب الاستجابة في مثل هذه الحالات المزيد من الوقت والعاملين والموارد. وقال أحد المسؤولين القنصليين: "[مثلاً] وقعت حالة تحرش جنسي في المنطقة الغربية، في العسير، على بعد 1200 كيلومتر. إذا اشتكت السيدة... فعلينا أن نرسل أشخاصاً إلى مكان على بعد 1200 كيلومتر لتنسيق فرارها وجلبها إلى جدة. وقد قمنا بالفعل برفع قضية في أربها".³²³

وربما يساعد العاملون بالسفارات عاملات المنازل بالاتصال بالشرطة أو المحاكم في القضايا الجنائية، ويمكن أن يوفرُوا المساعدة القانونية لمن يواجهن اتهامات جنائية. وعلى العاملين بالسفارات توفير وثائق سفر لعاملات المنازل أثناء مجريات الترحيل. وفيما وفرت الحكومة الفلبينية مساعدة

³²⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول س. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³²¹ المرجع السابق.

³²² مقابلات هيومن رايتس ووتش مع مسؤولين بالسفارة والقنصلية من دولة راسلة للعمالة، الرياض وجدة، ديسمبر/كانون الأول 2006 ومارس/آذار 2008.

³²³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ي. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

قانونية دائمة للعمال الذين توجه إليهم الاتهامات الجنائية، فإن الحكومتين السريلانكية والأندونيسية لم تكن متسقة في توفيرها للمساعدة في هذا الصدد.

ريزانا نافيك، فتاة مراهقة سريلانكية حُكم عليها بالإعدام جراء مزاعم بقتل طفلة كانت ترعاها، لم تحصل على مساعدة قانونية طيلة المحاكمة لمدة عامين إلى أن انبثقت حملة الاستنكار الدولية الموسعة بعد الحكم عليها (انظر أعلاه). وقال مسؤول رفيع المستوى من السفارة السريلانكية: "في قضية ريزانا نافيك كانت كلفة دراسة التمييز في الحكم تبلغ 50000 ريال [13000 دولار]. خمسون ألف ريال. هل يستحق الأمر إنفاق هذا المبلغ على المجرمين؟"³²⁴ وتم الحكم على أمانتي ك.، عاملة المنازل السريلانكية التي أصبحت حبلى بعد أن اغتصبها صاحب العمل، بالحبس جراء التورط في علاقات جنسية خارج الزواج، وقالت: "لم يحضر أحد ليقابلني في السجن بعد ذلك اليوم في المحكمة. لم توفر لي السفارة أو المحامي أية وسيلة للاتصال بهما".³²⁵

ويعد تدخل السفارات بالنيابة عن رعايا الدولة، بما في ذلك أثناء التحقيقات وفي توثيق الإساءات، يعد تدخلاً غير متسقاً. ففيما أفادت بعض عاملات المنازل بأنه قد تم توثيق ما خبرنه بالكامل، قالت أخريات إنهن أصبن بكدمات بارزة لكن لا الشرطة ولا السفارة وثقت هذه الكدمات بالصور الفوتوغرافية. مثلاً قالت آني ر. "كنت مصابة بندبات من الضرب... وأثناء إقامتي في المأوى اختفت الندبات. لم يلتقط لي أحد صوراً هنا. وقد تسبب الضرب في إحداث ندبات وفي احمرار معصمي وظهري".³²⁶ وأبدى أحد المسؤولين بإحدى السفارات سلوكاً متعالياً ينطوي على التجاهل والإهمال تجاه حالات الاعتداء الجنسي وقال: "ما لم يكن حوالم، لا نسأل الكثير. هذه هي المعلومة المطلوبة... إذا لم تكن حبلى تصبح قضية التحرش الجنسي غير مفيدة لنا".³²⁷

وقد برزت مشكلة عدم كفاية العاملين في المقابلات التي أجريت مع العاملين في كل من البعثات الدبلوماسية التي زارتها هيومن رايتس ووتش. ونقص العاملات من النساء اللازمات لمساعدة عاملات المنازل، خاصة في البيوت الآمنة وفي وظيفة الإحصائيات الاجتماعية، كانت ثغرة واسعة بالنسبة للعاملين. وقال أحد المسؤولين من الرجال: "تبعاً لثقافتنا لا يمكن للرجل أن يسأل المرأة مباشرة عما تعرضت له من إساءات جنسية".³²⁸ وأوضح دبلوماسي آخر طبيعة المعوقات التي تحول

³²⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول السفارة السريلانكية، الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006.

³²⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أمانتي ك.، عاملة منازل عائدة، كاتوناياكي، سريلانكا، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³²⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آني ر.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³²⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

³²⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ن.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

دون وجود عاملات من النساء: "ليس من السهل على المرأة أن تعمل في السعودية دون ولي أمر. إذا أردنا إجراء مقابلات رسمية يُفضل إرسال عاملين من الرجال، فلا قيود عليهم".³²⁹ وقابلت هيومن رايتس ووتش عدة عاملات منازل عانين من إساءات بدنية ونفسية مروعة، لكن لم يحصلن على أي رعاية نفسية وصحية لشهور وسنوات طيلة إقامتهن في البيوت الآمنة الخاصة بسفاراتهن.

واشتكت عدة عاملات منازل قابلتهن هيومن رايتس ووتش في مأوى السفارات من أن لديهن أقل المعلومات عن قضاياهن، وعن الوقت الذي عليهن انتظاره قبل حل مشكلة وثائق السفر والمطالبة بالأجور المتأخرة والقضايا الجنائية وتذاكر العودة. ودون معلومات عن الإجراءات أو اطلاع منتظم على الجديد في قضاياهن، فعادة ما لا تتمكن عاملات المنازل من اتخاذ قرارات مستنيرة، وعادة ما يشعرن بالاكتمال البالغ أو القلق والتوتر الشديدين أثناء الانتظار في المأوى. وقالت ديان و. عاملة المنازل الأندونيسية:

إنهم لا يعطون إلا الوعود بأنني سأرحل، لكنني هنا منذ عام ولم يحدث أي شيء... على الأقل كان بإمكانهم إخباري بالمرحلة التي بلغتها قضيتي في المحكمة... لا أحد يراعي شؤوني. يجب أن أحصل على تفسير على الأقل، عما إذا كنت سأنال العدالة أم لا. أريد العودة إلى بلدي وأن أعمل وأربي طفلي.³³⁰

ويوجد مستوى مرتفع من التباين بين توفير مختلف البعثات الدبلوماسية للمأوى المؤقت. مثلاً يوجد في مأوى السفارة الفلبينية أسرة صغيرة للنزليات ومنطقة يمكنهم التحرك فيها بحرية والاستمتاع بالهواء النقي. وعلى النقيض زارت باحثة هيومن رايتس ووتش المأوى الأندونيسي ووجدت أن 200 امرأة تقريباً ينمن في حجرات مكتظة وموبوءة بالصراصير والفئران. وسعة المأوى أقل من 100 نزيلة. وتنام 200 عاملة منازل تقريباً في البيت الآمن السريلانكي في الرياض على الأرض، وتقتصر إقامتهن على الطابق الثاني من المأوى. وتشارك النساء في دورتي مياه وقلن إنهم لا يمكنهن الاستحمام غير مرة أو مرتين أسبوعياً. وقالت عاملة منازل سريلانكية في مأوى وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية وقت المقابلة: "[في السفارة] لا يوجد مكان للنوم، ولا يمكننا التحرك والسير. في السفارة الوضع مقيت".³³¹ ولا يوجد لسفارة نيبال بيت آمن لعاملات المنازل، ولا تزيد السفارة النيبالية عن إجراء ترتيبات مؤقتة عشوائية لهن.

³²⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول أ، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³³⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ديان و.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

³³¹ مقابلة جماعية لـ هيومن رايتس ووتش مع عاملات منازل، مركز وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض، 6 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وبخلاف الطعام والمأوى فلا يتم توفير خدمات أخرى، مثل المنتجات الصحية الخاصة بالنساء أو الأطفال. ديان و. التي رزقت بطفل بعد اغتصابها على يد صاحب العمل والتي كانت قد أمضت عاماً في البيت الآمن الخاص بالسفارة الأندونيسية لدى مقابلتها، قالت إنه من الصعب الحصول على مياه ساخنة للطفل. وبدأت في البكاء وهي تقول:

إذا مرض أحدهم يصعب نقله إلى المستشفى لأنه يجب أن يذهب مصحوباً برسالة من السفارة أو من الشرطة. طفلي أصيب بالسعال والبرد... ويجب أن أتدبر أمره بنفسه. ولم يتم الكشف على الطفل بعد الولادة. ويصعب كثيراً شراء العقاقير الطبية رخيصة الثمن، بل حتى شراء الحفاضات أمر صعب لأنها مكلفة للغاية. كل من تغادر إلى بلدنا تعطيني عشرة ريالات. ويكلف شراء الحفاضات 55 ريالاً. ولا تدفع السفارة كلفة الحفاضات، ولا أحصل على شيء من السفارة.³³²

التحكيم في النزاعات العمالية من قبل البعثات الدبلوماسية

حين اتصلت السفارة بصاحب العمل قال: إذا أردت أ، تعود للفلبين يمكنها الذهاب لمركز الترحيل... ولم يمنحوني تأشيرة خروج أو جواز سفري أو راتبي. وراحت السفارة تتصل بأصحاب العمل، لكنهم لم يردوا. لا يريدون المجيء إلى هنا، ربما لأنهم خائفون. - ساندراس، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006

نظراً لعدم كفاية آليات الانتصاف لعاملات المنازل من أجل استرداد أجورهن في السعودية، فإن أقسام العمل في السفارات بدأت في التحكيم في الكثير من هذه الخلافات بنفسها. ويجمع العاملون بالسفارة المعلومات عن شكوى العاملة ويحاولون الاتصال بمكتب الاستقدام وصاحب العمل. وفي العادة يطلبون من صاحب العمل المجيء إلى السفارة لتسليم أوراق هوية العاملة ومتعلقاتها ولدفع الأجور المتأخرة والنقود اللازمة لشراء تذكرة العودة. وقال أحد المسؤولين: "نتصل بصاحب العمل ونطلب منه أن يحسن من سلوكه السيئ. نهدهد بأننا سنبلغ عنه. إذا تمت تسوية النزاع، يمكن للعاملة العودة للعمل. وفي العادة لا يريد أصحاب العمل التخلي عنها".³³³

وينجم عن مفاوضات العمل هذه نتائج مختلفة في كل مرة. ومن المعوقات الأساسية التي تحول دون السعي للحصول على الانتصاف أن الكثير من عاملات المنازل، المحبوسات في محل العمل مع

³³² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ديان و.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

³³³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول أ.، من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

عائق اللغة، تعوزهن المعلومات الكافية عن أسماء صاحب العمل وعنوانه أو المعلومات اللازمة للاتصال به. مثلاً واتي س. وصفت محنة عاملات منازل كثيريات حين قالت: "لا أعرف رقم هاتف صاحب العمل أو عنوانه. أطلق عليه مستر حسن لا أكثر".³³⁴ وسي سي ر. تنتظر في السفارة منذ 11 شهراً حتى تتلقى أجر ستة أعوام يدين لها به أصحاب العمل. ومن أجل تعقب مكان أصحاب العمل سألها العاملون بالسفارة ورجال الشرطة أن توجههم إلى بيت أصحاب العمل. وقالت: "حاولنا ست مرات... وفي كل مرة أضل الطريق، ولا يمكنني العثور على البيت".³³⁵

وفيما يتعين على إدارة الهجرة السعودية وعلى سفارات الدول الراسلة للعمالة تسجيل معلومات أصحاب العمل لدى إعداد تأشيرات العاملات، فإنه في حالات كثيرة لا يتمكن المسؤولون من تحصيل هذه المعلومات. ولم تتمكن هيومن رايتس ووتش من إجراء اجتماع مع إدارة الهجرة السعودية ولم تتلق أي رد منها على عدة رسائل للمطالبة بالمعلومات عن هذا الموضوع. وقال مسؤول من وزارة العمل إنه في بعض الحالات لا تقدم عاملات المنازل أسمائهن الحقيقية لأنهن يخشين تبعات الفرار من أصحاب العمل.³³⁶ وأوضح عدة مسؤولين بالسفارات إن سجلاتهم لا يظهر فيها إلا العاملات اللاتي جئن إلى السعودية بتصريح رسمي، لكن لا توجد ضمنها تواريخ دخول البلاد أو التأكيد على الدخول. وعلى المملكة العربية السعودية والبلدان الراسلة للعمالة أن تحسن من تنسيقها وإعدادها لقاعدة بيانات كفيلة بتعقب أسماء وعناوين ومعلومات الاتصال الخاصة بكل من أصحاب العمل والعاملات. وإلا لن يتمكن المسؤولون من تحديد أماكن أصحاب العمل لتسوية النزاعات أو لرفع دعاوى جنائية.

وحتى حين تتمكن السفارات من الاتصال بصاحب العمل، فالتفاوض من أجل حل مشكلة الأجور غير المدفوعة أو التذاكر تنجم عادة عن تسويات مالية تعكس اختلال القوى في غير صالح كلمة العاملة مقابلة كلمة أصحاب العمل، وعدم وجود سلطة إنفاذ لدى البعثة الدبلوماسية على المواطن السعودي. وقد اشتكى كل من مسؤولي السفارات وعاملات المنازل من الأوضاع التي يرفض فيها أصحاب العمل الحضور إلى السفارة لمناقشة نزاعات الأجور. وقال مسؤول قنصلي رفيع المستوى في جدة: "يمكنني أن أحصي على أصابع يد واحدة عدد المرات التي حضر فيها أصحاب العمل بعد أول اتصال".³³⁷

³³⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع واتي س.، عاملة منازل أندونيسية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³³⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سي سي ر.، عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 11 مارس/آذار 2008.

³³⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، 10 مارس/آذار 2008.

³³⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ي. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

ونظراً لقدرة صاحب العمل على حجب الإذن عن العاملة في الحصول على تأشيرة الخروج أو الانتقال إلى وظيفة أخرى، فإن لديه سلطة تفاوض هائلة لدى النظر في تسوية النزاعات حول الأجور. وقالت سري هـ. "حاولوا الحصول على أجري لمدة تسعة أشهر وثمان التذكرة، لكن كفيلا لا يجيب".³³⁸ وقالت لاثا ب.:

راح بابا يقول إنه دفع راتبي. وقال الناس في السفارة للشرطة: إذا كنتم تزعمون أنها حصلت على راتبها، كان يجب أن تحصل على راتبها أمامنا... وأصروا على أنني كاذبة وأني حصلت على راتبي. لقد استسلمت وقلت للعاملين بالسفارة: ضعوني في بيت آخر أتمكن من كسب ثمن التذكرة بالعمل فيه. وقد حاولوا هذا لكن لم يفلحوا لأن بابا كتب بيان مفاده أنه لا يمكنني العمل في بيت آخر.³³⁹

وعادة ما تؤدي الإجراءات المتبعة حالياً إلى اضطراب عاملة المنازل لقبول أي نقود يعرضها صاحب العمل. وروت أندراي ب. تفاوضها وقالت: "منحوني أجر ستة أشهر مرة واحدة لكن ليس الشهرين المتبقين. منحوني الراتب وعفوني قائلين: اصمتي وخذي ما نعطيكي إياه".³⁴⁰ ويشكي بعض الرعايا من أن بعثاتهم الدبلوماسية لا تدافع عنهم بما يكفي. وقال ناشط بمنظمة غير حكومية لـ هيومن رايتس ووتش: "يقول العاملون بالسفارة لعمالات المنازل أن يقبلن بالتسويات وإلا تضيع القضية بالكامل. لكن ليس هذا حقيقياً، إذا لم يوافقوا، يمكنهن المضي قدماً في قضاياهن".³⁴¹

وفي حالات كثيرة فإن محاولات السفارة باستعادة أجر العاملة تستمر بلا طائل في ظل احتياج العاملة الماسة للعودة إلى الوطن. ونظراً لأنهن يكن منفصلات عن أسرهن لفترات طويلة، وأحياناً تحت وطأة المعاناة من العمل وما خبرنه خلاله، وبسبب الضغوط المالية التي تدفعهن للاستمرار في العمل، تشعر عاملات المنازل عادة بأن لا خيار أمامهن سوى التنازل عن أجورهن الكاملة ودفع تذكرة العودة بأنفسهن. وقال مسؤول من إحدى الدول الراسلة للعمال: "تأتينا الضغوط من الأسرة، ومن الحكومة السعودية والفتاة نفسها. تبكي وتقول إنها تريد العودة لبلدها دون الحصول على أجرها. وعادة ما نضطر للجوء للحلول الوسط. ونشعر بالامتنان لمجرد الحصول على النقود اللازمة لعودتها للوطن ولتأمين سلامتها".³⁴² وقالت مارجوري ل. "كنت مستعدة لشراء تذكرتي بنفسي،

³³⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سري هـ. عاملة منازل أندونيسية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³³⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع لاثا ب.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁴⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندراي ب.، عاملة منازل سريلانكية، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁴¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دانييل س.، عامل وناشط فلسطيني مهاجر، 8 مارس/آذار 2008.

³⁴² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول ج. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمال، الرياض، 13 ديسمبر/كانون الأول 2006.

لكنني كنت بحاجة لتأشيرة خروج ولجواز السفر. وهكذا اتصلت [القنصلية] بصاحب العمل الأول وقالوا إن عليك الحصول على راتبك. وساعدوني على رفع قضية. لم أكن راغبة في القضية، ومر شهران عليها الآن، وما زلت هنا. وقال [المسؤول القنصلي]: لا، نريد الحصول على النقود. وأنا أريد العودة إلى الفلبين وإذا كنت أقدر على السباحة أو الطيران كنت لأذهب... لأنني أريد رؤية طفلي".³⁴³

وفي بعض الحالات تعود عاملات المنازل إلى بلدانهم دون الحصول على أجورهن الكاملة ثم يرسلن طلبات إلى سفاراتهن لمساعدتهن على تحصيل الرواتب. وقال مسؤول بإحدى السفارات: "عادة ما ينتظرن خمسة أو ستة أشهر بعد الوصول ثم ينتظرن أن يرسل إليهن أصحاب العمل النقود. ونحاول نحن تسوية هذا الأمر".³⁴⁴ وما إن تغادر العاملة البلاد، حتى يشعر أصحاب العمل بالتزام أقل بالاستجابة لجهود السفارة الخاصة بحل مشكلة الأجور المتأخرة وغيرها من النزاعات.

³⁴³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مارجوري ل.، عاملة منازل فلبينية، جدة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁴⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المسؤول أ. من سفارة إحدى الدول الراسلة للعمالة، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

XII. التوصيات التفصيلية

أبدت الحكومة السعودية شيئاً من القلق بشأن الإساءات بحق عاملات المنازل، كما تبين من إنشاء مراكز الإيواء من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، ومن مقترحات تعديل نظام العمل ورسائل الخدمة العامة الخاصة بمعاملة عاملات المنازل. لكن مطلوب الكثير من المزيد من التغييرات المنهجية والاجتماعية بعد.

والإصلاحات في نظم الاستقدام سواء في دول المنشأ أو السعودية هي عامل هام للغاية في ضمان حصول النساء المهاجرات على معلومات دقيقة ووافية بشأن وظائفهن، وكذلك في الحصول على نسخ من العقود بلغة يفهمنها، وكذلك سبل المساعدة إذا نشأت الحاجة إليها. كما أن تعديل أنظمة وسياسات العمل والهجرة من العوامل الأساسية، فنظام الكفالة الحالي واستبعاد عاملات المنازل من أنظمة العمل يعرض عاملات المنازل لخطر الاستغلال. وأخيراً، فعلى المملكة العربية السعودية أن تجري تعديلات موسعة على نظام العدالة الجنائية، وعلى آليات حل نزاعات العمل، وتوفير قنوات لتعويض الأشخاص لضمان أن عاملات المنازل سيئات الحظ ممن يواجهن الإساءات يجدن العدالة أيضاً.

إلى الحكومة السعودية

يجب توفير ضمانات قانونية شاملة لعاملات المنازل على قدم المساواة بغيرهن من العمال، وتبني إطار زمني لتوفير هذه الضمانات وأدوات للتنفيذ.

- يجب تبني ملحق نظام العمل المقترح بحيث يمد مظلة تدابير الحماية إلى عاملات المنازل. كما يجب ضمان أن هذا التعديل يضمن تدابير حماية متساوية لكل العمال، بما في ذلك الأحكام الخاصة بساعات العمل ودفع الأجور ودفع الأجر مقابل ساعات العمل الإضافية والخصم من الرواتب وعطلة أسبوعية والإجازات مدفوعة الأجر ومكافآت العمال.
- ضمان الأخذ بالملحق المقترح في محاكم العمال.
- تحسين قدرة عاملات المنازل على اللجوء إلى محاكم العمال من أجل تسوية نزاعات الأجور وغيرها من الشؤون الخاصة بالعمل.
- تنفيذ أحكام نظام الإجراءات المدنية التي تطالب بتعجيل دفع المتأخر من أجور لعاملات المنازل.

- تطبيق برامج توجيه إلزامية مع أصحاب العمل السعوديين بشأن حقوقهم وواجباتهم القانونية لدى توظيف عاملات منازل، وإستراتيجيات التعامل مع سوء التفاهم بسبب معوقات التواصل والاختلافات الحضارية، والإحالة إلى جهات للتعامل في حال وقوع مشكلات.
- تطبيق برامج توجيه إلزامية على عاملات المنازل الوافدات لدى الوصول بشأن حقوقهن وواجباتهن القانونية. على أن تشمل مثل هذه البرامج معلومات عن الجهة التي يمكن قصدها للحصول على مساعدة في حال وقوع مشكلات، والتدريب على المعرفة المالية اللازمة بشأن حسابات البنوك ومعلومات عن كيفية الاستمرار على اتصال بأسرهن، وتعريفهن بمسؤولين من سفاراتهن، ومعلومات عن القانون السعودي، مثل الأنشطة المسموح بها في بلدانهم الأصلية والمُجرمة في السعودية.

إصلاح أنظمة الكفالة التي تربط الوضع القانوني لعاملات المنازل والقدرة على تغيير أصحاب العمل والخروج من المملكة بصاحب العمل

- يجب إصلاح أو إلغاء نظام الكفالة بحيث تصبح تأشيرات العمل المؤقتة غير مرتبطة بصاحب العمل. وكذلك يجب ضمان قدرة العاملات على تغيير أصحاب العمل دون فقدان الصفة القانونية ودون الاضطرار للحصول على إذن صاحب العمل الأول.
- إلغاء المطلب الخاص بحصول عاملات المنازل الوافدات على موافقة الكفيل قبل إصدار "تأشيرات خروج" لمغادرة البلاد.
- إنشاء هيئة تفتيش لمراقبة نشاط مكاتب الاستقدام إذا تولت مسؤولية كفالة عاملات المنازل الوافدات حسب المقترح القائم. على أن تكون لهذه الجهة سلطة التحقيق في مزاعم سوء التعامل وفرض العقوبات، وتشمل سحب تراخيص العمل وفرض غرامات كبيرة والإحالة إلى التحقيق الجنائي. ويجب تشكيل هيئة من الممثلين تشمل كل المعنيين، ومنهم الدول الراسلة للعمالة والمجتمع المدني.
- إعداد قاعدة بيانات يسهل الاطلاع عليها بأصحاب العمل والعاملين من أجل المتابعة في حالة فقدان إحدى عاملات المنازل أو عدم القدرة على معرفة صاحب العمل أو مكانه.
- تبسيط إجراءات التصريح بإعادة رفات المهاجرين الذين يموتون في المملكة العربية السعودية.

يجب التعاون مع حكومات الدول الراسلة للعمالة فيما يتعلق بالرعايا الأجانب المُحتجزين.

- يجب إخطار السفارات بشأن الرعايا المُحتجزين والتطورات في مجريات القضايا، مثل مواعيد الجلسات، وفي التوقيت المناسب وتبعاً لاتفاقية فيينا الخاصة بالعلاقات القنصلية.

- إخطار العمال الوافدين في الوقت المناسب بحقوقهم في الاتصال بالمسؤولين القنصلين وتوفير السبل لتيسير الاتصال.
- التعاون مع الدول الراسلة للعمال من أجل إجراء عمليات إنقاذ لعمال المنازل المحبوسات في بيوت أصحاب العمل والمُجبرات على الاستمرار في العمل ضد رغباتهن. وتبسيط إجراءات التصريح بمثل هذه العمليات.

يجب تحسين أوضاع وسياسات مراكز إيواء عاملات المنازل التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية.

- إعطاء النساء النزيلات في المركز قدر أكبر من حرية التنقل والاتصال، بما في ذلك القدرة على الاتصال بأسرهن وسفاراتهن، والتمشية خارج المركز وإمكانية حيازة هواتف خلوية.
- تحويل نظام الملفات إلى الحاسب الآلي لتيسير تسجيل ومتابعة الحالات، ومشاركة المعلومات مع السلطات السعودية المعنية وسفارات الدول الراسلة للعمال ومراقبة توجهات معاملة العاملات. وإعداد قوائم سوداء بأصحاب العمل ووكلاء الاستقدام المسيئين ونشرها.
- توفير ترجمة فورية احترافية المستوى في أي مقابلات أو اجتماعات تخص قضايا عاملات المنازل وضمان تواجد عاملين يجيدون لغات عاملات المنازل.
- إعداد استمارة تفصيلية تُذكر فيها كل بواعث القلق الخاصة بعمال المنازل لدى الدخول إلى المركز.
- فصل مفاوضات الأجور غير المدفوعة وتمويل تذكرة العودة عن مفاوضات موافقة صاحب العمل على تأشيرة الخروج لتفادي التورط في التفاوض في ظل اختلال القوى إلى حد كبير بين الطرفين.
- إخطار عاملات المنازل بأوضاع قضاياهن والخيارات المتاحة لهن.

يجب مقاضاة أصحاب العمل ووكلاء الاستقدام الذين يعاملون عاملات المنازل على نحو يخالف القوانين الوطنية القائمة.

- يجب التحقيق مع مرتكبي العنف البدني والجنسي بحق عاملات المنازل ومقاضاتهم ومعاقبتهم.
- يجب السماح لعمال المنازل بتغيير الممثل القانوني إلى سفاراتهن في القضايا لكي يتسنى لهن العودة إلى بلادهن ولتفادي الانتظار في المأوى لفترات طويلة.
- يجب التحقيق مع مرتكبي الخروقات الخاصة بحقوق العمال التي تخالف القوانين الوطنية القائمة ومقاضاتهم ومعاقبتهم.

- يجب تغليظ العقوبات بحق أصحاب العمل المسيئين بما يتجاوز الحظر على استخدام عاملات المنازل في المستقبل.
- توفير التدريب للشرطة لكي تتعرف على الإساءات بحق عاملات المنازل وتحقق فيها، وكذلك التدريب على أساليب للاستجابة في مثل هذه المواقف، وإحالة العاملات إلى الجهات المعنية على النحو الواجب. ويجب تعريف الشرطة وسلطات الهجرة بأهمية عدم إعادة عاملات المنازل إلى أصحاب العمل المسيئين ضد رغباتهن، واتخاذ اللازم لضمان إلمامهم بإجراءات رفع الشكاوى بحق أصحاب العمل أو وكلاء الاستقدام.
- يجب إصلاح أنظمة العدالة الجنائية، بما في ذلك الأحكام الخاصة بالأدلة التي تجعل من الصعب إثبات الاغتصاب والعقاب الجنائي جراء الخوض في علاقات جنسية بين البالغين طوعاً، والعقوبات المتعسفة لجريمة عمل السحر أو "السحر الأسود" المفترضة.

يجب تعزيز الأنظمة الخاصة بمكاتب الاستقدام ومراقبتها.

- يجب تحسين إجراءات عمل هيئات المراقبة والاستقدام الخاصة بوزارة العمل، بما في ذلك عبر زيادة عدد المفتشين وعمليات التفتيش الفجائية.
- يجب تعزيز وتحسين آليات الاستقدام والنقل والتعامل في نزاعات صاحب العمل/العامل وإحالة الحالات إلى السلطات السعودية وسفارات الدول الراسلة للعمالة.
- يجب النظر في إعداد برنامج تأمين لأصحاب العمل يستعيدون بموجبه رسوم الاستقدام المفقودة في حالة عدم ارتكابهم أي انتهاكات لحقوق العمال أو إساءات مع فسخ عاملات المنازل للعقود مبكراً.

يجب الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- يجب التصديق على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (اتفاقية العمال المهاجرين) واتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية. ويجب الوفاء بالتزامات الإبلاغ الدوري للجهات المتابعة للاتفاقيات.
- يجب الالتزام بالتوصيات التي صدرت بالفعل من جانب كل من لجنة القضاء على التمييز العنصري فيما يتعلق بإلغاء مصادرة أصحاب العمل لجوازات سفر العاملات، ولجنة مناهضة التعذيب الخاصة بحصول عاملات المنازل المهاجرات المحتجزات على حماية البعثات الدبلوماسية.
- يجب إزالة التحفظات الشاملة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

- يجب إصدار دعوات للمقرر الخاص بالأأم المتحدة المعني بحقوق المهاجرين والإتجار في الأشخاص لإجراء زيارات للبلاد للتحقيق في أوضاع عاملات المنازل المهاجرات.

إلى حكومات دول المهاجرين (منها أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال)

يجب تعزيز آليات تنظيم ومراقبة مكاتب الاستقدام.

- يجب وضع معايير واضحة للرسوم والممارسات الخاصة بالاستقدام من أجل تقليل المبالغة في فرض الرسوم وخداع الوسطاء المحليين للعاملات، ولضمان أن الوسطاء الذين ينتهكون الأنظمة يواجهون عقوبات مؤثرة.
- يجب سن آليات للمراقبة المنتظمة والمستقلة لمكاتب الاستقدام والوسطاء. ويجب إجراء عمليات تفتيش غير مُعلنة لمكاتب الاستقدام.
- يجب وضع نظام للمراقبة يمكن بموجبه لعاملات المنازل إبلاغ الحكومة بالرسوم المدفوعة لمكاتب الاستقدام قبيل الهجرة.
- يجب جمع الشكاوى الخاصة بالرعايا الذين يعملون في مكاتب الاستقدام في بلدان التوظيف والتحقيق فيها بصرامة. ويجب وضع إجراءات تسمح لعاملات المنازل بتسجيل هذه المعلومات لدى البعثات الدبلوماسية في دول التوظيف ولدى العودة.

يجب تحسين الخدمات الخاصة بعاملات المنازل في السفارات والمكاتب القنصلية في المملكة العربية السعودية.

- يجب مشاركة المعلومات فيما بين السفارات والسلطات السعودية بشأن أصحاب العمل ووكلاء الاستقدام الموضوعين على القائمة السوداء.
- يجب زيادة عدد العاملين المُدرّبين على مساعدة عاملات المنازل الوافدات ممن يسعين إلى الحصول على المساعدة، خاصة في مجال استرجاع الأجور والتحقيق في مزاعم الإساءات ومقاضاة الجناة، وحقوق العاملات أثناء الاحتجاز.
- يجب تطبيق برنامج تدريب إلزامي على كافة المستويات للعاملين القادمين للمملكة العربية السعودية، بشأن حقوق عاملات المنازل وكيفية مساعدتهن. ويجب على السفراء إرسال رسالة قوية مفادها أن عاملات المنازل مواطنات لهن الحق في المساعدة الدبلوماسية، مع التركيز على إسهام عاملات المنازل واستضافة فعاليات خاصة بعاملات المنازل.
- يجب تحسين أوضاع مراكز الإيواء والبيوت الآمنة بواسطة تدريب العاملين وتقديم المشورة في حالة التعرض للصدمات والرعاية الصحية والتخلص من اكتظاظ الأماكن بالنزيلات.
- يجب إعداد نظام للمتابعة الدورية لسلامة عاملات المنازل اللاتي سبق أن اتصلن بالبعثات الدبلوماسية طالبات المساعدة.

- يجب توفير خدمات من قبيل جلسات تدريب أسبوعية على المهارات أو فصول لغة عربية لمنح أصحاب العمل الحافز لإمداد عاملات المنازل ببيوم عطلة أسبوعية.
- يجب ضمان أن البعثات الدبلوماسية لديها خط ساخن يعمل 24 ساعة يومياً و/أو مجهزة 24 ساعة يومياً لتلقي عاملات المنازل الهاربات من أماكن العمل التي يواجهن فيها الإساءات.

يجب تحسين برامج التدريب السابقة على السفر لعاملات المنازل.

- يجب زيادة التدريب على التوعية بالحقوق واللغات الأجنبية.
- يجب توفير معلومات تفصيلية عن آليات الانتصاف مثل كيفية رفع قضايا على أصحاب العمل ووكلاء الاستقدام في دول التوظيف، وكذلك لدى العودة.
- يجب توفير معلومات عن القيود القانونية على رسوم الاستقدام وآليات تقديم شكاوى ضد وكلاء الاستقدام الذين يخالفون القانون.
- يجب ضمان أن عاملات المنازل المغادرات يعرفن بباقة من المعلومات، تشمل اسم وعنوان ورقم هاتف صاحب العمل، وعنوان وهاتف السفارة، واسم وعنوان وهاتف مكتب الاستقدام في دولة العمل، وهاتف خلوي أو كارت اتصال منزلي وأرقام مُسجلة خاصة بالسفارة، وكماً من النقود بالعملة المحلية، ونسخة مصورة من جواز السفر، ونسخة من عقد التوظيف باللغتين العربية واللغة الأصلية لعاملة المنزل.

يجب توسيع برامج التوعية الخاصة بعاملات المنازل المهاجرات قبل الهجرة.

- يجب استهداف القرى والأماكن المحلية المعروفة باستقدام العاملات للعمل بالخارج وإخطار العاملات المحتملات بالقيود القانونية على رسوم الاستقدام وأنظمة عقود العمل في المملكة العربية السعودية.
- يجب التعاون مع جماعات حقوق المهاجرين من أجل توفير هذه المعلومات لعاملات المنازل المهاجرات قبيل السفر وقبل اتخاذ قرار الهجرة والاتصال بمكتب استقدام.
- يجب توسيع فرص التعليم والتوظيف للنساء بحيث يتمكن من اختيار الهجرة من واقع الاختيار وليس الاضطرار.

إلى كل الحكومات

يجب التعاون من أجل إعداد عقود عمل معترف بها من الطرفين وقابلة للتطبيق، وترجمتها إلى العربية ولغة تفهمها العاملة.

يجب التعاون من أجل سن آليات لضمان انتصاف العاملات صاحبات الشكاوى، بما في ذلك بعد العودة إلى بلدانهم.

يجب إعداد نظام لتحرير عاملات المنازل المحددة إقامتهن في محل العمل ولا يقدرن على الفرار. ويجب التنسيق بين سلطات إنفاذ القانون المحلية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات غير الحكومية كلما نشأت الحاجة. وتشمل الأمثلة إمداد كافة عاملات المنازل بهواتف نقالة ونشر أرقام خط ساخن بلغات متعددة (بما في ذلك خطوط لإرسال رسائل بالهاتف النقال)، وتنفيذ آليات للاستجابة في الوقت المناسب.

إدماج مدخلات عاملات المنازل المهاجرات والمجتمع المدني أثناء صياغة وتنفيذ السياسات.

إلى منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة

يجب على منظمة العمل الدولية أن تتبنى اتفاقية عن عاملات المنازل لدى نظرها في العمل المنزلي وتحديد معاييرها في المؤتمر الدولي للعمل في عام 2010. وعلى منظمة العمل الدولية أن تضع أدلة إرشادية لدمج هذه الأحكام بالقوانين الوطنية، وتوفير عقد نموذجي للتوظيف يخص عاملات المنازل، وكذلك أدوات للمراقبة والتنفيذ.

يجب التعاون مع الجماعات المحلية من أجل توسيع قاعدة البرامج التقنية التي توفر التدريب بشأن حقوق العمل للعمال المهاجرين، عن المعايير الدولية الخاصة بالعمل وحقوق العمال بموجب القانون السعودي.

يجب التعاون مع الحكومات من أجل توفير آليات للمساعدة ومنهج لغوي محدد لتعزيز أنظمة العمل ومعايير الاستقدام والتطبيق، بحيث تتفق مع المعايير الدولية للعمل.

يجب التعاون مع الحكومات من أجل زيادة التعاون على المستوى الإقليمي ووضع حد أدنى من المعايير الإقليمية الخاصة بعمل المهاجرين على المدى القصير، بما في ذلك الاستعانة بعملية كولومبو، ومنتدى الخليج للعاملين بعقود مؤقتة، والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

يجب التعاون مع النقابات من أجل إجراء مساعدة عاملات المنازل.

إلى المانحين مثل البنك الدولي والمؤسسات الخاصة

يجب توفير قدرأ أكبر من الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من جهات المجتمع المدني التي تدافع عن عاملات المنازل المهاجرات وحقوقهن. ويشمل هذا تعزيز المشاركة في الفعاليات الإقليمية من قبيل منتدى الخليج للعاملين بعقود مؤقتة، وزيادة التعاون مع جماعات المجتمع المدني في الدول الراسلة للعمالة والدول المستقبلة لها.

يجب زيادة الموارد الخاصة بمراكز الإيواء وتدريب العاملين، بمن فيهم الاختصاصيين الاجتماعيين، للعمل لصالح عاملات المنازل في مقر البعثات الدبلوماسية.

يجب تمويل برامج إقراض مُصغرة توفر قروضاً بفوائد صغيرة للنساء الراغبات في الهجرة، من أجل تغطية نفقات الهجرة.

يجب تمويل آليات توظيف طويلة الأمد للنساء، في مشروعات مثل إعداد أنشطة مستدامة لتوليد الدخل في بلدان النساء الأصلية.

شكر وتتويه

قامت نيشا فاريا الباحثة الرئيسية في قسم حقوق المرأة بكتابة هذا التقرير. وأجرت نيشا فاريا البحوث الميدانية في المملكة العربية السعودية في شهر مارس/آذار 2008 وديسمبر/كانون الأول 2006، وقامت جينيفر تيرنر، الملتحقة بـ هيومن رايتس ووتش بتمويل منحة آرثر جيه فيلتون لقسم حقوق المرأة ونيشا فاريا بإجراء البحوث في سريلانكا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وساعد في الأبحاث كل من كريستوفر بويرغر وسيلفيا مونتيريس. وراجع التقرير كل من جانيت والش، القائمة بأعمال مدير قسم حقوق المرأة وكريستوف ويلكى باحث قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفريدة ضيف الباحثة بقسم حقوق المرأة وكلا ريسا بينكومو الباحثة بقسم حقوق الطفل، وإلين بيرسون نائب مدير قسم آسيا وجو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآيسلينغ ريدي الاستشاري القانوني الرئيسي وآيان غورفين مسؤول البرامج الرئيسي. وساعد في الإنتاج كل من راشيل جاكوبسون إميلي آلين، وأندريا هولي، وغريس شوي، وفيتزروي هوبكنز، وخوسيه مارتينيز.

وتشكر هيومن رايتس ووتش كل الأفراد والمنظمات الذين ساعدوا على إنجاز هذا البحث. وعلى الأخص نوجه الشكر إلى النساء الشجاعات اللاتي وافقن على رواية خبراتهن في المملكة العربية السعودية لنا. ونشكر أيضاً أربع نساء يعشن في المملكة العربية السعودية، يجب أن تظل هوياتهن مجهولة، على ما قدمنه من مساعدة في ديسمبر/كانون الأول 2006 في الترجمة بين اللغات الإنجليزية والتاغالوغ والسينهالية والتاميل والباهاسا أندونيسيا والعربية. كما نود أن نشكر مترجم فضل عدم ذكر اسمه ساعدنا في شهر مارس/آذار 2008، ونشكر أيضاً دوشيانثيني كاناغاساباثيبيلاي وم. م. شايا ثايلاكشي على جهود الترجمة الفورية أثناء زيارتنا لسريلانكا في عام 2006.

وساعد على إتمام هذا البحث دعوة هيئة حقوق الإنسان السعودية لـ هيومن رايتس ووتش للذهاب إلى المملكة العربية السعودية، وما قدمه المسؤولون بسفارات أندونيسيا وسريلانكا والفلبين ونيبال والهند من معلومات.

وينوه قسم المرأة مع أبلغ الشكر بالدعم المادي من مؤسسة أركاديا ومؤسسة أوك، ومؤسسة جاكوب وهيلدا بلوستين، وصندوق موريا. كما نبدي عمق امتناننا لأعضاء اللجنة الاستشارية بقسم حقوق المرأة على دعمهم لنا.